جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: مالية و تجارة دولية

من إعداد الطالبتين: - رقيـــــة نبـاش
- سهـــام بشـان

بعنوان:

دراسة تحليلية وتقييمية للحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2017-2025)

أعضاء لجنة المناقشة

محمد رضا توهامي	أستاذ محاضر"أ"	رئيسا
فطيمة حاجي	أستاذ	مشرفا
يعقوب بن زيان	أستاذ محاضر"ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2024- 2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

بسم الله الرّحمن الرّحيم

((وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} (١٠٥)[التوبة[)

اله لا يطيب اللّيل إلا بشكره ولا يطيب النّهار إلا بطاعته ولا تطيب اللّحظات إلا بذكره اللّه جل جلاله .

إلى مبلغ الرّسالة ومن أدى الأمانة "سيدنا محمد صلى اللّه عليه و سلّم" .

لقد كانت طريقا طويلة كان حلما وأصبح حقيقة، لطالما أردت إكمال المشوار، ولطالما حلمت بهذا اليوم وكم كنت أتمنى لو كنت **يا أبي** بين الحضور لترفع رأسك فخرا بي ، رحمك اللّه يا **أبي الغالي** من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى حبيبة قلبي قرة عيني إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي **أمي الحبيبة** .

إلى سندي في الحياة إلى قوتي وإلهامي أدامهم اللّه ضلعا ثابتا لي، كل إخوتي وأخواتي **سهام، نسيمة، وليد، حكيم، ابتسام، ساجية ، ياسمين** ، و لأطفالهم أحبة قلبي **عبد الحميد و بدر الإسلام وزين الدّين ونور الشّام ونزيم و نورين**، إلى رفقاء الدّرب وزميلاتي في العمل ولكل صديقاتي وإلى كل من اتسع قلبي لهم وضاقت هذه الورقة عن ذكرهم أهديكم عملي المتواضع عرفانا لهم بالجميل .

لا أنسى أستاذي الذي طالما شجعني على مواصلة الطريق **الدكتور برحومة عبد الحميد و الدكتورة لعذور صورية** ، و أستاذتنا الحبيبة **حاجي فطيمة** التي قدمت لنا يد العون وساعدتنا في هذا العمل والحمد لله على حسن التّمام والختام .

الطالبة رقية نباش

الإهداء

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الذي سخر لنا هذا وأعاننا على انجاز

هذا العمل المتواضع

الذي اهديه إلى نبع الحنان والقلب أمي الغالية أسأل المولى عز وجل

أن يتغمدها بفسيح جناته، وإلى من عمل بكد وجد وعلمني معني الكفاح

أبي العزيز أطال الله في عمره وأسعد باله، إلى زوجي ورفيق دربي

إلى إخوتي الذين هم سندي بالحياة وأولادهم، إلى عائلة زوجي

إلى زميلاتي في العمل، إلى صديقات الذين قدموا لي الدعم في المشوار

الدراسة وأخص بالذكر صديقتي التي تحملت معي كل الظروف والصعاب

لإنجاز هذا العمل نباش رقية .والى كل الأساتذة الذين

ساعدونا في المسار الدراسي وخاصة الأستاذة فطيمة حاجي

التي كانت لنا عون في تقديم هذا العمل.

الطالبة سهام بشان

شكر وعرفان

مصداقا لقوله صلى اللّه عليه وسلّم

"من لم يشكر النّاس لم يشكر اللّه "

نتوجه بخالص الشّكر والعرفان والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة

" فطيمة حاجي"

التّي تابعت عملنا هذا

ولم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة والمفيدة .

والى أعضاء لجنة المناقشة على توجيهاتهم وتصحيحاتهم

و إضافاتهم وتقديرهم ، و إلى كل من قدموا لنا بعض المراجع، والتوجيهات والتجارب .

إلى كل من أمدّ لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد

أشكر أستاذي الكريم عبد الحميد برحومة الذي لا أنسى فضله علي

من توجيهات و تشجيعات لمواصلة المشوار

ولا ننسى كل الأساتذة الذين قاموا بتدريسنا في قسم العلوم التجارية

وكانوا سندا لنا في هذا المشوار الدراسي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2017–2025) والوقوف على أسبابها وأدواتها وآثارها الاقتصادية على كل منهما، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة هي تحليل البيانات الاقتصادية من خلال تقارير ومنشورات رسمية وأكاديمية .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الحرب التجارية بين القوتين الاقتصاديتين انعكست سلبا على اقتصاد الصيني والأمريكي على حد سواء، وأسهمت في خلق حالة من عدم الاستقرار التجاري، كما أثرت على سلاسل التوريد وأسعار السلع مع ظهور مؤشرات لتحول جزئي لموازين القوى الاقتصادية العالمية

الكلمات المفتاحية: الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، الرسوم الجمركية الأمريكية الصينية، أثر الحرب التجارية على الاقتصاد الأمريكي و الصيني ، الاقتصاد العالمي .

Abstract:

This study aims to analyse the trade war between CHINA and the UNITED STATES of AMERICA during the period (2017-2025) and to identify its causes, tools and economic effects on both of them, and for this, the descriptive-analytical method is relied upon, with the use of a tool that is the analysis of economic data through official and academic reports and publications.

The study reaches several results, the most important of which is that the trade war between the two economic powers reflects negatively on the Chinese and American economies alike, and contributes to creating a state of trade instability, as well as affecting supply chains and commodity prices with indications of a partial shift in the balance of global economic power .

words: U.S.-CHINA trade war, U.S.-CHINA tariffs, the impact of the trade war on the U.S. and Chinese economies, global economy.

قـائمــة المحـتـويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحروب التجارية	36–6
المبحث الأول: الإطار النظري للحروب التجارية	25–7
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	36–26
الفصل الثاني: انعكاسات الحرب التجارية على الاقتصاديات الأمريكية والصينية خلال الفترة (2017–2025)	85–38
المبحث الأول: واقع الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية	60–39
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للحرب التجارية على الولايات المتحدة والصين	85–61
الخاتمة	89–87
قائمة المراجع	99–91
فهرس المحتويات	102–101

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
04	التجارة السلعية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2016-1980)	**41**
05	التجارة السلعية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2024-2017)	**48**
06	التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة (2025-2018)	**54**
07	تطور سعر الصرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2025-2017)	**58**
08	حجم الصادرات و الواردات الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2024-2017)	**65**
09	جدول عجز الميزان التجاري الأمريكي الصيني خلال الفترة (2025-2017)	**70**
10	الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2025-2017)	**72**
11	الحساب الجاري للصين خلال الفترة (2025-2017)	**73**
12	نمو الناتج المحلي الإجمالي % السنوي الصيني والأمريكي والعالمي خلال الفترة (2025-2017)	**74**

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مميزات وخصائص الحرب التجارية	13
02	أساليب توسع الحروب التجارية	23
03	مخطط التجارة السلعية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1980-2016)	42
04	حجم الصادرات الأمريكية إلى الصين خلال الفترة (2017-2025)	61
05	حجم الواردات الأمريكية من الصين خلال الفترة (2017-2025)	62
06	أهم المنتجات التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين خلال سنة 2023	63
07	أهم الواردات الأمريكية من الصين خلال سنة 2023	64
08	حجم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2017-2024)	66
09	حجم واردات الصين من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2017-2024)	67
10	أهم المنتجات التي تصدرها الصين الى الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2023	68
11	أهم الواردات الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية	69
12	نمو الناتج المحلي الإجمالي % السنوي الصيني والأمريكي والعالمي خلال الفترة (2017-2025)	

مقدمة

تمهيد:

شهد العالم في ظل تصارع المصالح الاقتصادية وتداخل العلاقات التجارية بروز الحروب التّجارية التّي تعد واحدة من أهم أدوات الصراع الاقتصادي في النظام الدّولي المعاصر، حيث عرفت السّاحة الاقتصادية الدّولية على مر العصور صراعات تجارية متعددة حملت في طياتها رهانات كبرى حول الهيمنة التّكنولوجية و السّيطرة على الأسواق العالمية، حيث لجأت الحكومات إلى استخدام أدوات اقتصادية حمائية مثل: فرض الرسوم الجمركية أو القيود على الواردات بهدف حماية صناعاتها المحلية، وذلك سعيا منها لحماية مصالحها القومية وتعزيزا لنفوذها الاقتصادي .

وفي هذا السياق، برزت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2017، كأحد أخطر وأشهر النزاعات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، لم تكن مواجهة حول العجز في الميزان التجاري أو مسألة ضرائب على الصلب والألمنيوم، بل كانت صراعا على الريادة الاقتصادية، حيث تميزت هذه الحرب بحدة تصعيداتها وتنوع أدواتها من فرض للرسوم الجمركية المتبادلة إلى قيود على التكنولوجيا، واتهامات بالتلاعب بأسعار صرف العملات .

تعتبر الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من أعقد المواجهات الاقتصادية التّي شهدها النظام الدّولي في القرن الحادي والعشرين، وذلك للتقدم المبهر للصين كقوة اقتصادية وتكنولوجية صاعدة والتّي أصبحت تشكل خطرا على ريادة الولايات المتحدة الأمريكية .

انعكاسات هذه الحرب لم تقف عند حدود البلدين المتصارعين، بل امتدت تداعياتها لتصيب الاقتصاد العالمي في عمقه، عبر تراجع معدلات النمو واضطراب الأسواق واضطراب سلاسل التوريد ، وهذا ما يجعل من هذه الحرب نموذجا فريدا يستحق التّحليل والدّراسة ، ومن هنا تهدف هذه المذكرة إلى دراسة الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (2017– 2025) من خلال تحليل دوافعها الاقتصادية وأدواتها الإستراتيجية والوقوف على آثارها وانعكاساتها على اقتصاد البلدين .

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف انعكست الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة لأمريكية على اقتصاد كلا البلدين ؟

وللإجابة على هذه المشكلة يجب طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى اندلاع الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؟
- كيف تطورت الحرب التجارية خلال الفترة 2017–2025 ؟
- كيف أثرت أدوات الحرب التجارية على الاقتصادين الأمريكي والصيني خلال الفترة (2017–2025)؟
- ماهي السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ؟

فرضيات الدراسة:

أمام المشكلة المطروحة تتبلور لنا العديد من الفرضيات نصوغ منها ما يأتي :

– يعود السبب الحقيقي للحرب التجارية إلى تفاقم العجز التجاري الأمريكي .

– تطورت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشكل تصاعدي منذ 2017، حيث بدأت بفرض الرسوم الجمركية المتبادلة ثم توسعت لتشمل قطاعات التكنولوجيا والاتصالات .

– أسهمت أدوات الحرب التجارية مثل الرسوم الجمركية والعقوبات التكنولوجية في إحداث اختلالات اقتصادية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مست القطاعات الصناعية والتجارية مع تفاوت الأثر بين البلدين وفقا لمرونة اقتصادهما .

–من المحتمل أن تتجه الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية نحو الهدنة .

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسية أهمية كبيرة على المستويين الأكاديمي والعلمي، نظرا لكونها موضوعا حديثا وحيويا يؤثر على الاقتصاد العالمي ككل وتتجلى أهمية الدراسة في المحاور التالية:

1– الأهمية العلمية والأكاديمية:

تساهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية حول الحروب التجارية، خاصة في ظل قلة الدراسات التي تناولت النزاع بين الصين و الولايات المتحدة في الفترة 2017 – 2025.

توفر الدراسة تحليليا شاملا لأسباب وتطورات الحرب التجارية، مما يساعد الباحثين والمهتمين في فهم هذا النوع من النزاعات وتأثيراته على اقتصاديين الأمريكي والصيني. تساعد في بناء فهم أعمق للعلاقات التجارية بين القوى الكبرى وتأثيراتها على النظام الاقتصادي العالمي.

2– الأهمية الاقتصادية والعلمية:

توفر رؤى إستراتيجية للدول مما يساعده على تطوير سياسات اقتصادية وتجارية أكثر فعالية في ظل التحديات الحالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تسلط الضوء على أبعاد الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2017 – 2025 وانعكاساتها على اقتصاد البلدين :

– فهم طبيعة الحروب التجارية وأدواتها.

– البحث في أسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتحليلها.

– تتبع تطورات الحرب التجارية عبر دراسة المراحل المختلفة للنزاع منذ 2017 إلى 2025 مع الأخذ بعين الاعتبار الأحداث السياسية والاقتصادية.

– البحث في تأثير الحرب التجارية في الدولتين من جهة وعلى اقتصادهما .

منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية ووصف تطورات الحرب التجارية، من خلال تحليل الأحداث والسياسات التي تم تبينها من قبل الصين والولايات المتحدة خلال الفترة المحددة واعتمدت الدراسة أيضا على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات الاقتصادية والإحصائية المتعلقة بالحرب التجارية وأيضا تم اعتماد المنهج المقارن حيث قارنت الدراسة بين تأثير الحرب التجارية على الاقتصاديات المحلية للصين الولايات المتحدة الأمريكية.

حدود الدراسة:

يمكن تقديم حدود الدراسة من الجوانب التالية:

1. **الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة أسباب الحرب التجارية ومراحل تطورها، وتأثيراتها الاقتصادية على التجارة العالمية والاستثمارات وسلاسل التوريد لا تركز الدراسة على الجوانب السياسية البحتة للنزاع، إلا بقدر ارتباطها بالسياسات الاقتصادية والتجارية.
2. **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2017 إلى 2025 حيث بدأت الحرب التجارية رسميا عام 2017.
3. **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على الولايات المتحدة الأمريكية والصين باعتبارهما طرفي النزاع التجاري الرئيسي .

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار الموضوع يتسع من أهميته العلمية والعملية، بالإضافة إلى تقديم فهم أعمق للمتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية وتم اختيار الموضوع بناء على عدة أسباب تذكر منها:

- حداثة الموضوع وأهميته في الاقتصاد الدولي حيث الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من أهم النزاعات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ولا تزال تداعيات هذه الحرب مستمرة حتى اليوم، مما يجعل دراستها ذات قيمة علمية وعملية كبيرة.
- نقص الدراسات الشاملة حول هذا النزاع في الأدبيات العربية، مما يجعل البحث يساهم في سد فجوة معرفية في هذا المجال.

هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من فصلين مقسمة على النحو التالي :

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للحروب التجارية

تناول هذا الفصل في مبحثه الأول الإطار النظري للحروب التجارية، حيث تطرقنا للعديد من المواضيع الأساسية والتمهيدية لموضوع الدراسة مثل السياسة التجارية ومفهوم الحروب التجارية ، وأهم أسبابها وتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع تمس جوانب من الدراسة أو تكون مشابهة لها باللغة العربية واللغة الأجنبية .

الفصل الثاني: انعكاسات الحرب التجارية على الاقتصاديات الأمريكية و الصينية خلال الفترة (2017-2025)

تضمن هذا الفصل في مبحثه الأول واقع الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة (2017-2025) من خلال عرض كل من نشأة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين و كذا أسباب نشوبها والأدوات التي استعملتها كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتناول المبحث الثاني الآثار الاقتصادية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من خلال إظهار أثر الحرب على حجم التجارة الخارجية للبلدين وأثر الحرب على اقتصاد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين مع استشراف السيناريوهات المستقبلية للحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والصين .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري للحروب التجارية

تمهيد:

تعد السياسة التجارية أحد أبرز أدوات السياسات الاقتصادية المستخدمة في تنظيم العلاقات التجارية بين الدول، إذ تهدف إلى استخدام جملة من الأدوات والوسائل سواء من أجل التشجيع على الاستثمار، أو بقصد تطبيق سياسة حمائية، فهي عبارة عن خيارات متاحة أمام الدول تحدد علاقاتها مع العالم الخارجي، كما أنها جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الدولية، حيث تعتبر السياسة التجارية تلك السياسات التّي تتبعها الدّولة في مجال التّجارة الخارجية بغرض التأثير على الصادرات والواردات، كما تلجأ الحكومات إلى وضع السياسات التجارية بهدف معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، ودفع اقتصاديات الدول لوضع سياسة تجارية تعمل على حماية تجارتها وتقويتها لمواجهة المنافسة العالمية .

ومع تصاعد التنافس بين القوى الاقتصادية الكبيرة بدأ يظهر ما يعرف بالحروب التجارية كإحدى صور الصراع الاقتصادي، حيث تقوم الدول إلى فرض قيود وإجراءات تجارية متبادلة تؤثر على حركة التجارة العالمية واستقرارها .

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناول:

المبحث الأول الإطار النظري للحروب التجارية.

والمبحث الثاني تناولنا فيه الدراسات السابقة .

المبحث الأول: الإطار النظري للحروب التجارية

تعد السياسة التجارية أداة محورية لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، بينما تشكل الحروب التجارية أحد أبرز تجليات الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى، حيث تتحول أدوات السياسة التجارية من وسيلة للتعاون إلى أداة للمواجهة بين هذه القوى.

المطلب الأول: مدخل عام حول السياسة التجارية

في ظل تزايد التوترات التجارية على الساحة الدولية، برزت السياسة التجارية كعنصر رئيسي لفهم خلفيات الحرب التجارية، خاصة بين القوى الكبرى في العالم، لذا سنتناول مفهوم السياسة التجارية وأهدافها بالإضافة إلى أنواعها ، و هذا يعد مدخلا ضروريا لفهم آليات الحروب التجارية وتطورها.

أولا: ماهية السياسة التجارية

1- مفهوم السياسة التجارية:

تعرف السياسة التجارية بأنها ذلك النوع من السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول لتحقيق مجموعة من الأهداف المتصلة بالتبادل التجاري الدولي، سواء على مستوى العالم ككل أو على مستوى العلاقات الثنائية و مع ذلك نجد أن كل دول العالم تفرض قيودا على عمليات التبادل التجاري، لكي تحقق منافع خاصة لكل منها على حساب باقي الدول ويطلق على هذه القيود " السياسات التجارية" أو "سياسة التجارة الدولية.[1]

كما يقصد بالسياسة التجارية بأنها: مجموعة التشريعات و اللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم و السيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري من العقبات المختلفة التي تواجهها على المستوى الدولي بين مجموعة الدول.[2]

وتعرف السياسة التجارية أنها كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات، فيما يتعلق باستيراد السلع والخدمات فقد تريد السلطات المهنية تشجيع التصدير من سلعة معينة أو تنشيط الاستيراد من سلعة إلى أخرى، و لتحقيق ذلك لا بد أن تكون في يد هذه السلطات وسائل مناسبة تكفل لها الوصول إلى ما تريده.[3]

[1] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 143.

[2] دونية تواتي، أحمد بودغدغ، دور السياسة التجارية في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19 في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد 08، العدد 2 ، 2023، ص 48.

[3] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 113.

2- أهداف السياسة التجارية:

تهدف السياسة التجارية إلى تحقيق مجموعة من الغايات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، وتسعى الدول من خلالها إلى دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التشغيل الكامل للموارد، إذ يعد كل من النمو والتشغيل من المؤشرات الأساسية لقياس الأداء الاقتصادي العام، كما تسعى السياسة التجارية إلى تحسين الميزان التجاري إلى جانب تعزيز المكانة الدولية للدول عبر توسيع علاقاتها التجارية الخارجية، وتجدر الإشارة إلى أن أهداف السياسة التجارية تختلف من دولة إلى أخرى، تبعا لمستوى تقدمها الاقتصادي ومدى اندماجها في الاقتصاد العالمي وأهم هذه الأهداف تتمثل في :

أ- الأهداف الاقتصادية:

- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية:

خاصة الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة لنموها وتطورها، فلا شك أن هناك كثير من الصناعات حديثة العهد والتي لا يتوقع لها أي ازدهار، بل يجب أن تكون الظروف والإمكانات الاحتمالية لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد.

ويطلق على هذه الظروف الميزة النسبية، فإذا كان هناك ميزة نسبية كامنة أو احتمالية في فرع من فروع الإنتاج جاز في هذه الحالة اعتبار الصناعة فيه من قبيل الصناعات الوليدة التي يجب حمايته.[1]

- توزيع الدخل القومي في اتجاه معين:

إصرار دولة أوروبا الغربية على حماية إنتاجها الزراعي إزاء المنافسة الأجنبية، ويتضمن حرص الحكومات في هذه الدول على ضمان حد أدنى لدخل المنتجين الزراعيين فيها، كذلك فإن إصرار هذه الدول على حماية فروع الإنتاج كالغزل والنسيج يتضمن حرص حكوماتها على ضمان التشغيل للقوة العاملة المستخدمة في هذه الصناعات.

- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات و إعادته إلى التوازن:

يحدث عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه من خلال تخفيض قيمة عملتها، فيؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها هذا يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية.[2]

---

[1] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة ، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان ، 2010، ص 209.

[2] سارة داي، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة ، 2017-2018 ، ص 23.

– الموارد المالية للدولة و استخدامها في تمويل النفقات العامة للدولة:

الحصول على موارد للخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود من خلال فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز.

– حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية :

كالتضخم والانكماش و كذلك حمايته من سياسة الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول أخرى، حيث أن الإغراق هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية وهو البيع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعرض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية، و طالما أن الإغراق نوع من التمييز السعري بين السوق المحلية والسوق الخارجية، فلا بد أن يكون هناك فارق كبير في المرونة السعرية للطلب على السلعة محل الإغراق في السوقين.

والإغراق هو أحد أسلحة الحرب الاقتصادية، إذ يعتبر وسيلة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق، لهذا الدولة عندما تستشعر أية بادرة إغراق تسارع باتخاذ الإجراءات لحماية اقتصادها القومي بفرض رسوم جمركية مرتفعة وأحيانا بمنع الاستيراد كلية.[1]

ب– الأهداف الاجتماعية: وتتمثل الأهداف الاجتماعية للسياسة التجارية فيما يلي :

- حماية المصالح لبعض الفئات الاجتماعية، لمصالح المزارعين، أو المنتجين الصغار ورفع مستوى التشغيل، وإعادة توزيع الدخل لصالح فئات معينة.
- إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

– العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية كالكحول والسجائر.

جـ– الأهداف السياسية و الإستراتيجية:

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية فيما يلي :

- توفير أكبر قدر من الاستقلال، توفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والعسكرية.
- توفير أكبر قدر من مصادر الطاقة كالبترول.
- توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي ليحقق المجتمع درجة معينة من الأمن.
- تأمين الاكتفاء الذاتي وخاصة الأمن الغذائي.[2]

[1] سارة داي، مرجع سابق ، ص 23–24.

[2] محمد دياب، مرجع سابق ، ص 300.

3- أنواع السياسات التجارية :

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمختلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي، ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب وإجراءات تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة تسمى " السياسة التجارية "والتي تنقسم إلى:

أ- سياسة الحرية التجارية :

يقصد بحرية التجارة مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة لتعمل عن زيادة تدفق التجارة عبر الحدود لتحقيق أهداف معينة[1].

ويمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن الحرية التجارية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة (فرانسوا كيني) (1694-1774)، ويقوم المذهب الطبيعي على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ويدافع أنصار سياسة الحرية التجارية عن رأيهم من خلال اعتبار أن التجارة الدولية هي مظهر من مظاهر التعاون الإنساني بصرف النظر عن الحدود الإقليمي والسياسية التي تفصل بينهم.[2]

ب-سياسة الحماية التجارية:

تعود فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، الذي كان منتشرا خاصة في إنجلترا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا و غيرها، وأبرز كاتب في المذهب التجاري الكاتب الإنجليزي "توماس مان" ،الذي نشر كتابه بعد وفاته سنة 1664 الذي عالج عدة مواضيع تتعلق بالحماية، حيث قدم فيه مجموعة من المقترحات تعمل على تحقيق الفائض في الميزان التجاري، كتشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، عدم المغالاة في استهلاك السلع المستوردة.[3]

يعرف مبدأ الحماية التجارة الدولية بأنها: "مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو الغير المباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي ، بيروت، لبنان، 2023، ص 203.

[2] محمود عبد العزيز عجمية ، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 2000، ص108-110.

[3] يوسف سعداوي ، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة ، الجزائر، 2010 ، ص 73.

المطلب الثاني : مدخل عام للحروب التجارية

تعد الحرب التجارية من الظواهر المتكررة في التاريخ الاقتصادي العالمي، حيث نشأت نتيجة للصراعات الاقتصادية والسياسية بين الدّول، وغالبا ما تعكس هذه الحروب تحولات في موازين القوى وتغيرات في النظام الجاري الدّولي، وقبل التطرق إلى طبيعتها وأسبابها من الضروري تقديم لمحة تاريخية تبرز أبرز محطاتها وتطورها.

أولا: لمحة عن الحروب التجارية

لم تكن الحروب التجارية وليدة الظروف العالمية الحالية بل سبقتها العديد من الحروب خلال القرون الماضية ففي عام 1689 م، وضع الملك البريطاني ويليام الثالث تعريفات جمركية على النبيذ الفرنسي بهدف تعزيز الإيرادات الحكومية من خلال فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، في القرن التاسع عشر كان البريطانيون يستوردون الكثير من الشاي من الصين و بسبب الحجر التجاري بدؤوا في تصدير الأفيون إلى الصين، فقامت الصين بوضع تعريفة على الأفيون ثم تم حظره كليا، وهذا ما أدى إلى حروب الأفيون الدموية، وصادر الصينيون آلاف الأطنان من الأفيون البريطاني.[1]

حيث كانت الحرب الأفيونية الأولى (1839-1842)، أما الحرب الأفيونية الثانية (1857-1860)، وجاءت بعد ذلك الحرب الانجليزية الهولندية الأولى و حرب الاستقلال الأمريكية (1775-1783)[2].

كما تبعتها حروب تجارية بين فرنسا و ايطاليا في الفترة (1886-1898) وكذلك بين فرنسا و ايطاليا في الفترة (1892-1895)، و بين ألمانيا و روسيا في الفترة (1893-1894)، وكذلك الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوربية في النصف الأول من عقد الثمانينيات في القرن التاسع عشر.[3]

خلال القرون الماضية، تعرض الاقتصاد العالمي إلى اضطرابات شديدة وكان من أهم مظاهرها ارتفاع أسعار الطاقة بشكل غير مسبوق وتبعه تقلبات شديدة في أسعار صرف العملات الرئيسية،وارتفاع معدلات التضخم، انفجار مشكل المديونية سنة 1982، انتشار موجة الكساد التضخمي التي أصابت الاقتصاد العالمي في أوائل السبعينات، بالإضافة إلى الاختلالات الكبيرة في موازين المدفوعات، وبداية تراجع القدرة التنافسية

---

[1] NPR'S Don Gonyea speaks with author and all .Around expert A.J.Jacobs about history most bizarre trade wars, A History of trade wars , https://www.npr.org/2018/03/10/592565991/a-history-of-trade-wars ,date of publication : 10/03/2018 at 08 :07AM , date of entry 05.04.2025 at 12 :05 AM.

[2] نتاليا أوسمان، الحروب التجارية الكبرى في تاريخ العالم، المصدر فيستي، الموقع: https://arabic.rt.com/world/936145-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8، تاريخ النشر 2018/04/03، تاريخ الاطلاع 2025/04/05 على الساعة 15:00مساءا.

[3] علاء المنشاوي، سيناريوهات الحرب التجارية الشاملة بين أمريكا و الصين، الاحتمال الأقوى أن تتصاعد وتيرة الصراع خلال الفترة المقبلة، متاح في الموقع https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2018/06/19 ، نشر في 2020/05/20، تاريخ الاطلاع 2025/04/05على الساعة 16:05مساءا.

للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي لصالح اليابان والنمور الآسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، طايوان و سنغافورة) والتي تعاظمت أهميتها الاقتصادية بمرور الوقت، هذه التطورات التي أفرزت قوى اقتصادية جديدة منافسة للقوى التقليدية، كانت سبب في قيام حروب تجارية أصابت النظام التجاري العالمي بالاختلال، انعكست مظاهره الأساسية في انتشار موجة الحمائية التجارية الجديدة والتي انتهجت مسارا معاكسا لعملية التحرير التجاري، وقد تبنتها الدول الصناعية الكبرى خلال الثمانينات لتقييد وارداتها من السلع الصناعية، أطلق عليها اسم الإجراءات الرمادية[1]، وما لبثت موجة الانفتاح والعولمة أن استعادت زخمها الذي بلغ ذروته مع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، والتي يرتكز نظام عملها على تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية و الرسوم الجمركية وفق مبدأين أساسيين:

1- المبدأ الأول:

الدول الأولى بالرعاية، والذي يعني أن الامتيازات الممنوحة لبلد ما يجب أن تمنح للبلدان الأخرى بهدف تحقيق المساواة بين جميع الدول.

2- المبدأ الثاني:

المعاملة بالمثل ويقضي بأن السلع المستوردة يجب أن تعامل معاملة السلع المنتجة محليا وتكمن أهمية هذا المبدأ في المساواة بين السلع بغض النظر عن الدولة المنتجة، ولكن مع التطور الكبير في الاقتصاد العالمي والتحولات التي يشهدها أصبحت منظمة التجارة العالمية في وضع حرج، تجاه عدد من الدول الأعضاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي طالما نادت بالعولمة والتحرر لتتجه إلى تبني سياسة حمائية جديدة معلنة بها حربا تجارية مع أهم شركائها الاقتصاديين.[2]

ثانيا: ماهية الحروب التجارية

يعرفها القاموس البريطاني على أنها صراع اقتصادي تفرض فيه البلدان قيود الاستيراد على بعضها البعض من أجل الأضرار بتجارة بعضها البعض، فهو مصطلح يشير إلى حالة المنافسة التجارية الشديدة بين دولتين حيث تقوم إحداهما بفرض رسوم جمركية أو قيود تجارية على دولة ما، الأمر الذي يدفع الدولة الأخرى لاتخاذ إجراءات متماثلة فتفرض قيود تجارية على الأخرى.[3]

[1] خالد عبد الوهاب الباجوري، دراسة حول تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي و العربي، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، سبتمبر 2018، ص3.

[2] مخنف سفيان، مستقبل التجارة العالمية في ظل إجراءات ترامب الحمائية، مجلة جبل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد 21، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ديسمبر 2018، ص 107.

[3] لعلمي سمية، طافر زهير، تداعيات الخرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الجزائري، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 09، العدد02، 2022، ص 158.

1- **مفهوم الحروب التجارية:** هناك عدة تعاريف للحروب التجارية نذكر منها:

أ- التعريف الأول:

يقصد بها جميع الأساليب التي تمارسها دولة أو شركة أو مجموعة دول أو شركات للاستحواذ على ثروات دولة أو شركة أخرى دون وجه حق، وتظهر الصراعات بين الأفراد والقبائل والدول المختلفة حول الحقوق القانونية لبعض الثروات مثل البترول، المياه، المعادن والأراضي وغيرها.[1]

ب- التعريف الثاني:

الحرب التجارية هي صراع اقتصادي ناتج عن الحمائية المتطرفة في الدول التي تصعد أو تنشئ التعريفات أو غيرها من الحواجز التجارية ضد بعضها البعض ردا على الحواجز التجارية التي أنشأها الطرف الآخر[2].

ج- **التعريف الثالث:**

هي نزاع اقتصادي ناتج عن الحمائية الجديدة التي تقوم فيها الدول برفع أو إنشاء تعريفات أو حواجز تجارية أخرى ضد بعضها استجابة للحواجز التجارية التي أنشأها الطرف الآخر.[3]

2- مميزات الحروب

من خلال التعاريف السابقة للحرب التجارية نصل إلى أن للحرب مجموعة من الخصائص يمكن استخلاصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): مميزات و خصائص الحرب التجارية

المصدر: سمية لعلمي، زهير ظافر، تداعيات الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الجزائري، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 09، العدد 02، ص 160.

[1] شيبوط سليمان، مسلم ابراهيم، قندوز عائشة، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و تداعياتها على الاقتصاديات النامية، دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 14، العدد01، 2021، ص 653.

[2] عطا الله بن المسعود، مصطفى يونسي، عامر فكرون، أثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، مجلد 04،عدد02، سبتمبر 2020، ص10.

[3] مسعود بالغ، عمار براهمية، تأثير الحمائية الجديدة و حرب العملات على الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا دراسة حالة الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، دراسة قياسية (2000-2021)، الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد2، المجلد 08،السنة 2023، ص39.

من الشكل يتضح أن للحرب التجارية خمسة مزايا بمجرد توفر سبب نشوبها تتسلل الأحداث والعوامل المؤدية إلى قيام الحرب التجارية بين الأطراف المتأثرة بذلك السبب سواء كانت ثنائية أو متعددة، إلا أن المرحلة الأصعب هي تلك التي يتم فيها الإعلان قيام الحرب التجارية المتعددة بالشكل الذي يستدعي استجابة الطرف الآخر بأدوات مماثلة.[1]

3- مبادئ الحروب التجارية :

تهدف الحروب التجارية إلى تحقيق أقصى الثروات بأقل تكلفة أو خسائر، مما يحقق قوة اقتصادية وسياسية. وتقوم الحروب التجارية كغيرها من الحروب على وضع خطة للولوج إلى الأسواق المستهدفة على بعض المبادئ التي تساهم في تجسيد تلك الخطة و تتمثل المبادئ في:

- تقسيم السوق المستهدف إلى شرائح وقطاعات حسب الدخل والتعليم والمهن، إما جغرافيا أو سلوكيا أو ديموغرافيا.
- استخدام حوافز القيمة لفئات السوق المستهدف.
- تحديد قنوات التوزيع و المنشآت التسويقية التي تنفذ خطة اختراق السوق.
- السيطرة على منافذ التوريد واللوجستيات.
- تحقيق آليات المنافسة في كل سوق مستهدف.
- استخدام تكنولوجيا شبكات المعلومة التي تقود مستويات الإنتاج، الاتصالات، الأشعار، مراكز التخزين و التسويق عالميا.
- جمع المعلومات عن الأسواق الدولية عن طريق الانترنت وبحوث المستهلك والإعانات.

و بالفعل وبتزايد الممارسات الحمائية الانطوائية وتكاثر الاتفاقات الثنائية أو المجمعية على حساب ما نصت عليه الاتفاقيات العالمية، واحترام النزاعات التجارية بين الدول، والتي لقت ترجمتها في ممارسات ثأرية عبر الرسوم الجمركية والإجراءات غير الجمركية.[2]

ثالثا: أنواع الحرب التجارية:

تقسم الحرب التجارية حسب الهدف منها ثلاث أنواع كالتالي:

1- الحرب التجارية الحمائية:

هي تلك الحرب التجارية التي تقام بغرض حماية التجارة الوطنية العالمية والمنتجات المحلية في الأسواق المحلية، فتستعمل فيها الأدوات الحمائية للسياسة التجارية من قوائم الاستيراد والرسوم الجمركية وحصص الاستيراد بغرض الحد من دخول المنتجات الأجنبية والتصدي للإغراق، ومثال ذلك ما تقوم به الدول النامية.

[1] سمية لعلمي ، زهير طافر ،مرجع سابق ، ص 160-161.

[2] فريد راغب محمد نجار، الحروب التجارية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2010، ص 49.

2- الحرب التجارية الدفاعية:

هو ذلك النوع من الحروب التجارية التي تقام بغرض الدفاع عن المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، من خلال التصدي للسياسات الحمائية للدول الأخرى فهي تهدف لفتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات المحلية، و مثال هذا النوع ما تقوم به الصين لحماية منتجاتها في السوق الأمريكي وباقي الأسواق العالمية.

3- الحرب التجارية الهجومية:

تتمثل في الأسلوب الذي يتبعه الطرف المباشر في الحرب التجارية مهما كان هدفه (حمائي، دفاعي)، إلا أن الغاية منه هو إضعاف تجارة الطرف الآخر من خلال محاولة الاستيلاء على الأسواق الذي ينشط بها سواء كانت محلية أو خارجية، وهذا النوع الذي اعتمد عليه دونالد ترامب مع الصين.

4- الحرب التجارية المختلطة:

هي تلك الحرب التجارية ذات الأهداف المتعددة والجوانب المتكاملة فهي تكون هجومية، دفاعية وحمائية في آن واحد، لذا تعد أخطر أنواع الحروب التجارية فهي تسعى للقضاء على اقتصاد الدولة التي تشن عليها، وتكون الدول قادرة على القيام بهذا النوع من الحروب عندما تكون القدرات التجارية للبلدين غير متعادلة فهذا الأسلوب تتبعه الدولة القوية اقتصاديا مع الدول النامية بهدف الضغط عليها وجعلها من التابعين لها، كما يمكن تقسيم الحروب التجارية حسب الأطراف المتداخلة فيها، فنجد حروب تجارية ثنائية الأطراف وأخرى متعددة الأطراف، فالأولى تقام بين دولتين فقط أما الثانية تقام بين عدة دول أو مجموعتين من الدول الحليفة أو بين دولة وهيئة دولية تضم مجموعة من الدول الأعضاء.[1]

رابعا: أسباب ودوافع الحروب التجارية

1- أسباب الحروب التجارية:

شهد العالم في العقود الأخيرة العديد من الحروب التجارية بين مختلف دول العالم، فبعد الانتهاء من الحروب المسيلة للدماء، ظهر هذا النوع من الحروب الناتج عن السياسة الحمائية ومن أهم الأسباب وراء هذه الحروب مايلي:[2]

- احتكار السلع الإستراتيجية والرغبة في السيطرة والهيمنة على أسواق الدول النامية، حيث بالرغم من انتهاء فترة الاستعمار لهذه الدول، لكن بقيت تحت تأثير الدول المتقدمة خصوصا بعد اعتماد هذه الأخيرة سياسة الحمائية الجمركية بهدف التصدي للمنتجات الزراعية والصناعية المصدرة من الدول النامية.
- الرغبة في الثورة والخوف من نقص الموارد الاقتصادية المحلية.
- التخلص من المنتج الراكد والسلع المنتهية الصلاحية.

[1] سمية لعلمي ، زهير طافر، مرجع سابق، ص 159.

[2] فريد راغب محمد نجار، مرجع سابق، ص 29.

- البحث عن التمييز والتفوق الانفرادي وتحسين المراكز التنافسية للشركات الوطنية في الأسواق العالمية.
- تحويل الدول النامية إلى مصادر للحصول على المواد الخام وسوق السلع المنتجة خارجا.
- التأثير بشكل سلبي على النمو السريع في اقتصاديات بعض الدول خاصة الصين وألمانيا التي يمثل لها السوق الأمريكي المستهلك الأكبر لمنتجاتها في محاولة لضبط الصعود الاقتصادي والسياسي لتلك الدول، و في المقابل دعم الشركات المحلية في الولايات المتحدة وتحفيزها على الإنتاج.[1]

كما تتعدد دوافع الحرب التجارية كباقي الحروب الأخرى والتي لديها أهداف وغايات سواء معلنة أو غير معلنة إلى الآتي:

- تقليل حدة العجز في الميزان التجاري.
- توسيع الحصة السوقية وإزاحة المنافسين.
- الرد على ممارسات تجارية غير عادلة.
- حماية المنتج المحلي.
- زيادة إيرادات الرسوم الجمركية.[2]

خامسا: العوامل المؤثرة في الحروب التجارية

تمثل التجارة الدولية الميدان الرئيسي الذي تقام فيه الحروب التجارية وعليه فان هذه الأخيرة تتأثر بنفس المحددات التي تتحكم في التجارة الدولية يمكن حصرها يلي:

1- التخصص الدولي:

هو أن تتفرغ كل دولة لإنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها داخل أرضها على الإطلاق، أو على تلك التي يمكن إنتاجها فيها بنفقة أقل. إلا أن التخصص الدولي له سلبيات أخرى فهو يساهم في احتكار الدول أسواق بعض المنتجات والتحكم والسيطرة عليها هذا الأمر الذي يؤثر على الحرب التجارية ويسرع في حدوثها، فمجرد محاولة دولة أخرى دخول هذا السوق ببدء استعمال أدوات الحروب التجارية لطردها من السوق، كما يسمح للدول المتخصصة بالضغط على الدول الأخرى للخضوع لأوامرها و خدمة مصالحها.

2- اختلاف تكاليف الإنتاج:

تختلف تكاليف الإنتاج تصنيع المنتجات من دولة إلى أخرى وذلك راجع إلى رخص اليد العاملة في بعض الدول وتوفرها كذلك على وسائل للإنتاج الأكثر تطورا، فالتفاوت في تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها، فالإنتاج الواسع فيها يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج كميات

[1] إبراهيم التميمي، الحروب التجارية و أبعادها السياسية، مجلة الوعي، العدد 388، جامعة فلسطين، متاح على الموقع : https://www.alwaie.org/archives/article/13724 ، تاريخ النشر 2019/01/02، تاريخ الاطلاع 2025/04/07 على الساعة 22:00 مساءا.

[2] عطا الله بن المسعود، مصطفى يونسي، عامر فكرون ، مرجع سابق ص 10-11.

قليلة من هذه السلع وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج وبالتالي يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدول الثانية، هذا الأمر الذي يؤدي إلى اشتداد المنافسة بينهما، ويدفع الدول الثانية للدفاع عن منتجاتها باللجوء إلى الحروب التجارية.

3- اختلاف البيئة للإنتاجية:

يقصد بها تلك الظروف التي تنتج فيها السلع والخدمات، فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة، فيجب أن يتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها، فنجد أن طبيعة المناخ تكسب الدول ميزة تنافسية إذا ما استعملت بشكل مناسب لا تستعملها فقط في تحسين تجارتها الخارجية بل تستعملها للصمود أمام الحروب التجارية التي تشن عليها كما تستخدم في الضغط على الدول الأخرى خلال الحرب التجارية.

4- اختلاف البيئة التسويقية:

هي تلك الظروف والطرق التي تستعملها في التسويق و بيع المنتج، ومن بين أهم المؤثرات عليه، اختلاف ميول وأذواق المستهلكين التي لا يمكن التحكم فيها فمواطن الدول النامية على سبيل المثال يفضل المنتجات الأجنبية ويتخلى على المنتجات المحلية وبالتالي هذا ما يدفع الدولة إلى حماية منتجاتها المحلية باستعمال الأدوات التجارية لحماية منتجاتها المحلية، إلا أنه إذا أفرطت في استعمالها تجد نفسها في حرب تجارية مع دول أخرى تسعى للحفاظ على تسويق منتجاتها.[1]

المطلب الثالث : أدوات و آليات الحروب

لقد ساهم تطور الأوضاع الحاصل في تحول العديد من الأدوات التجارية والاقتصادية إلى وسائل تستعمل كوسائل ضغط على المنافسين في الحروب التجارية ومن بين أكثر الأدوات استعمالا في الحروب التجارية ما يلي:

أولا: الأدوات المباشرة والغير المباشرة للحروب التجارية:

1- الأدوات المباشرة للحروب التجارية:

أ- التعريفة الجمركية:

تعتبر أحد الأدوات المستخدمة في الحروب التجارية، كونها عادة ما يتم الرفع فيها من قبل الدولة البادئة بالحرب التجارية، ما تعتبره الدولة المتضررة استفزازا يتوجب معه الرد بالمثل وتقوم بالزيادة بنفس الأسلوب وهنا تبدأ سلسلة الرفع المتبادلة بين الطرفين.

[1] سمية لعلمي ، زهير طافر ، مرجع سابق، ص 160 – 161.

تكمن أهمية هذه الأداة كونها تمثل أسلوبا أو طريقة فورية النتائج للدولة التي تستخدمها، سواء من حيث زيادة مداخيل الرسوم الجمركية، ومنه مداخيل الخزينة العمومية أو التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري مع الدولة التي تم فرض الزيادة في التعريفة الجمركية على وارداتها أو حماية الصناعة المتضررة.[1]

كما تعرف أيضا أنها عبارة عن قائمة تضم مجموع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة من مختلف السلع المستوردة ويمكن التمييز بين عدة أنواع من التعريفة الجمركية :

- **التعريفة المستقلة أو الفرضية:** وهي الناشئة عن إدارة تشريعية داخلية، أي تلك التي تفرضها الدولة بمعزل عن أي معاهدات أو اتفاقات وأي التزامات دولية أخرى.
- **التعريفة الاتفاقية :** وهي القائمة على أساس تعاقد دولي.
- **التعريفة البسيطة:** لا تميز في تطبيقها بين دولة وأخرى حيث تفرض تعريفة موحدة على كل سلعة مستوردة من فئة محددة بصرف النظر عن البلد الذي استوردت منه السلعة.
- **التعريفة المزدوجة تفرق بين سعرين:** سعر عادي يعمل به بشكل عام وسعر اتفاقي يعمل به في حال وجود اتفاق معين، أما التعريفة المتعددة، فتمثل عدة مستويات من الأسعار منها المرتفع ومنها الأقل ارتفاعا ومنها الأمن تبعا للبلد الذي تأتي منه.[2]

- **الرسوم الجمركية:** هي ضريبة تطبق على المنتجات المستوردة، ولها أثر في جعل المنتجات المحلية أكثر قدرة على المنافسة[3].

هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات) و تنقسم إلى:

- **من حيث كيفية تحديد الرسوم الجمركية :**
  - **الرسوم القيمية:** تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة.
  - **الرسوم النوعية:** تحدد على أساس الوحدة من السلع بالعدد أو الوزن.
  - **الرسوم المركبة:** تتضمن كل من الرسم النوعي يضاف إليه الرسم القيمي .
- **من حيث الهدف المنشود من الرسم:**

و تنقسم الرسوم إلى :

- **الرسوم المالية:** هي الرسوم التي تؤسس بهدف إيجاد مورد مالي للخزينة العامة، ويسود الهدف المالي الاقتصاديات النامية أين تمثل الرسوم الجمركية مصدرا رئيسا.

---

[1] عطا الله بن المسعود، مصطفى يونسي، عامر فكرون ، مرجع سابق ص 11.

[2] عمار جعفري، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، سياسة تخفيض العملة نموذجا مع الإشارة الى الصين ، أطروحة دكتوراه نتخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2017 -2018، ص28.

[3] Remend bonret, relations économique internationales, me grow hill, Québec, 1994, page 66 .

- **الرسوم الحمائية:** هي الرسوم المؤسسة بهدف حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية أو تلك الرسوم التي تفرض على السلع التي تتمتع في بلادها بإعانات تصدير.[1]

ب-الإغراق:

يعرف الإغراق أنه سياسة تنتهجها الدول أو الشركات الاحتكارية بقصد اكتساب حصة أكبر في الأسواق أو الدخول إلى أسواق جديدة، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار في الداخل و تلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة من السعر الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية. [2] كما يعرف على انه ممارسة الدولة أو إحدى المنشآت التابعة لها ببيع سلعها في الخارج بأثمان تقل عن أثمانها في الداخل في نفس الوقت، و تحت نفس ظروف الإنتاج مضافا إليها نفقات النقل.[3]

يتمثل نظام الإغراق في مجموعة السلع، يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع:

- **الإغراق العارض:** تحدث في ظروف طارئة، كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

- **الإغراق قصير الأجل:** يأتي قصد تحقيق هدف معين، كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية، أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق هذه الأهداف.

- **الإغراق الدائم:**

يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عنصرا في اتحاد المنتجين الذي له صيغة احتكارية. كذلك يشترط أن تكون هنالك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.[4]

ج-حصص الاستيراد:

نظام الحصص هو نظام تقوم بموجبه الدولة بفرض حصص كمية على الواردات التي تم استيرادها من الخارج أي الحد الأقصى على الكمية المستوردة من الواردات من سلعة محددة أو عدة سلع، و يعد نظام الحصص من أشكال التدخل في التجارة الخارجية للدولة، وينظر إليه أنه من الممارسات الغير العادلة لأنه يؤثر في أسواق السلع التي يتم الاتجار فيها بقرارات إدارية، ولا تتحكم السوق عند تطبيق هذا النظام إلى منطق .

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سابق، ص216 .

[2] زينب حسين عوض اللّه ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،الإسكندرية للطباعة و النشر، مصر،1998، ص302.

[3] سارة داي، مرجع سابق، ص 42.

[4] جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان، الأردن،2014، ص 286.

2-الأدوات الغير مباشرة للحرب التجارية :

وتتمثل فيمايلي :

أ- إعانات التصدير:

هي تلك الإعانات التي تقدم في صورة نقدية للمنتجين المحليين مثل توفير بعض مدخلات الإنتاج بأسعار رمزية تقل كثيرا عن أسعارها السوقية، أو إمدادهم ببعض الأموال لإعانتهم على الاستمرار في خطوط الإنتاج وهو ما تفعله الآن دول الاتحاد الأوروبي وخاصة بريطانيا مع الفلاحين والقائمين على الإنتاج الحيواني حيث تقدم لهم مساعدات مادية مباشرة بهدف الحفاظ على استمرارهم في النشاط .[1]

يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطى للمنتج الوطني، لكي يكون في وضع تنافسي أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية، وذلك لتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتها في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح،[2] كإعفاءات أو التخفيضات الضريبية، التسهيلات الائتمانية في إتاحة بعض الخدمات، نفقات رمزية... الخ.[3]

تعتبر إعانات التصدير إحدى أدوات السياسة التجارية الحمائية فهي عبارة عن مساعدات مالية تقدمها الدولة بهدف تشجيع بعض الصادرات وتمكينها من دخول الأسواق الدولية.[4]

-أنواع الإعانات:

يمكن أن تصنف الإعانات إلى صنفين:

- **الإعانات المباشرة:** وهي الإعانات والمساعدات المقدمة مباشرة إلى مشروع بغرض تحسين دورة الاستغلال، وتقدم في شكل مبالغ مالية محسوبة على أساس قيمي أو نوعي. وتحسب هذه النسبة عند تصدير على أساس سعر FOB، كما يمكن للسلطات العمومية أن تحدد سعر هدف، والإعانة الوحدوية تساوي الفرق بين السعر الهدف والسعر العالمي.
- **الإعانات غير المباشرة:** وتتمثل هذه الإعانات في منح المشروع بعض الامتيازات بغرض تحسين حالته المالية، ومن الأمثلة على ذلك:
- **الإعفاءات الضريبية:** ومنها الاستثناء من بعض الضرائب أو الخفض من معدلاتها أو رد ما دفع منها، أو إعفاء جزء من الأرباح من الضرائب إذا ما استخدم في أغراض معينة هدفها زيادة إنتاجية المشروع.

---

[1] عطا الله بن المسعود، مصطفى يونسي، عامر فكرون ، مرجع سابق، ص 11.

[2] جميل محمد خالد ، مرجع سابق ، ص225.

[3] نجية دلامي، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات ، مذكرة ماجستير ، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، جامعة الشلف،2011-2012، ص32.

[4] مراد زايد، دور الجمارك في اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006 ، ص96.

- **التسهيلات الائتمانية:** سواء ما تعلق منها بالقروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وذلك بخفض أسعار الفائدة وزيادة حجم السلفيات ، والتسامح في آجال الدفع.[1]

ب- تقليد السلع و العلامات التجارية:

على الرغم من وجود تعريف موحد وعام لظاهرة التقليد نظرا لعدم توحد خصائص هذه الظاهرة التي تتواجد بصفة وطيدة في مختلف مستويات الأعمال وأنواعها والأسواق المحلية والدولية. وقد أعطت المنظمة العالمية للتجارة تعريفا للتقليد وفقا للمادة 51 من الاتفاق حول مزايا حقوق الملكية الفكرية وهو " المنتجات المقلدة تشمل جميع المنتجات بما في ذلك التغليف التابع لها، والتي تحمل بعض الخصائص أو كلها علامة المسجلة والتي تمس حقوق مالك أو مالكي هذه العلامة (حسب التشريع في كل بلد) وتلحق به أضرارا مادية أو وظيفية، التقليد هو عملية إعادة الإنتاج لمنتجات فنية، أدبية أو صناعية و التي تلحق الضرر بحقوق الملكية لمالك أو مالكي هذه المنتجات ويمس التقليد المجالات التالية:

- براءة الاختراع.
- العلامة.
- وضع علامة بطريقة غير شرعية في المنتجات.

والتقليد بصفة عامة هو كل عملية إعادة إنتاج كلي أو جزئي لخصائص مميزة لمنتوج أصلي ذا طابع فني، أدبي أو صناعي (أهداف تسويقية و توزيعية أو أعمال الاستيراد والتصدير لهذه العلامة بطريقة غير شرعية دون علم مالكها والتي تمس بحقوق الملكية وينجم عن ذلك ضرر مباشر له.

ج- الشائعات و الأخبار الزائفة:

تمثل الشائعات كظاهرة اجتماعية عنصرا مهما في نسيج كل ثقافة من الثقافات البشرية فهي وليدة مجتمعها، وتتعرض الشائعة إلى من وجهت إليه بسرعة قياسية، ومع اشتداد المنافسة الدولية بين الشركات تكثر الشائعات بهدف الأضرار بالشركات المنافسة بغض النظر من صحة الشائعة أو عدمه، وتعرضت عديد الشركات عبر دول العالم إلى مثل الممارسات مما دفعها إلى استحداث قسم خاص يدعى بقسم العلاقات العامة مهمته ضمان التواصل مع جميع المتعاملين ومدهم بالمعلومات الرسمية حول الشركة وإصدار البيانات لسد الثغرة أمام مروج الشائعات من جهة وإدارة الأزمات من جهة أخرى.[2]

د- سياسة تخفيض سعر صرف العملة:

إن سعر صرف أي عملة يعني قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية (أو جزء منها) أو يعني بتغيير آخر نسبة مبادلة العملة الوطنية بأية عملة أجنبية.[3]

---

[1] أحمد حشيش و آخرون، مرجع سابق، ص223.

[2] عطا الله بن المسعود، مصطفى يونسي، عامر فكرون ، مرجع سابق، ص 12.

[3] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 113.

للدلالة على ما تقوم به السلطات العامة من إحداث التغيير في سعر الصرف أي في سعر صرف عملة وطنية مقومة بالذهب عن طريق التغيير وما تساويه تلك الوحدة من العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.[1]

وينبغي أن الفرق بين تخفيض قيمة العملة وبين انخفاض قيمتها، فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائيا نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة، لنا تخفيض العملة فيحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل نظام الصرف الثابت.

ويمكن تحديد مفهوم تخفيض قيمة العملة على أن لجوء السلطة النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها مقارنة مع العملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدد أقل مما كانت عليه.[2]

ومن المتوقع أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحويل الإنفاق من قبل المستهلكين، مما يؤدي إلى تحسن وضعية الاقتصاد، ولقد ارتبطت إلى حد كبير تلك السياسات مع برامج التكييف الهيكلي التي تهدف إلى خفض كبير في الاختلالات الخارجية خاصة للدول النامية[3].

[1] صليحة بن طلحة و بوعلام معوشي، تخفيض قيمة العملة بين الواقع و الطموح، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 29، 2018، ص 113.

[2] ايمان بلوفة، علاء الدين القادري، أثر تخفيض العملة على ميزان المدفوعات الجزائرية، دراسة قياسية (1990-2000) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة، مجلد الاقتصاد و البيئة، المجلد 06، العدد 02، أكتوبر 2023، ص 14.

[3] Kwaligrana, s,simwaka.k&munthah. The short run and longrum balance response to enchange in malawi. Journal of development and agricultural economics, 4(8).2012 ,p 221.

ثالثا: توسع الحروب التجارية

تتعدد الأسباب المؤدية للحرب التجارية مهما اختلف الهدف من وراء نشوبها سواء كان تقليل حدة الحجز في الميزان التجاري، أو توسيع الحصة السوقية وإزاحة المنافسين، أو زيادة إيرادات الرسوم الجمركية، فأثناء تحقيق تلك الأهداف تتخذ الحرب التجارية شكلين رئيسيين للتوسع حسب الغرض منه، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): أساليب توسع الحروب التجارية.

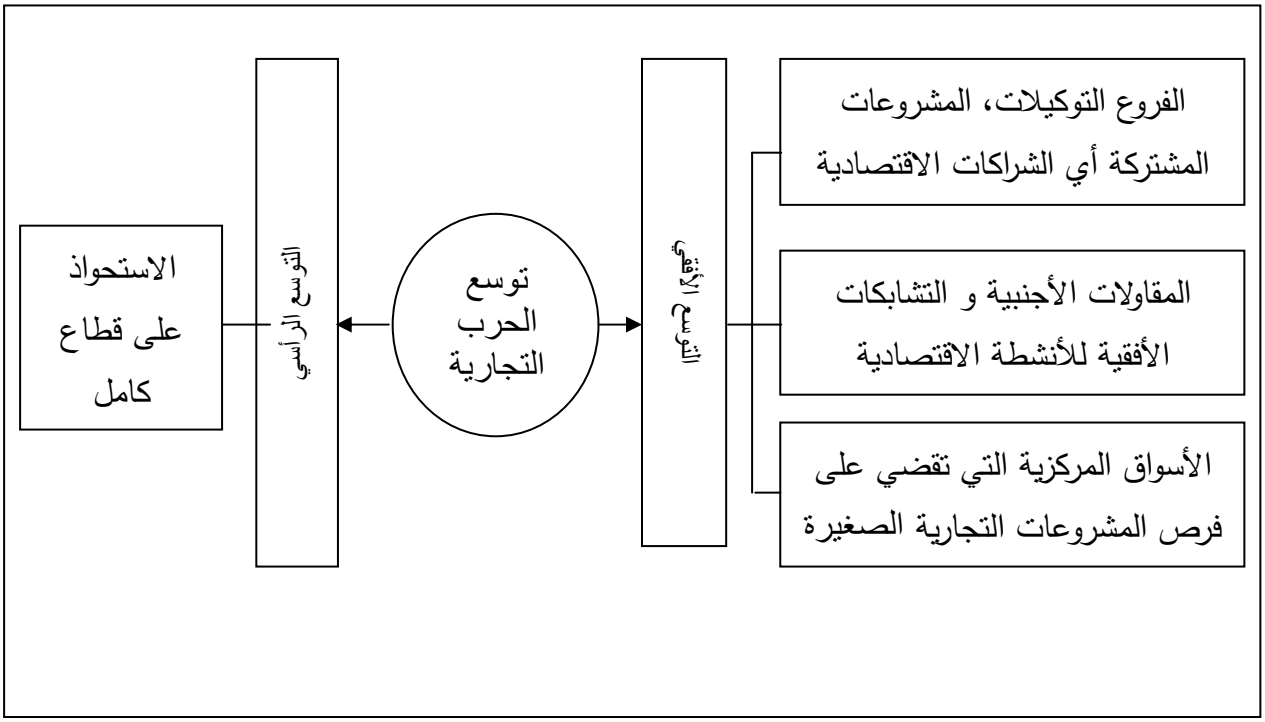

المصدر: سمية لعلمي، زهير طافر، تداعيات الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الجزائري، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 09، العدد 02، ص 165.

انطلاقا من الشكل نستخلص أن الحرب التجارية تتوسع إما أفقيا أو رأسيا.

1- التوسع الأفقي للحروب التجارية:

الغرض منها التوسع في زيادة عدد الفروع و الوكالات للشركات التابعة لها أو السعي لإنشاء شراكات اقتصادية جديدة. أي في هذه الحالة يكون هدف الدولة الانتشار و التوزيع لمنتجاتها عالميا فتلجأ إلى إقامة حرب تجارية على كل من ينافسها في تحقيق ذلك، وفي نفس الوقت على كل دولة تهدف لغزو أسواقها عن طريق المقاولات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية لديها هذا ما يخلق تشابكات على المستوى الأفقي.[1]

[1] سمية لعلمي، زهير طافر، مرجع سابق، ص 165.

2- التوسع الرأسي للحروب التجارية:

تسعى الدول الراغبة في السيطرة عن طريق الحروب التجارية إلى الاستحواذ على أحد القطاعات بكل مكوناتها مثل: قطاع البترول من حيث الاستكشاف ، التنقيب، الإنتاج، التكرير، التصنيع، التسويق و النقل و غيرها، ثم الدخول إلى السيطرة على بدائل البترول من الطاقة المتجددة مثال على ذلك محطات الطاقة النووية والكهرباء و توليد الطاقة من الرياح، المياه والطاقة الشمسية وغيرها، أو قطاع البنوك، أسواق المال أو قطاع الصناعة و غيرها.[1]

ثالثا:الآثار الايجابية و السلبية للحروب التجارية

تعتبر الحروب التجارية من القضايا البارزة في عالم الاقتصاد الدولي، حيث تلجأ بعض الدول إلى فرض قيود جمركية أو حواجز تجارية بهدف حماية مصالحها الاقتصادية أو الضغط على شركائها التجاريين، و على الرغم من أن هذه الحروب قد تحقق مكاسب قصيرة المدى لبعض الأطراف، إلا أنها غالبا ما تؤدي إلى تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي والاستقرار العالمي.

1- الآثار الايجابية للحروب التجارية:

أ- حماية الصناعات المحلية:

من أهم أسباب التي تدفع الدول إلى الدخول في حروب التجارية هي حماية الصناعات الوطنية، فرض الرسوم الجمركية أو القيود على الواردات يمكن أن يمنح الشركات المحلية فرصة أفضل للتنافس في السوق المحلية، هذه الحماية تساعد في دعم الشركات المحلية وتعزيز فرص العمل داخل البلد.

ب- تقليص العجز التجاري:

الحروب التجارية يمكن أن تؤدي إلى تقليص العجز التجاري، خاصة إذا كانت الدولة قادرة على تقليص وارداتها ورفع صادراتها، زيادة الرسوم الجمركية على الواردات قد تؤدي إلى انخفاض الاستيراد، مما يقلل من الفرق بين الواردات والصادرات.

ج- تحفيز الابتكار و زيادة الإنتاجية:

عندما تفرض الدول قيودا تجارية، قد تشعر الشركات المحلية بالضغط لتطوير منتجات أفضل وأكثر كفاءة لمنافسة البدائل المستوردة، هذا التحفيز يمكن أن يؤدي إلى زيادة الابتكار، تحسين الجودة، وزيادة الإنتاجية على المدى الطويل.

[1] سليمان شيبوط، ابراهيم مسلم، عائشة قندوز، مرجع سابق، ص 655.

د- أداة ضغط سياسي:

ذ- بعض الدول تستغل الحروب التجارية كأداة تفاوضية لتحقيق مكاسب سياسية، من خلال الضغط الاقتصادي على خصومها.[1]

2- الآثار السلبية للحروب التجارية

أ- ارتفاع الأسعار للمستهلكين:

من أبرز الآثار السلبية للحروب التجارية هي ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، عندما تفرض الدول رسوما جمركية على الواردات، يتم تحميل التكلفة الإضافية على المستهلكين، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار ويؤثر سلبا على القدرة الشرائية للأفراد.

ب- **تراجع النمو الاقتصادي:**

الحروب التجارية قد تؤدي إلى تقليص التجارة الدولية وتؤثر على النمو الاقتصادي، تقليل التبادل التجاري بين الدول يمكن أن يحد من استفادة الشركات من الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

جـ- تدهور العلاقات الدولية و زيادة التوترات السياسية:

الحروب التجارية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل السياسي، هذا يمكن أن يؤدي الى تعقيد التعاون الدولي في قضايا أخرى مثل الأمن والتغير المناخي.

د- **تقليص الاستثمارات الأجنبية المباشر:**

الحروب التجارية تؤدي إلى تقليص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تخشى الشركات العالمية من التأثيرات السلبية الناتجة عن التقلبات الاقتصادية التي ترافق الحروب التجارية، هذا يقلل من فرص النمو الاقتصادي في الدول المتأثرة.[2]

---

[1] عطا الله بن مسعود، يونس مصطفى، فكرون عامر، مرجع سابق، ص 21-28.

[2] عبد العزيز السند، حروب التجارة الدولية، الشرق الأوسط العربية، ، متاح على الموقع:
https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2022/11/21/%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-، تم النشر في 12 نوفمبر 2022، 01:47، تاريخ الاطلاع 2025/04/04 على 11:00 صباحا .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها على العالم، ثم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة بها، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هذه الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيها بينها و كيفية للاستفادة منها.

المطلب الأول:الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: دراسة سارة داي، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، السنة الدراسية 2018/2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها أن حرب العملات أصبحت الشغل الشاغل على طاولة المحادثات بين القوى العظمى، الأمر الذي يجعل الاقتصاد العالمي على المحك وبالتالي من الواجب تتبع مسار هذه الحرب التجارية الدولية تتبعا دقيقا ومدروسا وإلى أي مدى يمكن أن تقود هذه الحرب الاقتصاد العالمي بصفة عامة والتجارة الدولية بصفة خاصة.

– معرفة رصد طبيعة الأثر الذي تحدثه حرب العملات الدولية والتلاعب بقيم أسعار صرف العملات وما سوف ينجر عنه على المستوى التجاري العالمي.

و قد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– أدوات السياسة التجارية تلعب دورا هاما في التأثير على حجم واتجاه التجارة الدولية فمهما اختلفت تلك الأدوات و تنوعت فإن غرضها واحد وهو تغيير مسار وحجم التجارة الدولية.

– يقف نجاح وفاعلية سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة على مدى قدرة امتلاك كبرى الدول المتقدمة على عرض جهاز إنتاجي يتميز بالمرونة والسيطرة على التكاليف ورفع الإنتاجية.

– حقيقة حرب العملات هي حرب مناصب من خلال تأثيرها المزدوج بزيادة الصادرات من جهة وخفض الواردات من جهة أخرى اعتمادا على تنافسية الصادرات وعدم تنافسية الواردات.

–صراع حرب العملات ليس وليد الحاضر، هو وليد جذور تاريخية بعيدة الأمد منذ الكساد العظيم في 1930.

–من تداعيات حرب العملات الدولية البارزة هي خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، اضطراب الإسترليني واضطراب الدولار حيث أن الدولار لم يعد الملاذ الآمن كما كان.

-حرب العملات ساهمت في اضطراب الأسواق العالمية سواء كان الأمر مقصود أو نتيجة ظروف استثنائية، فالنتيجة واحدة.

-الصين هي أكبر مستفيد من الحرب العملات الدولية حيث ساعدها الاضطراب العالمي لإقتناص الفرص لصالحها.

ثانيا: دراسة نجية دلامي، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة الشلف، 2011، 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- الوصول إلى تشخيص للعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين وكذا محاولة تشخيص حجم التحديات والضغوط المفروضة على اقتصاديات كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في ظل التخفيض العمدي لقيمة العملة كما هدفت الدراسة إلى توفير رؤية لحرب العملات وإلقاء الضوء على النتائج و الآثار الوخيمة لهذه الحرب على الاقتصاد العالمي.

و قد خلصت هذه الدراسة إلى:

-التجارة الخارجية هي تبادل السلع والخدمات ، بينما التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والاستثمارات ، والتجارة الخارجية هي أداة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل والسبيل إلى التنمية.

- لسعر الصرف وظائف عدة منها قياس قيمة العملة ، تطوير الصادرات من خلال تخفيض قيمة العملة.

-حرب العملات عي اعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى وتقليص حجم ثرواتها .

- في حرب العملات لا يوجد غالب ومغلوب .فبالرغم من النتائج الايجابية لتخفيض قيمة العملة لبلد ما على اقتصاده المحلي إلا أن ذلك سيضر بمصالح شركائه التجاريين أو بما يسمى بسياسة إفقار الجار .

-يعاني الاقتصاد الأمريكي من تفاقم العجز التجاري بسبب تراجع معدلات النمو و تحمله لفاتورة نفطية باهظة

أما فيما يخص أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة و مذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما لاستفادتنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (01): المقارنة بين دراستنا و الرسائل الجامعية باللغة العربية.

الدراسة السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
سارة داي	-الطابع التحليلي: كلا البحثين يستخدمان التحليل لدراسة تأثيرات النزاع الاقتصادي على التجارة و الاقتصاد. -الأبعاد الدولية: يتناولان قضية دولية كبرى لها تأثيرات كبرى على اقتصادي الولايات المتحدة الأمريكية و الصين	دراستنا تركز على الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و انعكاسها على اقتصاد البلدين . أما الأطروحة تناولت حرب العملات و تأثيرها على اتجاه التجارة الدولية. دراستنا تهتم بالفترة 2017-2025، أما الأطروحة توقفت في سنة 2018.	دمج التحليل بين الحرب التجارية و حرب العملات باعتبار حرب العملات جزء من الحرب التجارية و هنا يقدم رؤية أشمل عن العلاقات الاقتصادية الدولية.
نجية دلامي	-كلاهما يناقشان العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية و كذلك الاعتماد على المنهج التحليلي و الوصف الاقتصادي للظواهر .	دراستنا تركز على الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (2017-2025) المقال يركز على حرب العملات بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و باعتبارها أداة تعتبر جزءا من دراستنا	توسيع منظور الدراسة ليشمل الأدوات المالية و النقدية ضمن الحرب التجارية . تضمين تحليل تداخل الأدوات التجارية والمالية (العملة) في سياق الحرب بين البلدين

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: دراسة حليمة عطية، محمد لمين علون، صبرينة كزدودي، دراسة تحليلية لأثر الحروب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى على الاقتصاد العالمي الصين والولايات المتحدة الأمريكية نموذجا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد 01، السنة 2024.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات الصينية الأمريكية وكذا الإلمام بجوانب وحيثيات الصراع التجاري القائم بين الدولتين، وبيان تداعيات الحرب التجارية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والعربي، خاصة بعد القرارات والرسوم الجمركية التي فرضت ضد المنتجات الصينية من طرف الحكومة الأمريكية

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تأثر الاقتصاد العالمي بالتوترات التجارية بين البلدين وشمل أسواق السلع بما فيها النفط بالإضافة للخدمات وأسواق المال وأهم مفرزات التوتر التجاري الأمريكي الصيني هو تحول التجارة من البلدين إلى بعض شركاتهم.

ثانيا دراسة سمية لعلمي و زهير طافر، تداعيات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الجزائري، مجلة المالية والأسواق، المجلد 09، العدد 2، السنة 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من مدى تأثير الحروب التجارية على الاقتصاد الجزائري من جهة، بالإضافة إلى توضيح أهم آثار الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي، بالأخص الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وآثارها على الاقتصاد الجزائري.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه كلما كانت الدول أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي كلما زاد تأثر اقتصادها المحلي كالحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة ، قامت الولايات المتحدة بفرض ضرائب تطبق حاليا وأخرى في تاريخ مستقبلي كإجراء تحوطي.

ثالثا : دراسة سليمان شيبوط إبراهيم مسلم، عائشة قندوز، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين وتداعياتها على الاقتصاديات النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، السنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى الإلمام بجوانب وحيثيات الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ومعرفة الأطراف الفاعلة في الحروب التجارية وتحليل تداعيات الحروب التجارية وكيفية مجابهتها .

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة الحفاظ على مصالح كل دولة داخل التكتل الاقتصادي ، وكذا التنسيق بين السياسات الاقتصادية التي تطبقها كل دولة على حدى وبين السياسات الاقتصادية الرامية إلى أهداف التكتل أو التكامل الاقتصادي والتنسيق بين الدول.

رابعا: دراسة شهيرة منازل و ياسمين بوحلاسة، أثر الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، المجلة 05، العدد 2، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم الأسباب التي كانت وراء الحرب التجارية التي جمعت أمريكا و الصين بالإضافة إلى الوقوف والتعرف على مخلفات وانعكاسات هذه الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي.

وقد خلصت الدراسة إلى زيادة مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من فقدان مكانتها أمام الصين و خاصة أنها تعاني من عجز تجاري اتجاه الصين ، وقد أدت هذه التوترات إلى حدوث انكماش في الاقتصاد العالمي و تراجع معدلات النمو.

خامسا: دراسة علي طارق الزبيدي، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي، مجلة العلوم السياسية، العدد 20، السنة 2020.

هدفت الدراسة إلى البحث في أسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ، والتطرق إلى تأثير هذه الحرب على اقتصاد البلدين وعلى الاقتصاد العالمي .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الحرب التجارية خلقت بيئة غير مستقرة مما أدى إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كذا ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين بعد فرض الرسوم الجمركية أثر على القوة الشرائية.

سادسا: دراسة خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا، سبتمبر 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تداعيات الحروب التجارية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والعربي و خصوصا ما يجري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق التعريفة الجمركية على المنتجات الأمريكية كرد فعل على التعريفات الجمركية المفروضة على منتجاتها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في حربها التجارية مع الصين فرضت قيودا حمائية (الألمنيوم ،الحديد والصلب) كرد فعل لمزاحمة المنتجات الصينية ، لم تطبق الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تشريعات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عندما يتعلق الأمر بمصالحها التجارية .

أما فيما يخص أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة ومذكراتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسة.

الجدول رقم (02): المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية.

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
حليمة عطية و آخرون	التركيز على الصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأثره على اقتصادهما.	المقال يدرس الحروب التجارية على الاقتصاديات الكبرى بشكل عام والصين والو.م.أ بشكل خاص.	يساعدنا المقال في فهم التأثير الأوسع للحروب التجارية من خلال بيانات لدعم تحليلي.
سمية لعلمي و زهير طافر	كلا البحثين يناقش كيف تؤثر هذه الحروب على الاقتصاد.	المقالة العلمية تركز على تأثيرات الحرب على العالم والجزائر بالخصوص.	المقال يتضمن الجانب النظري للحروب التجارية وهذا يخدم الفصل الأول لمذكرتنا.
سليمان شيبوط و آخرون	كلا البحثين يناقشان الحرب التجارية بين الو.م.أ و الصين و تأثيرها على الاقتصاد.	المقال يركز على الاقتصاديات النامية وهذا ما يجعله أكثر دقة في رصد التأثيرات عليه.	الاستفادة من المقال لأنه يتضمن تأثير الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي والدول النامية.
شهيرة منازل و ياسمين بوحلاسة	كلا البحثين يركز على الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.	المقال يركز على أثر الحرب في اقتصاد البلدين والعالم .	مقارنة التطورات التاريخية ودمج المستجدات في مذكرتي .
علي طارق الزبيدي	كلا البحثين يناقشان الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين وأثرها.	المقال يبرز الانعكاسات العالمية للحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.	مقارنة تطور الأحداث و تحديث المعطيات في مذكرتي.
خالد عبد الوهاب الباجوري	تناول الصين و الولايات المتحدة الأمريكية كفاعلين أساسين في الحرب التجارية.	المقال يقوم بتحليل شامل لمفهوم الحروب التجارية وتداعياتها المتعددة.	إثراء الجانب النظري من خلال مفهوم الحرب التجارية و تأثيراتها.

المصدر : من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: المقالات العلمية باللغة الأجنبية

أولا: دراسة

Amiti, M., Redding, S. J., & Weinstein, D. E. (2019). The impact of the 2018 tariffs on prices and welfare. Journal of Economic Perspectives, 33(4),187-210.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل آثار الرسوم الجمركية الأمريكية المفروضة عام 2018 على أسعار السلع ورفاهية المستهلك الأمريكي ، مع التركيز على كيفية تأثير التعريفات الجمركية على التكاليف المحلية و الأسعار .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى المستهلك الأمريكي هو الذي يتحمل العبء الأكبر من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الصين ، من خلال ارتفاع الأسعار. الرفاهية الاقتصادية تراجعت بفعل هذه السياسات و لم تحقق الأهداف المعلنة لتعزيز الصناعات المحلية .

ثانيا : دراسة

Fajgelbaum, P. D, Goldberg, P. K., Kennedy, P. J., & Khandelwal, A. K. (2020). .The return to protectionism. The Quarterly Journal of Economics, 135(1),1-55.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم الآثار الاقتصادية الكلية للعودة الى السياسات الحمائية تحديدا عبر تحليل الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب التجارية 2018–2019.

و قد خلصت هذه الدراسة الى أن الرسوم الجمركية أدت الى ارتفاع كبير في الأسعار داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وأن العمال والمستهلكون هم من تكبدوا معظم تكلفة الرسوم ،وأن الضرر الاقتصادي الكلي فاق أي مكاسب تجارية محتملة .

ثالثا: دراسة

Cavallo, A., Neiman, B., & Rigobon, R. (2021). Tariff passthrough at the border and at the store: Evidence from US trade policy. American Economic Review: Insights, 3(1), 19–34.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى انتقال الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب التجارية ، سواء على أسعار الواردات عند الحدود أو على أسعار السلع للمستهلكين داخل المتاجر.

وقد خلص هذه الدراسة الى أن المستهلك الأمريكي تحمل تكلفة الحرب التجارية و أكدت الدراسة أن الحمائية انعكست بزيادة الأسعار المحلية دون تحقيق فوائد واضحة للإنتاج المحلي .

رابعا :مذكرة

Parsapour, D. (2024). US-China Trade War: Causes, Impacts and The Unclear Future of Bilateral Relations.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل جذور وأسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتداعيات هذه الحرب على اقتصادهما، استشراف المستقبل من خلال دراسة السيناريوهات الممكنة لمستقبل العلاقات الثنائية بين دولتين.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الحرب التجارية ليست مجرد صراع اقتصادي بل هي تجل لصراع استراتيجي أوسع على النفوذ العالمية ، وأن الضرر الاقتصادي متبادل رغم أن الصين كانت أكثر مرونة في امتصاص الصدمة الاقتصادية.

خامسا: دراسة

Yang, T., Liu, W., & Zhang, H. (2025). Global supply chain resilience and trade policy uncertainty*. (Status: Likely a working paper or forthcoming—check SSRN or publisher website.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل كيف تؤثر حالة عدم اليقين في السياسات التجارية على مرونة سلاسل الإمداد العالمية ، ومعرفة كيف تتكيف الشركات العالمية مع التغيرات السياسية والاقتصادية المفاجئة ومدى قدرتها على الاستمرار في التوريد و التوزيع رغم هذه التقلبات .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الصين قلصت الاعتمم التكنولوجيا و تحليل البيانات على مورد واحد، وأن السياسات الحمائية تؤدي الى ارتفاع التكاليف وزيادة التعقيد في سلاسل الإمداد ، وأن المرونة العالية ترتبط باستخدام التكنولوجيا وتحليل البيانات للتنبؤ بالمخاطر .

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم(03): المقارنة بين دراستنا و المقالات باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Amiti M., Redding, S. J., & Weinstein	كلا الدراستين تتناولان الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية و كذا تحليل الأثر الاقتصادي للتعريفات الجمركية	الاختلاف في فترة الدراسة دراسة Amti تركز على سنة 2018 فقط أما دراستي تغطي الفترة (2017–2025)	من خلال دراسة Amti ti فهي تعزز الجانب التحليلي في مذكرتي باستخدام نتائج موثقة كمراجع كمية تدعم الاستنتاجات
Fajgelbaum, P. D, Goldberg, P. K., Kennedy, P. J., & Khandelwal	تناولت الدراستان دراسة الحرب التجارية الأمريكية و كلاهما يهدف الى تقييم الآثار الاقتصادية للحمائية	ركزت الدراسة على الاقتصاد الأمريكي فقط دون تحليل شامل للصين أو العالم	الدراسة تدعم مذكرتي بتحليل علمي موثوق عن أثر الرسوم الجمركية على الاقتصاد الأمريكي
cavallo, A., Neiman, B., & Rigobon, R	تناولت الدراستان آثار الحرب التجارية بين والولايات المتحدة الأمريكية	دراسة **cavallo** ركزت على جانب اثر الرسوم على الأسعار دون التطرق للأبعاد السياسية أو العالمية	يمكن الاستفادة من دراسة cavallo في دعم التحليل الاقتصادي لآثار الحرب التجارية على السوق الأمريكية
Daniel Parspour	كلا الدراستين تناقشان الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (2017–2025)	المقال تحليل كيفي ذو طابع أكاديمي غربي. نطاق الدراسة عالمي و مرتبط بالتحالفات الدولية.	مصدر أكاديمي موثوق و حديث 2024 لتدعيم وصل الأسباب و الآثار. اقتباس و تحليل المقارنات الاقتصادية.
Yang, T., Liu, W., & Zhang, H.	كلا الدراستين تتناولان آثار السياسات التجارية و الحمائية ،وكلاهما قائم على تحليل البيانات للتغيرات الاقتصادية	دراسة yang تركز على تحليل سياسات الرسوم الجمركية و العقوبات التجارية بين البلدين فقط	يمكن استخدام نتائج الدراسة لدعم فصل تأثير الحرب التجارية على سلاسل الإمداد

المصدر: من إعداد الطالبتين

رغم تعدد الدراسات حول الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن معظمها اقتصر على جوانب محددة ، ولم تعالج الموضوع من زاوية تحليلية و تقييمية شاملة للفترة (2017–2025). كما أن القليل منها ركز على انعكاسات هذا الصراع على الاقتصاد العالمي . لذا تسعى هذه الدراسة لسد هذه الفجوة من خلال تقديم معالجة علمية دقيقة و معمقة ، تسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية لاسيما في السياق العربي والجامعي المحلي ، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تقديم رؤية تحليلية وتقييميه شاملة للحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية مع التركيز على الانعكاسات المتداخلة للحرب التجارية على الاقتصادين الأمريكي والصيني مع تحليل متعدد المحاور لأسباب الحرب التجارية وأدواتها وآثار الحرب التجارية ، مما يمنح للقارئ فهما أعمق وأشمل لهذه الظاهرة المعقدة .

دراستنا شملت الفترة الممتدة بين (2017–2025) وهي فترة غنية بالتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية . إذ لم تقتصر الدراسة على وصف مجريات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بل سعت الى تحليل الأسباب العميقة وتقييم الأدوات المستخدمة من الطرفين، واستكشاف التداعيات الاقتصادية للبلدين مع تحليل انعكاسات الحرب التجارية على الطرفين من حيث الأثر الاقتصادي المباشر والغير المباشر، بداية من التجارة والاستثمار وصولا الى تأثيراتها على القطاعات الحيوية كالاتصالات والتكنولوجيا، مع التطرق الى دراسة السيناريوهات المحتملة لما بعد الحرب التجارية مما يعزز قيمتها العلمية و يدعم الإسهام المعرفي في هذا المجال حيوي .

خاتمة الفصل الأول :

يتضح أن السياسة التجارية تمثل أداة محورية في توجيه النشاط الاقتصادي الخارجي للدول ، والتي تنقسم إلى اتجاهين ، الأول يقوم على أساس تحرير التجارة ،حيث يدعو إلى انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى وترك التجارة حرة دون قيود ، أما المذهب الثاني فيدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في تنظيم التجارة الدولية ، من خلال فرض قيود بغرض تحقيق المصلحة العامة للدولة، ومنه عملية تنظيم التجارة تتطلب تطبيق مجموعة من الأساليب والوسائل لتحقيق أهدافها الاقتصادية ، كما أن تنوع أدواتها سواء كانت رسوم جمركية أو قيود غير جمركية ، يمنح الحكومات قدرة كبيرة على التأثير في حركة التجارية الدولية.

إلى جانب ذلك فالحروب التجارية هي أساس في اقتصاديات الدولة أو أكثر بفرض رسوم جمركية على سلعة مستوردة من دولة لأخرى ، فترد الدولة المصدرة بفرض تعريفة جمركية انتقامية ردا عليها، وتعددت أسباب و دوافع قيام الحروب التجارية و الناتجة عن السياسة الحمائية.

إن الحروب التجارية لا تكون فقط من خلال الرسوم الجمركية ، بل تستخدم فيها أيضا أدوات و آليات متعددة، و من أبرزها : فرض القيود غبر الجمركية ،كالحصص والاستثناءات التقنية ، بالإضافة إلى توظيف التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية ،فضلا عن استخدام العقوبات الاقتصادية.

وبهذا فان الحروب التجارية تعد مظهرا من مظاهر الصراع الاقتصادي في النظام الدولي ، تستند إلى سياسات مقصودة وأدوات ممنهجة ،قد تؤدي إلى اضطراب الأسواق العالمية، وعرقلة النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

انعكاسات الحرب التجارية على الاقتصاديات الأمريكية والصينية خلال الفترة (2017-2025)

تمهيد:

تعتبر العلاقات التجارية الصينية الأمريكية من أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد العالمي، باعتبارهما أقوى اقتصادين في العالم، تحتل الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة في تصنيع العديد من المنتجات على المستوى العالمي وهذا ماجعلها تتصدر الترتيب العالمي ، في الوقت ذاته شهد الاقتصاد الصيني تقدما سريعا ومستمرا فقد غزت منتجاته الأسواق الأمريكية وكذا منافسة منتجاتها المحلية أصبح يهدد المكانة الاقتصادية الأمريكية. وهذا ما أدى إلى توتر العلاقات التجارية بينهما ونشوب أقوى حرب تجارية عرفها التّاريخ منذ مطلع سنة 2018 بينهما.

أحدثت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تحولا كبيرا في طبيعة علاقات الاقتصادية الدولية، حيث انتقل التنافس بين القوتين من التعاون الحذر إلى المواجهة والمباشرة عبر أدوات اقتصادية معقدة، وقد جاءت هذه الحرب نتيجة تراكمات تاريخية وصراع استراتيجي تصاعدت حدته مع تعاظم النفوذ الصيني و تزايد المخاوف الأمريكية من فقدان هيمنتها الاقتصادية في ظل تصاعد القيود الجمركية و التوترات التكنولوجية.

برزت انعكاسات واسعة امتدت لتشمل الاقتصادين الأمريكي والصيني، وألقت بظلالها الثقيلة على معدلات النمو العالمي، وعلى استقرار الأسواق وسلاسل الإمداد الدولية ، مما جعل هذه الحرب عاملا حاسما في إعادة رسم المشهد الاقتصادي العالمي.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: واقع الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للحرب التجارية على الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

المبحث الأول: واقع الحرب التجارية بين الصين الولايات المتحدة الأمريكية

يعد واقع الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكي، أحد أبرز القضايا التي شغلت الساحة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة، لما لها من تأثيرات واسعة على الاقتصاد الدولي وسلاسل الإمداد و التجارة متعددة الأطراف وينعكس هذا الواقع من خلال السياسات المتبادلة، مما أدى إلى تصاعد التوترات و تغير معالم النظام التجاري العالمي.

المطلب الأول: نشأة الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الصراعات الاقتصادية في العصر الحديث، وهذا لتأثيرها المباشر على اقتصادهما وعلى الاقتصاد العالمي، وجاءت هذه الحرب نتيجة الخلاف التجاري بين القوتين الاقتصاديتين الأكبر في العالم لفهم نشأتها لابد من الرجوع لخلفية العلاقات التجارية للبلدين.

أولا: تطور العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

1- لمحة تاريخية عن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين :

بدأت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في أواخر السبعينات من القرن العشرين حيث مرت هذه العلاقة بالعديد من التغيرات ،[1] فخلال الفترة الممتدة بين 1950 و 1953 جعل تأسيس الحزب الشيوعي في جمهورية الصين وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الكورية الدولتين أعداء لبعضهما البعض، التي سرعان ما تحسنت علاقتهما بزيارة وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر سنة 1971 وتم رفع الحضر الذي كانت تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سنة 1978 تطورت التجارة الخارجية بصورة سريعة لتبلغ 20.6 مليار دولار أمريكي و بالتالي ساهم ذلك في ارتفاع مكانة الصين إلى المركز 24 في عام 1980 بعد 30 سنة، و في سنة 2001 انضمت الصين لمنظمة التجارة العالمية (**WTO**)، حيث شهدت تجارة الصين الخارجية أحسن مراحل تطورها، خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2008 ازدادت واردات و صادرات الصين بنسبة 25.9% سنويا، وبالتالي ارتفاع مركزها ارتفاعا حادا ليحتل المركز الثاني من نفس السنة لتصبح الصين قاعدة إنتاج مهمة في العالم.[2]

WTO : World Trade Organization.

[1] Daniel Parsapor ,US-CHINA Trade War :Causes ,Impacts and the unclear future of bilateral relations,Master's Program globization environment and social change ,stockholms universite,2024,p05.

[2] سارة داي ،مرجع سابق ،ص 226.

ارتفعت مستويات صادرات الصين بمقدار ثمانية أصناف بين 2000 و 2013 تضاعف هذا المعدل فقط في الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة كانت تساهم الولايات المتحدة الأمريكية في الفائض التجاري الصيني بمقدار 3,1 تريليون دولار أمريكي منذ عام 2001 و من 2001 إلى 2015 ارتفع من 83 مليار دولار أمريكي إلى 366 مليار دولار أمريكي.[1]

بلغ إجمالي الشراكات التجارية مع الصين حوالي 4 مليار دولار، وقد احتلت الصين المركز الرابع والعشرين بين اكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت سوق التصدير رقم 16 وأكبر مصدر للواردات. وفي سنة 2017 بلغ إجمالي التجارة السلعية الأمريكية مع الصين 636 دولار، مما يجعل الصين أكبر شريك تجاري وتعتبر الصين أكبر سوق للصادرات الزراعية عام 2017، كما تعتبر الصين شريك تجاري في الخدمات وتدير فائض تجاري بقيمة 37,3 مليار دولار مع الصين، وهو أكبر فائض في الخدمات مع شريك.[2]

تلعب الواردات الأمريكية مع الصين دورا كبيرا في رفاه المستهلك الأمريكي، وقد أثرت المنتجات الأمريكية عالية الجودة والرخيصة إلى حد كبير على حياة الفرد الأمريكي، كما وسع نطاق خيار المستهلك في أمريكا لاسيما فئة الدخل المنخفض، كما أن تخفيض قيمة العملة الصينية مقابل الدولار يؤدي نظريا إلى انخفاض سعر الصادرات مقارنة بصادرات الدول الأخرى ويعود كذلك إلى تنوع هيكل الصادرات الصينية ومن هنا كانت المرونة الجزئية التي اتبعتها للاستجابة للمطلب الأمريكي.[3]

تحقق الصين فائضا تجاريا مستمرا في تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد الأمريكي، بحسب بيانات الجمارك الصينية تتنوع صادرات بكين إلى السوق الأمريكية 2019 في كل من الطائرات والآلات كهربائية وصولا إلى المواد الزراعية والمواد الخام ، إذ تعد الصين أكبر سوق للتصدير الزراعي و تعتبر واردات الخدمات الأمريكية من الصين واحدة من أبرز الأرقام التجارية بين البلدين بلغت 18,4 مليار دولار في 2019، أبرزها قطاعات النقل والسفر والبحث والتطوير، بذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى أسواق تصديرية منافسة لتلك الصينية التي تتميز برخص اليد العاملة بحسب منظمة العمل الدولي ، كما ارتفعت صادرات الصين إليها بنسبة 87,3% مقارنة بـ 2018 لتصل إلى 58,5% بالرغم من الرسوم التي فرضتا دونالد ترامب[4].

[1] Liang, G & Ding, H, the China-us trade war (1st ed) rout ledge 2020, p(29-32).

[2] خالد عبد الوهاب الباجوري، مرجع سابق ، ص 12.

[3] دلامي نجية، مرجع سابق، ص 132.

[4] محمد فرحات، ماذا يعني الانفصال الاقتصادي بين أمريكا و الصين https://al-ain.com/article/trump-raises-idea-eco-china-this-mean؟ تاريخ النشر :2020/09/08 ، تاريخ الاطلاع 2025/04/24 على الساعة 16:00مساءا .

شهدت التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين نموا هائلا منذ عام 1985 وحتى عام 2024، في عام 1985 بلغت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 3,86مليار دولار وبحلول عام 2023، ارتفعت هذه الصادرات إلى حوالي 427 مليار دولار، مما يعكس زيادة هائلة على مدار العقود.[1]

2- هيكل التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين:

يعتبر التبادل التجاري مؤشرا أساسيا لقياس طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتتميز الولايات المتحدة الأمريكية بهيكل تجاري متنوع يعكس قوتها الصناعية والتكنولوجية، وتعد الصين من أبرز شركائها في التجارة السلعية، مما يجعل علاقتهما محورا هاما في الاقتصاد العالم.

أ- التجارة السلعية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1980-2016):

ازدادت المبادلات التجارية بين العملاقين الولايات المتحدة الأمريكية والصين كما هو موضح :

جدول رقم (04): التجارة السلعية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال (1980 - 2016) بمليارات الدولار

السنوات	واردات الولايات المتحدة من الصين	صادرات الولايات المتحدة إلى الصين
1980	11	3,8
1990	15,2	4,8
2000	100,1	16,3
2010	364,95	91,91
2011	399,37	104,12
2012	425,53	110,59
2013	440,44	121,74
2014	468,44	123,67
2015	481,89	115,87
2016	462,62	115,59

المصدر: بيانات مكتب الإحصاء الأمريكي .

Bureau Census https://census.gov/freign-trade /balance/c5700.html

[1] أحمد عقل، مع أشغال حرب التعريفات الجمركية ما هو حجم التبادل التجاري بين أمريكا و الصين؟ الموقع : www.alhura.com ://:https ، تاريخ النشر: 09 أفريل 2025، تاريخ الاطلاع 2025/04/25 على الساعة 01:00 صباحا .

يظهر الجدول نموا هائلا في حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بين الفترة(1980-2016)

الشكل رقم (03): مخطط التجارة السلعية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1980-2016)

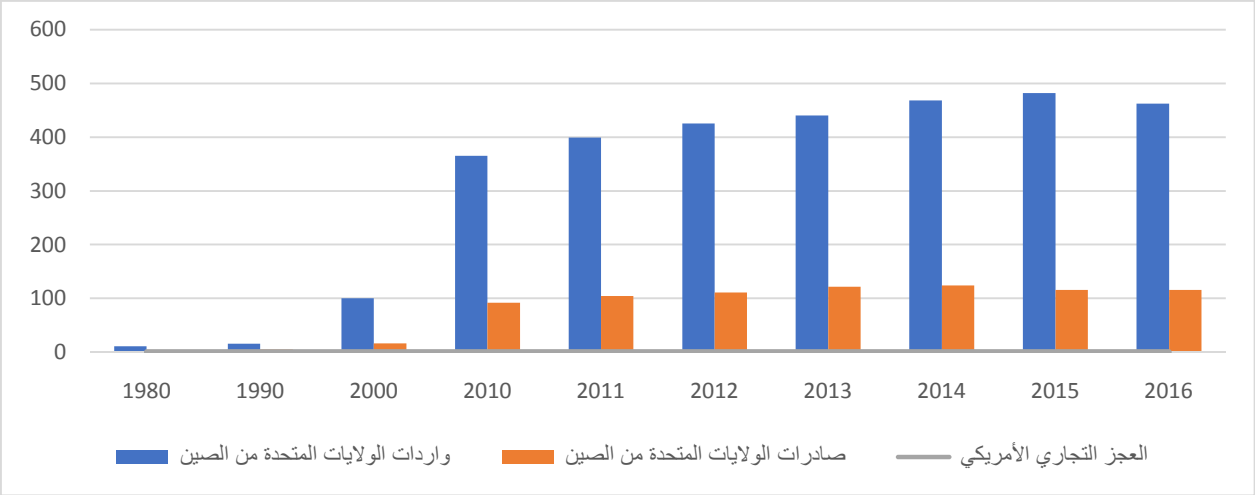

المصدر: بيانات مكتب الإحصاء الأمريكي .

Bureau Census https://census.gov/freign-trade /balance/c5700.html

من خلال البيانات أعلاه شهدت الصادرات الأمريكية إلى الصين نموا كبيرا على مدار الفترة، ففي سنة 1980 بلغت 3.8 مليار دولار أمريكي و 4.8 مليار دولار في سنة 1990، ارتفعت في سنة 2000 إلى 16.3 مليار دولار، استمر النمو مع تباطؤ نسبي في العقد الأول من الألفية إلى أن وصلت 91.91 مليار دولار أمريكي، استمر النمو في سنة 2011 وصلت 104.12 مليار دولار، وسنة 2012 بلغت 110.59 مليار دولار ، تواصل النمو في سنة 2013 ووصلت 121.74 مليار دولار ، ثم في سنة 2014 بلغت 123.67 مليار دولار ،لتنخفض بعض الشيء في سنة 2015و2016 حيث بلغت 115.87 و 115.59 مليار دولار .

أما بخصوص واردات الولايات المتحدة من الصين شهدت نموا هائلا فبعد أن كانت 11 مليار دولار عام 1980 وصلت إلى 15.2 مليار دولار سنة 1990، ثم قفزت إلى 100.1 مليار دولار سنة 2000.

استمر النمو بوتيرة متساعرة جدا لتصل الواردات إلى 364.95 مليار دولار سنة 2010، أما في العقد الثاني من الألفية تجاوزت الواردات حاجز400 مليار دولار ،وواصلت في الزيادة إلى غاية 2015 بلغت الذروة 481.89، لتنخفض قليلا في سنة 2016 لتبلغ 462.62 مليار دولار .[1]

[1] الهام بشكر ،آثار الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي، مجلة البشائر الاقتصادية ،مجلد السابع،العدد03،2021،ص23.

ثانيا : بوادر وملامح الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

1- بوادر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين :

بدأت أول علامات الحرب التجارية بين القوتين الاقتصاديتين عندما نشرت الإدارة الأمريكية تقريرا حكوميا في مارس 2018، يشير فيه إلى ممارسات تجارية غير عادلة أدت إلى ارتفاع العجز التجاري لصالح الصين مع اتهام الأخيرة بسرقة الملكيات الفكرية والنقل القسري للتكنولوجيا الأمريكية إلى داخل الصين والاستفادة منها في تحقيق النمو الاقتصادي، والخسائر من سرقة الملكيات الفردية تتراوح بين 225 مليار دولار و 600 مليار دولار سنويا.[1]

هناك ثلاثة دوافع رئيسية كانت وراء قرار الولايات المتحدة الأمريكية ببدء هذه الحرب:

- القلق من أن الفائض التجاري المزمن و الكبير للصين يحد من خلق فرص العمل داخل الو.م.أ
- القلق من أن الصين تستخدم أساليب غير قانونية للحصول على التكنولوجيا الأمريكية بسعر فعلي منخفض.
- القلق من أن الصين تسعى إلى إضعاف الأمن القومي الأمريكية مكانة الولايات المتحدة الأمريكية.

2- ملامح الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين:

بدأت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بعد إعلان الرئيس ترامب عام 2018 عن وجود نية لفرض رسوم جمركية تبلغ 50 مليار دولار أمريكي على السلع الصينية بموجب المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974 التي تسرد تاريخ الممارسات التجارية غير العادلة وسرقات الملكية الفكرية، وكرد انتقامي من الحكومة الصينية .

فقد فرضت رسوم جمركية على أكثر من 128 منتج أمريكي، ومن جهة أخرى قامت الصين بفعل المثل على نفس القيمة، ومن الرسوم تمثل ما قيمته 0.1% من إجمالي الناتج المحلي، ونتيجة لتلك الحرب التجارية فقد توترت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وانطلاقا من ذلك فقد شهدت الصادرات الصينية تراجعا كبيرا مما أثر في معدلات النمو في ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وتشير البيانات الرسمية إلى أن الصادرات الصينية هبطت بنسبة 20,7 % و هبطت الواردات بنسبة 5,2% وقد سببت هذه الأرقام هبوطا حادا في أسواق البورصة الأسيوية.[2]

[1] علي محمد الخوري ، الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، إلى أين ؟ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ،مصر ،سبتمبر 2019،ص24-26 .

[2] خيام محمد الزغبي، الحرب التجارية الأمريكية الصينية وانعكاساتها على الاقتصادي العالمي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد (38) العدد الأول ، 2022، ص 94.

ثالثا: أهداف الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين:

إن السياسة الأمريكية تهدف من النزاع التجاري مع الصين تحقيق نوعين من الأهداف:

أ-أهداف مباشرة:

- **الحد من العجز التجاري:** في عام 2017 كانت قيمة العجز الصين تقدر بـ 375 مليار دولار ، لهذا طلب وزير الخزانة الأمريكي من نائب رئيس الصين خفض هذا العجز من خلال زيادة مشتريات الصين من أمريكا في قطاع الزراعة والطاقة فتم شراء نحو 70 مليار دولار ، لكن لم يكن كافيا لسد العجز.

- **الحد من سرقة الصين لحقوق الملكية الفكرية في مجال التكنولوجيا :** تعهد نائب الرئيس الصيني لأمريكا بتعزيز حقوق الملكية الفردية من خلال تعديل قانون براءة الاختراع ، لكن تطبيق هذه القوانين صعب في الصين وكذلك لم تذكر في إستراتيجية الصين الصناعية (صنع في الصين 2025) مشكلة الملكية الفردية.

- **الحد من الدين الخارجي مع الصين:** يهدف ترامب لتخفيض الدين الخارجي من خلال تخفيض النفقات العسكرية الخارجية، وتقليل العجز التجاري، الصين أكبر بلد يملك سندات خزينة أمريكية، حيث بلغت قيمة السندات الأمريكية التي تملكها الصين 1,261 ترليون دولار وهي تمثل 20% من قيمة الدين الخارجي الأمريكي سنة 2018 والحد من الدين هو وسيلة هامة من أجل تجريد الصين من سلاح اقتصادي قوي قد تستخدمه ضد أمريكا.

- **السياسة الصناعية في الصين:** تهدف إلى نمو القطاع الصيني بعيدا عن المعايير الدولية والقانونية ومسألة صناعة الصين المقلدة للصناعات الأخرى ، لذا لا بد من التأثير على سياسة الصين الصناعية.

- جلب استثمارات الأجنبية إلى أمريكا: حسب ترامب كل دول العالم تريد أن تأخذ الثروات إلى الخارج على حساب مصالحنا فلنفرض عليهم ضرائب، وإذا لم يرغبوا في دفع الضرائب فليصنعوا منتجاتهم في الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

ب-الهدف غير مباشر :

هدف استراتيجي: حسب قول بول وولفوتير نائب وزير الدفاع السابق و رئيس البنك الدولي : "هدفنا الأول هو منع ظهور منافس جديد لنا، و هذا تفكير سائد بسبب إستراتيجية الدفاع الإقليمية الجديدة هي ما تتطلب منا أن نحاول السيطرة على منطقة موارد تكون كافية لتوريد سلطة عالمية.[2]

[1] حليمة عطية ،محمد لمين علون، صبرينة كردودي، دراسة تحليلية لأثر الحروب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى على الاقتصاد العالمي الصين والولايات المتحدة الأمريكية،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،المجلد 16، العدد2024،01، ص 334-335.

[2] أيوب عبد الوهاب، الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ،الحزب الشيوعي العراقي ، متاح على الموقع : https://www.iraqicp.com/index.php/sections/orbits/22030-1، تاريخ النشر 10 جوان 2019، الإطلاع 25/04/ 2025 على الساعة 20:20 مساءا.

رابعا: مراحل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (2017-2025)

شهدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين توترات حادة منذ عام 2017، تجسدت في حرب تجارية واسعة النطاق بدأت هذه الحرب بسلسلة من الإجراءات التصعيدية التي مرت بعدة مراحل متتالية:

المرحلة الأولي: تصاعد التوترات التجارية 2017

في عام2018 بدأت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تأخذ شكلا أكثر تصاعدا مع تولي دونالد ترمب منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلن عن رسوم جمركية صارمة على الصين ردا لما وصفه بالاستحواذ الغير عادل والضار على التكنولوجيا الأمريكية.[1]

المرحلة الثانية: فرض الرسوم الجمركية الأولي 2018

تعتبر هذه المرحلة حاسمة في مسار العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث أصبحت المواجهة مباشرة من خلال فرض رسوم جمركية واسعة النطاق من الطرفين ، ففي منتصف عام 2018 فرضت أميركا رسوم جمركية على منتجات صينية بقيمة 16 مليار دولار، وفي الصين بدأ تطبيق رسوم 25% تستهدف 16 مليار دولار من البضائع الأمريكية، وكذلك فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسوم جمركية نسبتها 10% على 200 مليار دولار من الواردات الصينية وردت الصين برسوم جمركية على السلع الأمريكية 60 مليار دولار، وفي نهاية 2018 أعلن الرئيسان عن هدنة بعدما كانت تخطط أمريكا لفرض رسوم جمركية جديدة على السلع الصينية، إلا أنه علقت هذه الزيادة لمدة ثلاثة أشهر في المقابل تعهدت الصين بشراء كميات كبيرة من المنتجات الأمريكية.[2]

المرحلة الثالثة: التصعيد الكبير في الحرب التجارية 2019

بالرغم من أن سنة 2018 انتهت بتهدئة الأوضاع إلا أن الحرب التجارية لم تنتهي بعد، حيث شهدت هذه الأخيرة العديد من الأحداث ففي الفاتح من مارس تم تقرير رفع الرسوم الجمركية أكثر من 25 %على واردات الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك في 5 ماي قامت أيضا برفع الرسوم الجمركية بنسبة 25 % لضغط أكثر على الصين للرضوخ إلى المفاوضات التجارية ، وبالفعل تم اللجوء إلي المفاوضات التجارية في 10 ماي

[1]Paul Goldstein ,Q&a With Sharon Driscoll, Intellectual propperty and china stealing american ip ? https://law.stanford.edu/2018/04/10/intellectual-property-china-china-stealing-american-ip/, date of publication April 10,2018 date of entry 27/04/2025 at 06 :00 AM .

[2]الهام بشكر ،مرجع سابق ، ص24.

2019 إلا أنها باءت بالفشل بإيجاد حل لهذه الحرب التجارية واستمرت الحرب التجارية بين الطرفين حيث قامت الصين مباشرة برفع التعريفة الجمركية على المنتجات الأمريكية بمقدار 60 مليار دولار لترد أمريكا في 15 ماي بمنع الاستعانة بمصادر من شركات مثل Huawei لشبكات الاتصالات الأمريكية وتعليق علاقة غوغل مع الشركات الصينية.[1]

المرحلة الرابعة: محاولة التهدئة وتوقيع المرحلة الأولي:

اتفاقية ابرمها الرئيس الأمريكي مع الرئيس الصين حيث التزمت الصين في المرحلة الأولى من الاتفاقية بزيادة مشترياتها من السلع الأمريكية في عامي 2020 و2021 بما لا يقل عن 200 مليار دولار أمريكي .
وافقت الصين على شراء ما لا يقل عن 502.4 مليار دولار أمريكي من صادرات الأمريكية في العامين 2020 و2021 ، كما نصت الاتفاقية على مجموعة محددة من منتجات التصنيع والخدمات والزراعية والطاقة وفي نهاية المطاف اشترت 58% فقط من الصادرات الأمريكية خلال فترة 2020و2021.[2]

المرحلةالخامسة: تأثير جائحة كورونا وإعادة ترتيب الأولويات 2020-2021

في ذروة المنافسة ظهر فيروس كورونا في نوفمبر2019 في الصين في ووهان المركز الصناعي الضخم متسببا في انخفاض ضخم في الإنتاج.
في فيفري2020 وجهت الصين اتهاما للولايات المتحدة الأمريكية، بأنها هي التي نقلت الفيروس إلي الصين في مدينة ووهان، وبموجب الإجراءات الحمائية التي اتخذها ترامب خسرت الصين 20%من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية وكرد من الصين تم اللجوء إلي خفض من عملتها اليوان مما يعني وجود صادرات صينية أرخص وأكثر تنافسية للمنتجات الأمريكية الأغلى ثمنا، وهذا ما سبب ارتباكا في الاقتصاد الأمريكي.[3]

المرحلة السادسة: تغيرات السياسة التجارية مع إدارة بايدن

بعدما تولي الرئاسة بايدن في عام 2021، لم يلغي الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب بل أضاف بعض التعريفات الجمركية ردا على ما وصفه بالفائض الصناعي في الصين، في محاولة لمواجهة تأثير الإعانات الحكومية المقدمة للمصنعين الصينيين والتي من شانها أدت إلى إغراق الأسواق بالسلع الرخيصة.

---

[1] سمية لعلمي و زهير طافر ،مرجع سابق ،ص167-168 .

[2] Chad P.Brown (PIIE), China bougha none of the extra 200 dollars Billians of us export in trump's trade deal, https://www.piie.com/blogs/realtime-economics/2022/china-bought-none-extra-200-billion-us-exports-trumps-trade-deal, date of publication july 19, 2022 9 :00 Am, date of entry 28/04/2025 at 07 :00 AM.

[3] شريفة كلاع، الحرب الباردة الجديدة من خلال الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني: هل ستخلق الصين عالما متعدد الأقطاب؟ مجلة الدراسة القانونية و السياسية ، المجلد 08، العدد 01 ، جانفي 2022 ص 124-128.

كما ضاعفت الرسوم الجمركية على المركبات الكهربائية 4 مرات ,لتصل إلى 100%، في حين رفعت التعريفات الجمركية على أشباه الموصلات إلى 50%واستهدفت البطاريات والمعادن الأساسية.
كما سعي بايدن إلى زيادة الإنتاج والوظائف في مجموعة مختارة من الصناعات الناشئة ذات التقنية العالية كالطاقة النظيفة السيارات الكهربائية. [1]

المرحلة السابعة: تحولات جديدة نحو فك الارتباط الاقتصادي (2023-2025)

بين الفترة 2023و 2025 اتخذت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أبعادا جديدة تجاوزت الرسوم الجمركية التقليدية، مع اتجاه واشنطن نحو تبني سياسة فك الارتباط الاقتصادي الجزئي مع بكين،ركز هذا التحول على القطاعات الإستراتيجية مثل: التكنولوجيا والطاقة، مما أدى إلى تصعيد التوترات في مجالات الأمن القومي وسلاسل التوريد العالمية، وفرض واقع اقتصادي أكثر تعقيدا على النظام الدولي
ففي 2023و 2024 ضاعفت إدارة بايدن التعريفات الجمركية حيث وصلت إلي 100% على السيارات الكهربائية ، و50%على الخلايا الشمسية و25% على بطاريات الكهربائية والمعادن الأساسية والصلب، و الألمنيوم في المقابل قامت الصين بتقييد مبيعات المكونات الرئيسية المستخدمة في بناء الطائرات بدون طيار إلي الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك قامت بالتحقيق ضد شركة انفيديا بسبب انتهاكات مزعومة لقوانين مكافحة الاحتكار.

وفي بداية 2025 مع تولي دونالد ترامب رئاسة للولايات المتحدة الأمريكية جدد التصعيد الحرب التجارية مع الصين برفع الرسوم الجمركية، حيث في شهر فيفري تم رفع الرسوم الجمركي 10%بنسبةعلى الصين، وردت الصين بزيادة الرسوم الجمركية بنسبة 15%على منتجات الفحم و الغاز الطبيعي المسال و 10% على النفط الخام والآلات الزراعية والسيارات، وفي شهر مارس تم رفع الرسوم الجمركية على السلع الصينية بنسبة 10%إضافة لتصل إلى 20%وردت الصين، بفرض تعريفة جمركية بنسبة 15%على القمح و الذرة والقطن القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية و10%على فول الصويا ولحم البقر والمنتجات المائية والخضروات ومنتجات الألبان القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي شهر أفريل كذلك تم رفع الرسوم الجمركية بنسبة 34%على الصين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وردت الصين بالمثل .[2]

[1] Fact sheet:The Biden-Harris administrations new approach to the U.SChina trade relationship https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2021/october/fact-sheet-biden-harris- , date of publication octobre 04, 2021 date of entry 20/04/2025 at 04 :00 AM.

[2] ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، متاح على الموقع :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%
نشر في 13 أفريل 2025، تاريخ الاطلاع 2025/04/27 على الساعة 16:00 مساءا .

المطلب الثاني:أسباب الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2017-2025)

شهدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة (2017-2025) توترا أدى لاندلاع حرب تجارية بين الطرفين ، وقد تعددت الأسباب التي ساهمت في نشوء هذا الصراع ، ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى أسباب اقتصادية وأخرى غير اقتصادية :

أولا :الأسباب الاقتصادية

1- زيادة العجز التجاري:

خلال الفترة (2017-2025)، عانت الولايات المتحدة الأمريكية من عجز تجاري متزايد ، خاصة في ميزانها التجاري مع الصين، وقد شكل هذا العجز أحد أهم الأسباب التي دفعت واشنطن إلى فرض قيود وحواجز تجارية على السلع الصينية، وجاءت هذه الإجراءات في إطار مساع للحد من الاختلال في الميزان التجاري و حماية للاقتصاد الأمريكي.

جدول رقم(05):التجارة السلعية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال (2017 - 2024)

بمليارات الدولار

السنوات	واردات الولايات المتحدة من الصين	صادرات الولايات المتحدة إلى الصين	العجز التجاري الأمريكي
2017	505,16	129,99	- 375,17
2018	539,67	120,28	- 419,39
2019	449,00	106,44	- 345,80
2020	432,55	124,58	- 307,97
2021	504,25	151,44	- 352,97
2022	536,26	154,13	- 382,13
2023	426,89	147,78	- 279,11
2024	438,95	143,55	- 295,40

المصدر : بيانات المكتب الإحصاء الأمريكي

Bureau Census https://census.gov/freign-trade /balance/c5700.html

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن هناك ارتفاع في العجز التجاري السلعي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث أنه في سنة 2017 حقق العجز التجاري الأمريكي الصيني 375,17 مليار دولار

أمريكي وارتفع إلى 419,33 مليار دولار أمريكي في سنة 2018، وبعد ذلك بدأ بالانخفاض إلى غاية 279,40 مليار دولار أمريكي في سنة 2023 إلا أنه ارتفع في سنة 2024 إلى 295,40 مليار دولار أمريكي وكل هذا بسبب عدم التوازن بين الصادرات الأمريكية وإراداتها إلى الصين، و ذلك راجع إلى أن السلع الصينية تكتسح السوق الأمريكية لتكلفتها المنخفضة وكذلك لارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي من جهة أخرى.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن سبب عجز الميزان التجاري الأمريكي يتمثل في:

- **سلاسل القيمة العالمية:**

في ظل النظام الحالي يرتبط الإنتاج الأمريكي والصيني بعضه ببعض بحيث يستعمل المصنعون الصينيون المكونات المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية بينما تجمع عدد من الصادرات الأمريكية في الصين.

- **نقل إنتاج دول حافة المحيط الهادئ الى الصين من قبل الشركات متعددة الجنسيات:**

إن الزيادة الحادة في واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين هي إلى حد كبير نتيجة للحركة في مرافق الإنتاج من دول آسيوية إلى الصين. أي أن المنتجات المختلفة، أصبحت تصنع الآن في الصين بواسطة شركات أجنبية.[1]

- **نقص الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية:**

السبب الرئيسي للعجز هو نقص المدخرات، وهذا يؤدي إلى طلب رأسمال خارجي لتمويل احتياجات الاستثمار و الاستهلاك المحلي ونمو الدين الحكومي الأمريكي.

- تنافسية الولايات المتحدة مدعومة بإمدادات رخيصة نسبيا من الطاقة والريادة في مجال الأبحاث والتنمية و تمتعها بأنها أعقد الأسواق المالية في العالم ولكن تتمتع بلدان أخرى بتكلفة أقل للأيدي العاملة مثل المكسيك و الصين وهو ما يجعلها أكثر تنافسية.
- أما الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري كان مدعوما بالتحفيزات المالية المقدمة بشكل أساسي من خلال خفض الضرائب، ومن شأن الطلب المحلي القوي أن يؤدي إلى زيادة الواردات أكثر من الصادرات مما يزيد من العجز.
- يتمتع الدولار الأمريكي بارتفاع قيمته والمستمد من القوة النسبية لاقتصاد الولايات المتحدة، تؤثر قوة العملة بشكل سلبي على الميزان التجاري، لأنها تجعل الواردات أرخص نسبيا للمستهلك المحلي والصادرات أعلى نسبيا للمستهلك الأجنبي.

[1] صابر بلول، أسباب الخلل في الميزان التجاري بين الصين و الولايات المتحدة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية، المجلد 37 العدد الثالث 2021، ص 170، 173.

- ظل العجز التجاري للولايات المتحدة مستقرا على نطاق واسع منذ عام 2009 حيث ظل يتراوح بين 2% و 3% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يشير إلى أن الميزان التجاري الأمريكي أفضل وضعا عما كانت عليه السنوات التي سبقت الأزمة العالمية 2008[1].

2-سرقة حقوق الملكية الفكرية:

تعتبر قضية انتهاك حقوق الملكية الفكرية من أبرز أسباب تصاعد الحرب التجارية بين البلدين. حيث في عام 2017 صرحت لجنة القرصنة الفكرية المستقلة الأمريكية أن الاقتصاد الأمريكي يتكبد خسائر اقتصادية سنوية قدرت بـ600 مليار دولار أمريكي سنويا نتيجة القرصنة على حقوق الملكية الفكرية الأمريكية، وتمثلت في التجارة في سلع مقلدة وبرامج حاسوب منسوخة، وسرقة الأسرار التجارية ومنها قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فتح تحقيقات تجارية بموجب البند 301 من القانون التجاري الأمريكي المتعلق بالملكية الفكرية حيث يسمح هذا البند للرئيس الأمريكي بفرض رسوم جمركية أو قيود جمركية بشكل أحادي ضد دول أجنبية. و أسفرت هذه التحقيقات على أن بكين أرغمت شركات أمريكية على نقل ملكيتها الفكرية إلى الصين في إطار تكلفة تنفيذ أعمال هناك، وهذا ما أدى إلى حرب تجارية[2].

3- الوصول إلى الأسواق:

تتصدر الصين المرتبة الأولى عالميا من خلال حجم التجارة العالمية وذلك راجع لعدة عوامل أهمها القدرة التنافسية للمنتوجات العالمية مع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2001 حيث شهدت تجارتها الخارجية تطور سريعا وهذا ما أثر في الولايات المتحدة الأمريكية ومخاوفها.[3]

حيث أفادت العديد من الاقتصاديات الكبرى في تقاريرها مؤخرا بتسجيل نمو كبير في التجارة مع الصين في عام 2022 حتى أن بعض الأرقام بلغت مستويات قياسية.

- أوضحت البيانات أنه على الرغم من قرارات الحكومة الأمريكية بإضافة المزيد من التعريفات الجمركية و فرض قيود على الصادرات إلا أنه أظهرت البيانات الرسمية الأمريكية الصادرة حديثا أن التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سجلت رقما قياسيا بلغ 690,50 مليار دولار أمريكي.

---

[1]شيماء خليل محمد خليل، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، جويلية، 2022، ص 57.

[2]موقع الجزيرة، "تحقيق أمريكي رسمي بانتهاك الصين للملكية الفكرية https://www.aljazeera.net/ebusiness/2017/8/19/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-% تم النشر في 19أوت 2017، تم الاطلاع عليه في 26 أفريل 2025، على الساعة 01.00 صباحا .

[3]مقالة خاصة، صحيفة الشعب اليومية أون لاين ،ارتفاع حجم التجارة الدولية مع الصين في عام 2022 محطما نظرية فك الارتباط خلال تدفقات حقيقية ، متاح على الموقع :.http://arabic.people.com.cn/n3/2023/0223/c31659-10212145.html ، تم النشر 23 فيفري 2023 على الساعة 16:35 ، تم الاطلاع يوم 27 أفريل 2025.

- و في نفس الوقت، زاد إجمالي حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والصين حوالي 33% في عام 2021 ليصل إلى 856,3 مليار يورو (916,6 مليار دولار)
- في عام 2022 بلغ إجمالي حجم التجارة بين الصين و ألمانيا 20,9% على أساس سنوي ليصل 297,9 مليار يورو (318,8 مليار دولار).

- وأظهرت البيانات الصادرة عن المصالح العام للجمارك في الصين أن إجمالي حجم تجارة الصين مع إفريقيا وروابط دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في عام 2022 بلغ 282,0 مليار دولار و 975,3 مليار دولار و485,5 دولار.

4- سندات الخزينة:

الصين هي أكبر حامل لسندات الخزينة الأمريكية تليها اليابان، حيث كانت تحوز الصين على 1,171 تريليون دولار في عام 2017[1].وفي سنة 2019 كانت الصين بحوزتها 1.112,5 مليار دولار من سندات الخزينة الأمريكية حيث بدأت بالانخفاض، وفي سنة 2025 بلغت حيازات الصين من سندات الخزينة الأمريكية 760,802 مليار دولار أمريكية.

وهذا يعتبر سببا من أسباب الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتفق المحللون أن بيع الصين السندات الحكومية الأمريكية سيربك السوق، فحدوث تحول مفاجئ في ميزان العرض والطلب قد يدفع أسعار سندات الخزينة للنزول ويؤدي إلى ارتفاع العوائد التي تتحرك عكس اتجاه الأسعار، وسيتسبب ذلك في زيادة تكاليف الاقتراض بالنسبة للحكومة الأمريكية، ولأن عوائد سندات الخزينة معيار قياسي لائتمان المستهلكين و الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية فان لأسعار الفائدة سترتفع على شتى الأصول من سندات الشركات إلى الرهون العقارية لأصحاب المنازل، مما سيبطئ الاقتصاد على الأرجح و ستضعف مثل هذه الخطوة الصادمة ثقة المستثمرين عالميا في الدولار الأمريكي باعتباره عملة الاحتياطي الرئيسي في العالم.[2]

[1] CNBC عربية، الصين تقلص حيازتها من سندات الخزينة الأمريكية في أغسطس الى أدنى مستوى لها في 14 شهر، متاح في الموقع : https://www.cnbcarabia.com/45928/2018، نشر الأربعاء 17 أكتوبر 2018 على 09:52، تحديث 09 سبتمبر 2022 على 03:14 صباحا، الاطلاع 2025/04/14 على الساعة 05:00 صباحا .

[2] موقع الجزيرة ، كسلاح في الحرب التجارية .هل تتخلص الصين من السندات الأمريكية ، ، متاح على الموقع : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/5/28/%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD، تاريخ الاطلاع 2025/04/2 على الساعة 13.00 مساء

5- التنافس على الريادة في المجال التكنولوجي:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق الصين للتفوق التكنولوجي بمثابة تمديد خطير للقدرة التنافسية الأمريكية في مجال التكنولوجيا الفائقة.

- فالتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مجال الذكاء الاصطناعي ليس لعبة محصلتها الصفر، بل هو تنافس متعدد الأوجه ومعقد، تشكله عوامل كثيرة كالاعتبارات الجيوسياسية والوصول إلى البيانات، المواهب، البيئات التنظيمية والبيئة التحتية التكنولوجية.

تعمل القدرة التكنولوجية للصين بدعم كبير من الحكومة الصينية والهدف من هذه الهيمنة على قطاع الذكاء الاصطناعي في سنة 2017 شكلت 48%من رأس مال الاستثمار العالمي للصين في مجال الذكاء الاصطناعي أما أمريكا 38% فقط.

وفي عام 2018 خصص مجلس الدولة الصيني ميزانية قدرها 2,1 مليار دولار أمريكي لإنشاء حديقة صناعية للذكاء الاصطناعي في منطقة "منتوغو".

وفي 2020 أعلنت السلطات الصينية عن خطتها للريادة في قطاع الذكاء الاصطناعي ومظاهاتها لتكنولوجيا الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوقع نائب وزير الخارجية الصيني نجاحا هائلا عام 2025 وتصبح بحلول عام 2030 مركز للابتكار في قطاع الذكاء الاصطناعي.[1]

وفي عام 2025 ظهور نموذج الذكاء الاصطناعي الصيني ديب سيك الأقل تكلفة الذي كبد لليوم الثاني بعد ظهوره قطاع الذكاء الاصطناعي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية خسائر بمليارات الدولارات.

انخفض سلم شركة "انفيديا" 17% بخسارة 560 مليار دولار من قيمة السوق، وهذا بتفوق ديب سيك على التطبيق الأمريكي "تشات جي بي تي" مما أثار شكوكا حول هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا القطاع.[2]

6- التلاعب بالعملة:

اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بالتلاعب بعملتها اليوان لجعل صادراتها، أقل تكلفة مقارنة الأمريكية الأكثر تكلفة وهو الأمر الذي أبرز أسباب التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية وهو بداية ابرام عقود

[1] محمود البازي، من الحروب التجارية الى الذكاء الاصطناعي المنافسة الأمريكية الصينية، ، ،متاح على الموقع : https://arabi21.com/story/1608659/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-، تاريخ النشر 02 جويلية 2024 ،تاريخ الاطلاع 27 أفريل 2025 على 16:25مساءا.

[2] إبراهيم الخازن ، حرب الذكاء الاصطناعي "ديب سيك" الصيني يصدم "انفيديا" و يهدد "تشات جي بي تي"، ، متاح على الموقع : https://www.aa.com.tr/ar ، تاريخ النشر 29 جانفي 2025، تاريخ الاطلاع: 27 أفريل 2025 على 16:55مساءا.

تجارية بالعملة المحلية ومع نية الصين، تضيف جميع عقود باليوان الصيني، فان وضع الدولار كعملة احتياط أصبح معرضا للخطر فقد كان استخدام الدولار الأمريكي كعملة احتياط وتقييم ما يقارب من 70% من التجارة العالمية خاصة العقود الكبيرة لواردات النفط.[1] و كذلك خفض سعر الصرف اليوان إزاء الدولار الأمريكي لهذا تطالب الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار دولة الصين بضرورة القيام برفع سعر صرف عملتها، كما هددت الصين بأنها قد تلجأ إلى فرض قيود على استيراد السلع في حال امتناع الصين لطلب أمريكي والقيام برفع سعر صرف عملتها.

7- عدم امتثال الصين لقواعد المنظمة العالمية للتجارة:

لطالما راقبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية امتثال الصين لقواعد المنظمة العالمية للتجارة، منذ انضمامها إليها حيث أرسل مكتب الممثل التجاري الأمريكي 16 تقريرا إلى الكونغرس بهذا الخصوص في قضايا الحقوق التجارية، تنظيم الاستيراد، تنظيم الصادرات، الاستثمار، الزراعة، الخدمات والإطار القانوني، ورغم بعض التحفظات إلا أن التقارير كانت إيجابية بشأن امتثال الصين لقواعد المنظمة العالمية للتجارة ما عدا تقرير 2017 ،حيث تغيرت لهجة تقرير الممثل التجاري الأمريكي بشكل كبير ولم يشر إلى نتائج إيجابية بل ادعى أن الولايات المتحدة الأمريكية أخطأت في دعم انضمام الصين إلى المنظمة التجارية العالمية بشروط ثبت أنها غير فعالة في ضمان تبني الصين لنظام تجاري مفتوح وموجه نحو السوق.[2]

ثانيا: أسباب غير اقتصادية و تتمثل في:

- تصاعد التوجه الأمريكي للمصالح الوطنية الضيقة تحت شعار "أمريكا أولا".
- تراهن أمريكا في نزاعها التجاري مع الصين على عدم قدرة الصين على الصمود أمام العقبات الجمركية نظرا لاعتماد الصادرات الصينية على الأسواق الأمريكية الأمر الذي بجعلها تخضع للمفاوضات وقبول الشروط الأمريكية.
- اتخاذ الصين إستراتيجية "رد فعل" إزاء الإجراءات الجمركية تجسدت في فرض قيود جمركية على الصادرات الأمريكية مقابل تقليل وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

---

[1] نسيبة أشرف، الحرب التجارية الأمريكية الصينية و التنافس على الهيمنة الاقتصادية، ، متاح على الموقع :
https://hadaracenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A
نشر في 14 أغسطس 2023، تم الاطلاع 28 أفريل 2025 على 15:15 مساءا .

[2] Mariane Shneider .petsinger,Juewang »US-China strategic competition the Quest for Global technological leadership research paper November.2019.P6.

[3] شهيرة منازل، ياسمين بوحلاسة ،أثر الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، المجلد 05، العدد 2، 2021، ص 345.

المطلب الثالث: أدوات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين المستخدمة في الفترة (2018-2025)

أدت الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات الاقتصادية للضغط المتبادل وتحقيق المصالح الوطنية ومن أبرزها :

أولا: الرسوم الجمركية

تعتبر الرسوم الجمركية أهم الأدوات المستعملة في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ،خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2018 إلي غاية أفريل 2025 التي شهدت ارتفاع كبير في رفع الرسوم الجمركية مما أدى إلي تصعيد الحرب التجارية بينهم وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(06): التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة (2018-2025)

السنة	رد الصين على الولايات المتحدة الأمريكية	رد الولايات المتحدة الأمريكية على الصين
2018	ردت بتعريفات بنسبة 25% على الواردات الأمريكية بقيمة 50 مليار دولار شملت فول الصويا والسيارات والطائرات.	فرضت تعريفات بنسبة 25% على الواردات الصينية بقيمة 50 مليار دولار شملت منتجات صناعية وتكنولوجية عالية.
2019	فرضت تعريفات إضافية بنسبة 5 % إلى 10 % على واردات أمريكية بقيمة 75 مليار دولار.	زادت التعريفات إلى 25 %على واردات صينية إضافية بقيمة 200 مليار دولار.
2020	التزمت بشراء منتجات أمريكية، لكن لم تحقق الأهداف المحددة في الاتفاق.	توقيع اتفاق المرحلة الأولى الذي حقق بعض التعريفات مع التزام الصين بشراء منتجات أمريكية إضافية بقيمة 200 مليار دولار.
2022	استمرت التعريفات المفروضة سابقا دون تغييرات كبيرة.	استمرت التعريفات المفروضة سابقا دون تغييرات كبيرة.
2025	ردت بتعريفات بنسبة 34% على جميع الواردات الأمريكية ثم زادت إلى 84% ثم إلى 125 % شملت الإجراءات حظر تصدير بعض المعادل النادرة.	فرضت تعريفات إضافية بنسبة 34% على جميع الواردات الصينية مما رفع المعدل الجمالي إلى 54% لاحقا زادت التعريفات 104% ثم إلى 145% على بعض المنتجات

المصدر : معهد بيترسون للاقتصاد الدولي (PIIE) https://www.piie.com

من الجدول أعلاه يتضح لنا تزايد ارتفاع التعريفات الجمركية ، حيث في سنة 2018 فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على الصين تعريفات بنسبة 25% على واردات الصين بقيمة 50 مليار دولار وشملت منتجات صناعية وتكنولوجية ، وكذلك فرضت الصين على واردات الولايات المتحدة الأمريكية تعريفات بنسبة 25%على 128 منتج أمريكي بقيمة 50 مليار دولار أمريكي.

في سنة 2019 تزايد قيمة التعريفات الجمركية بين الطرفين، حيث زادت التعريفات إلى 25% التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على واردات الصين بقيمة 200 مليار دولار أمريكي وردت الصين بزيادة التعريفات الجمركية بنسبة 5الى 10%على واردات أمريكية بقيمة 75 مليار دولار.

أما في سنة 2020 و 2021 تم توقيع اتفاق المرحلة الأولى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وذلك التزام الصين بشراء منتجات الأمريكية إضافية بقيمة 200مليار دولار، إلا أنها لم تحقق الأهداف المحدد في الاتفاقية. وكان هناك تغير طفيف في سنة 2022 و 2023 و 2024مع الاستمرار في تطبيق التعريفات الجمركية المفروضة مسبقا نفسها من طرف الدولتين.

وبقدوم سنة 2025 حدث تصعيد كبير في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بفرض الولايات المتحدة الأمريكية تعريفات إضافية بنسبة 34%على جميع الواردات الصينية مما رفع المعدل الإجمالي إلى 54%لاحقا زادت التعريفات 104% ثم إلى 145%على بعض المنتجات السيارات ,الألمنيوم ,الفولاذ، وردت الصين بالمثل حيث رفعت نسبة التعريفة الجمركية إلى 34%على جميع الواردات الأمريكية، ثم زادت إلى 84 %ثم إلى 125% التي فرضت هذه الأخيرة على جميع السلع الأمريكية النفط ,الغاز الطبيعي و المنتجات الزراعية ,النفط الخام و الآلات الزراعية.[1]

ثانيا :سياسة الإغراق:

يعتبر الإغراق من أنجع الأدوات الحرب التجارية ، كونه وسيلة مخيفة لأنه وببساطة صعب الإثبات عكس أداة التعريفة الجمركية التي وبمجرد استعمالها يعلم بها الطرف الأخر، وحتى وان كان الطرف المتضرر متيقنا من ممارسة الدولة له، فانه يجد نفسه في رحلة بحث عن دليل قاطع للإثبات، ومن أهم الدول التي تستخدم هذه الأداة نجد الصين.[2]

[1]Editorial Staff, economic Impact of the Trade War,The American Legal Journal , https://americanlegaljournal.com/economic-impact-of-the-trade-war/ date of publications June26 ,2024 date of entry 28/05/2025 at07 :00 AM.

[2] عطا الله بن المسعود، مصطفى يونسي، عامر فكرون ، مرجع سابق,ص 11.

تقوم الصين بإغراق الأسواق العالمية بمنتجات رخيصة بشكل متعمد، بالرغم من رفع عدة شكاوى ضدها من بعض أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، إلا أنه في أغلب الأحيان تبرؤ الصين لعدم توفر الأدلة ضدها، وتتمثل هذه المنتجات في منتجات الطاقة النظيفة الخضراء، الألواح الشمسية، توربينات الرياح ، السيارات الكهربائية في ظل مساعي محاربة ظاهرة تغير المناخ وكل هذا يشكل تهديد للشركات وقطاع التوظيف في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تقوم الحكومة الصينية بالدعم السوقي الذي يشمل جميع الصناعات ,ففي سنة 2019 قامت الصين بتقديم الإعانات الصناعية بلغت 237 مليار دولار أي شركة 1.73%من الإنتاج المحلي. وفي سنة 2022 حصلت'' بيوا دي'' الصينية على دعم حكومي بلغ 2.1 مليار يورو إلى أن أصبحت أكبر شركات سيارات كهربائية، وكذلك دعمت شركة'' مينا غيانغ'' الصينية الرائدة في تصنيع توربينات الرياح بمبلغ 52مليون يورو.[1]

وهذا الدعم من الحكومة الصينية جعل صادرات الصين الرخيصة تغزو الأسواق العالمية حيث أنها تصدر للعالم 11.3مليون سيارة خلال عام 2024 وهو ما يعادل ضعف مبيعات بقية العالم وهذا شكل قفزة نوعية مقارنة ب عام 2019 قدرت مبيعاتها للعالم بمليون سيارة.[2]

أما في عام 2025 مع تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بزيادة نسبة الرسوم الجمركية بين الطرفين، استمرت الصين في ممارسة سياسات الإغراق التجارية، وهذا سبب من الأسباب لرفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى بعض الرسوم الجمركية على بعض السلع التي تغرق الأسواق العالمية والأمريكية مثلا الصلب الخام والذي تنتج منه الصين أكثر من نصف ما ينتجه العالم ، حيث بلغ إنتاج الصلب الخام في عام 2023 أكثر من 1000مليون طن أما الولايات المتحدة تحتل المرتبة الرابعة بعد الهند و اليابان حيث تنتج نحو 80 مليون طن .[3]

وهذا ما جعل الولايات المتحدة تفرض رسوم جمركية بنسبة 25 % على واردات الصلب من الصين في 2025 و كذلك بعض الدول من العالم بفرض رسوم جمركية على وارداتها من الصلب الخام الصيني.وفرضت أيضا أمريكية رسوم جمركية على السيارات الكهربائية التي أصبحت 100%، وبالتالي الولايات المتحدة

[1] نيك مارتن ،قلق إزاء إغراق الصين الأسواق العالمية بمنتجات خضراء رخيصة، متاح على الموقع :
https://www.dw.com/ar/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AD-
تم النشر في 15 أفريل 2025 ،تاريخ الاطلاع 2025/04/28على الساعة 23:00 مساءا .

[2] نيران اركيل كايا و محمد كارا ماريام ، ضعف الرقم العالمي ....الصين تبيع 11.3 مليون سيارة كهربائية، متاح على الموقع :
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%B6%D8%B9%D9%81-%D8%A7%D9%84%D
تم النشر في 25 مارس2025 ، وتم الاطلاع بتاريخ،28ماي2025.

[3]الصين تنتج أكثر من نصف العالم في الصلب الخام ,متاح على الموقع:
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1739259،تاريخ النشر2025/07/08،تاريخ الاطلاع :2025/05/01 على الساعة 01:00 صباحا .

الأمريكية تحاول فرض هذه الرسوم على السلع الصينية للتخفيف من حدة المعروض من السلع الصينية وحتى تسمح لشركاتها بالمنافسة المنتجات الصينية.[1]

ثالثا : حرب العملات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين

حرب العملات في الوقت الراهن هي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، حيث تتهم الأولى الثانية بأنها تتعمد على تخفيض قيمة عملتها بنسب تقدر بين 25%-40% فيما لو ترك ليتحدد وفق قوى السوق لتحقيق مكاسب على حساب الاقتصاد الأمريكي.

وكذلك استخدمت الصين سياسة ذكية لعدم إثارة الولايات المتحدة عن طريق استثمار نسبة كبيرة من احتياطاتها الدولارية والتي قاربت ثلاث تريليونات دولار في شراء سندات الحكومة الأمريكية لجعلها تغض الطرف عن الاختلال في ميزانها التجاري ولضمان السوق الأمريكي التي تستوعب أكثر من ربع صادراتها ، هذا الأمر أتاح للصين فرصة لتحقيقي معدلات نمو في ناتجها الوطني قاربت 10 % وصادرات بـ 25%مما أتاح لها اقتصادا قويا .

وعليه فان حرب العملات هي أحد أوجه حرب التبادلات التجارية بين الدول، فحرب العملات تتأتى من جراء سعي كل بلد إلى خفض سعر صرف عملته لتكون صادراته بأسعار زهيدة في الأسواق الخارجية و بالتالي قادرة على التنافس .[2]

1-سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2017-2025)

شهدت فترة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (2017-2025) تقلبات في سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي، وقد ارتبطت هذه التقلبات بالتوترات الاقتصادية والسياسات النقدية المتبادلة بين البلدين، استخدمت الصين سعر صرف اليوان كأداة لدعم صادراتها في حين اتهمتها الولايات المتحدة بالتلاعب بالعملة، ويعد هذا سعر صرف العملة أحد أبرز جوانب تأثير الحرب التجارية على الاستقرار المالي العالمي والجدول الموالي يوضح التغيرات التي طرأت على سعر صرف العملة اليوان (CNY) مقابل الدولار الأمريكي (USD):

[1] م.م.زينة مالكك عربي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، تحدى الإغراق التعاون الأمريكي الأوروبي لمواجهة الإغراق السلعي الصين، https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads/2024/07/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A- متاح على الموقع : تاريخ النشر 6 تموز 2024، تاريخ الاطلاع 02 ماي 2025 على الساعة 09:00 صباحا .

[2] علي صاري، محمد مولود غزيل ،حرب العملات –الأزمة القادمة- ،دراسات العدد الاقتصادي –المجلد ، العدد 7 ، العدد3،سبتمبر 2016 ،ص73.

جدول رقم (07): تطور سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة **(2017-2025)**

السنوات	متوسط سعر الصرف (CNY) لكل 1 (USD)
2017	**6.75**
2018	**6.62**
2019	**6.91**
2020	**6.90**
2021	**6.45**
2022	**6.73**
2023	**7.07**
2024	**7.20**
2025	**7.29**

المصدر :البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (FRED)

https://fred.stlouisfed.org

من خلال الجدول يتبين أن اليوان لصيني قد انخفض أمام الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ على مدى الفترة من 6.75 اليوان/الدولار في 2017 إلى 7.29 اليوان/الدولار ، وهو ما يشير إلى تراجع في قيمة اليوان مقابل الدولار الأمريكي ، أي أن الدولار أصبح يساوي عددا أكبر من اليوان.

نلاحظ أنه خلال الفترة ما بين 2017 و 2018 وهي مرحلة بداية التوترات التجارية ، حيث بدأ التوتر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يتصاعد مع وصول ترامب، اليوان انخفض من 6.75 إلى 6.62 ما يشير إلى استقرار نسبي قبل التصعيد الفعلي للحرب التجارية ، وهذا الانخفاض يعكس السياسة الصينية المعتمدة في بعض الفترات لخفض قيمة عملتها بهدف تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الصينية ما يجعل السلع الصينية أرخص في الأسواق العالمية خاصة السوق الأمريكي، أما في سنة 2019 اليوان انخفض إلى 6.91 وهذا بالتزامن مع فرض الولايات المتحدة الأمريكية للرسوم الجمركية على السلع الصينية بقيمة مئات المليارات وهنا الولايات المتحدة الأمريكية اتهمت الصين بالتلاعب في العملة في أوت 2019، وبلغ اليوان سنة 2020 قيمة 6.90 وواصل في الانخفاض، وفي فترة 2020 و2021 بسب جائحة كورونا سجل اليوان تحسنا نسبيا 6.45 و 6.73، و كانت الصادرات الصينية قوية بسبب زيادة الطلب العالمي على المعدات الطبية، وفي سنة 2023 انخفض 7.07 و7.20 سنة 2024 لأن الاقتصاد الصيني واجه ضغوطا مثل تباطؤ سوق العقارات وتراجع الطلب الخارجي وهذا ما دفعها لتخفيض قيمة عملتها في محاولة لتحفيز النمو و استمرار التوتر، من

البيانات يظهر لنا أن سعر صرف اليوان كان أداة مهمة ضمن أدوات الصين الإستراتيجية في هذه الحرب التجارية.

رابعا: الإجراءات الصحية

قد تفرض الدول معايير متشددة للصحة والسلامة كشرط لدخول الواردات من بعض السلع في الوقت الذي قد لا تستوفي فيه السلع المصنعة محليا نفس الشروط، وبالتالي فان المعايير تستخدم كحماية مستترة للصناعات المحلية أمام منافستها الأجنبية، ففي خضم الحرب التجارية التي اندلعت بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2017 لم تقتصر المواجهة على فرض الرسوم الجمركية والقيود الاستثمارية بل شملت أيضا ما يعرف بالإجراءات الصحية النباتية، حيث تعد التدابير الصحية النباتية الشكل الأساسي للحواجز غير جمركية التي تستخدمها الصين وحكومات أخرى حول العالم، وتحدد هذه القواعد متطلبات الأساسية لسلامة الأغذية ومعايير صحة الحيوان والنبات بالإضافة إلى العديد من الشروط المتنوعة الأخرى مثل تراخيص الاستيراد ومتطلبات التفتيش، التعبئة والتغليف والحجر الصحي.

ونظرا لزيادة طلب المستهلكين على المنتجات الزراعية الآمنة وعالية الجودة تلعب التدابير الصحية دورا حازما لتحديد قدرة الدولة على الوصول إلى أسواق التصدير، فالصين تظهر لوائح سلامة الأغذية تقيد التجارة مما يقلل الواردات بنسبة 20.24 بالمئة في المتوسط الدول ذات لوائح سلامة الأغذية المنخفضة مقارنة بنسبة 0.18 بالمئة في دول ذات معايير سلامة الأغذية الأعلى.[1]

ومكاسب على الصعيد العلاقات الإستراتيجية وكذلك استغلت الصين جائحة كورونا فرصة لتحقيق والعلاقات مع الدول مستغلة حالة التخبط التي حصلت بين الدول الغربية نتيجة تراجع الولايات المتحدة الأمريكية من لعب دور إدارة الأزمة، واستغلت الخلافات الأوربية وتقاعس الاتحاد الأوربي عن تقديم الدعم للدول المتضررة من الوباء مثل إيطاليا ، حيث سارعت لدعم وتقديم المساعدة لتلك الدول واستخدمت ذلك لتحسين صورتها إعلاميا، فيما تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لتحركات الصين وخططها في التعامل مع فيروس كورنا بنظرة خوف وشك فاتهمت الصين بإخفاء المعلومات عن فيروس كورنا واستغلال لخلافات الدول لصالحها وهو ما ينذر بتصاعد التوتر والتصعيد بين الدولتين زاد الجائحة من إصرار الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة الرئاسة على تصعيد الخطط والبرامج لمواجهة الصين ونفوذها ومحاولة منع استغلالها للازمة لتحقيق المزيد من المكاسب وأخر تلك الإجراءات كان قرار واشنطن منع منح تأشيرة دخول طلبة الدراسات العليا .

[1]impact of fond safetyregulayions on agricultural trade :evidence from china's import refusal data, https://www.sciencedirect.com , date of publication، december 2021 ,date fo entry 28/05/2025 at 06 :00AM.

والباحثين الصينيين إلي الولايات المتحدة الأمريكية متذرعة بان القرار يهدف بمنع من سرقة الأبحاث الحساسة الخاصة كورونا.[1]

خامسا :الحصار الاقتصادي

يتمثل في تلك العملية التي تقوم على أساس سلمي بمحاصرة دولة ما من أجل منع الإمدادات الاقتصادية لها وشل تجارتها الخارجية ، من خلال منع دخول أي واردات لها أو خروج صادرات و تشمل كل الإجراءات التي تؤدي إلى شلل كلي أو جزئي في حركة البضائع بين الأقطار الاقتصادية .

في ظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، أصبحت الصناعات التكنولوجية المتقدمة في الصين قوة جديدة في مسار الانفتاح العالمي ، وهذا ما جعلها عرضة لحركات مناهضة العولمة و الضغوط الجيوسياسية ، فالحساسية العالية لهذا القطاع جعلت من أية أزمة فيها تشكل تهديدا كامنا.

منذ 2018 مع تحول استراتيجيه الولايات المتحدة الأمريكية من انخراط إلى الضبط و الإغلاق ، بدأت بتكثيف قمعها للابتكار التكنولوجي و النمو الصناعي العالي التقنية في الصين ، وتعد مهاجمة الشركات التكنولوجية الصينية (كشركة هواوي) أحد الإجراءات الجوهرية ضمن هذه السياسة ، فمع تعمق الخلافات التجارية بين البلدين ، لم تعد مسألة تتعلق بالرسوم الجمركية أو الميزان التجاري، بل أصبحت معركة الريادة التكنولوجية و الهيمنة ، فالإستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على الضغوط السياسية و الدبلوماسية و حشد الحلفاء والقيود التقنية ، كوسائل للحد من قدرة الصين على التقدم في الصناعات الإستراتيجية في مقدمتها الذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل الخامس وأشباه الموصلات ، فالصين من خلال شركات مثل هواوي تهدف إلى تعزيز الابتكار المحلي وزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الغربية ، مع التوسع نحو أسواق جديدة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .[2]

سادسا : المقاطعة الاقتصادية

هي مجموعة الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية سواء كانت المالية أو التجارية بين دولة وأخرى كعقاب الدولة المعتدية أو المباشرة باستعمال السلاح عندما لا تكون هناك حرب بينهما

سابعا :الحضر الاقتصادي

يقصد به المنع الذي تقوم به الدولة لمنع التعامل مع الأسواق الدولية سواء على الصادرات أو الواردات أو الاثنين معا سواء كان كليا أو جزئيا.[3]

---

[1] د. محمد مكوم بلعاري .توفيق حميد .مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية في ظل كورونا .
https://eipss-eg.org/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%
،تاريخ النشر 20 أكتوبر،تاريخ الاطلاع 2025/04/29 على الساعة 02:00 صباحا.

[2] Liying Wang,Atlantis Pres,Advances in economics and management research,volume219,Guangzhou, China ,p486.

[3] زهيرة بن طاع الله، العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية العراق نموذجا ، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية ،2019، ص153.

المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية للحرب التجارية على الولايات المتحدة الأمريكية والصين

لقد خلفت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة آثارا واسعة النطاق على الاقتصاد العالمي ، وفي هذا السياق سنخصص هذا المطلب لتحليل تداعيات هذه الحرب على الاقتصاد الأمريكي و الصيني.

المطلب الأول : أثر الحرب التجارية على حجم التجارة الخارجية الأمريكية و الصينية

تسببت الحرب التجارية في تغييرات جوهرية في حركة التجارة بين البلدين ، لاسيما على مستوى الصادرات والواردات ، فقد أدت السياسة الحمائية وفرض الرسوم الجمركية المتبادلة إلى تقليص حجم التبادلات التجارية وتغيير وجهات الاستيراد والتصدير، ويتضح هذا في بحث الصين عن أسواق بديلة و مصادر توريد جديدة

أولا :أثر الحرب التجارية على حجم التجارة الخارجية الأمريكية

شهدت التجارة الخارجية الأمريكية تحولات ملحوظة خلال الحرب التجارية ، أثر ذلك في أداء الصادرات والواردات الأمريكية، لذا سنتناول بالدراسة أثر هذه الحرب على حجم الصادرات و الواردات الأمريكية.

1-الأثر على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين :

أثرت الحرب التجارية سلبا على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين ، نتيجة فرض رسوم جمركية انتقامية من الجانب الصيني ، وقد أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على السلع الأمريكية خاصة الزراعية منها ، كما واجهت الشركات الأمريكية تحديات كبيرة في الحفاظ على حصتها في السوق الصينية والشكل التالي: يوضح حجم الصادرات الأمريكية إلى الصين خلال الفترة (2017-2024) بمليار الدولار .[1]

شكل رقم (04): حجم الصادرات الأمريكية إلى الصين خلال الفترة (2017-2024)

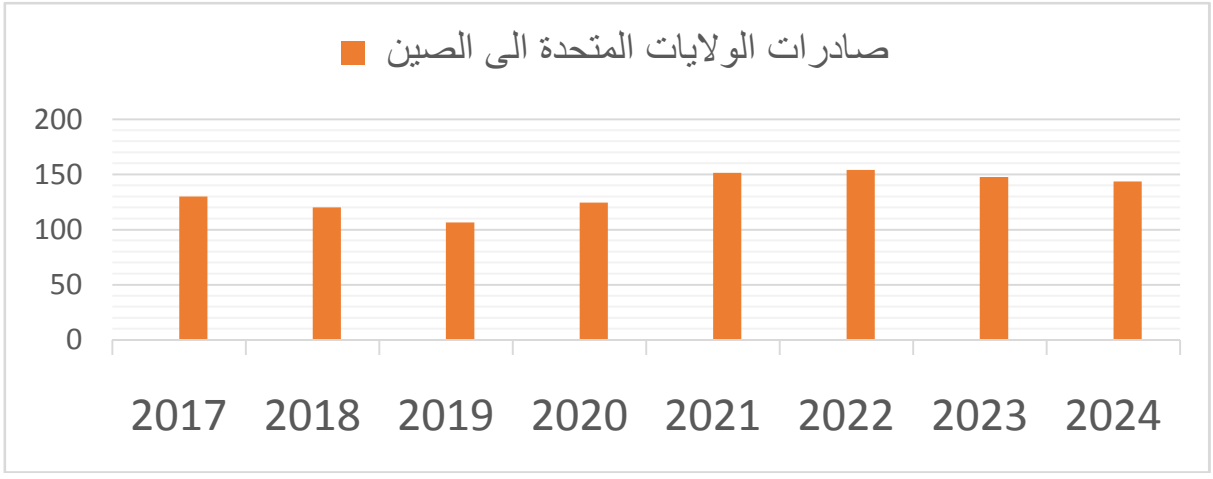

المصدر : بيانات المكتب الإحصاء الأمريكي

Bureau Census https://census.gov/freign-trade /balance/c5700.html

[1] U.S, **Bureau Census https://census.gov/freign-trade /balance/c5700.html**

نلاحظ من البيانات أنه بعد فرض الرسوم الجمركية المتبادلة عامي 2018-2019 ، انخفضت قيمة الصادرات الأمريكية بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية الصينية وعلى السلع الأمريكية جعلت هذه السلع أكثر تكلفة بالنسبة للمستوردين الصينيين مما قلل من قدرتها التنافسية وانخفض الطلب عليها، الفترة 2020الى2022 ارتفاع في الصادرات بسبب التزامات اتفاق المرحلة الأولى وفي المرحلة 2023 إلى 2024 عودة الانخفاض.

أدت الرسوم الجمركية الانتقامية التي فرضتها الصين إلى تراجع كبير في الصادرات الأمريكية ، لاسيما في قطاعات الزراعة (مثل فول الصويا) والصناعات التحويلية حسب تقرير مكتب الميزانية الأمريكية (CBO) انخفضت صادرات فول الصويا الأمريكية إلى الصين بنسبة 75% عام 2018 مقارنة بقبله.[1]

2- الأثر على واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين:

تأثرت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين بشكل واضح نتيجة الحرب التجارية، حيث فرضت واشنطن رسوما جمركية على عدد كبير من السلع الصينية ، أدى ذلك إلى تراجع حجم الواردات وارتفاع تكاليف بعض المنتجات داخل السوق الأمريكية . والشكل التالي: يوضح حجم الواردات الأمريكية من الصين خلال الفترة (2017-2024).

شكل رقم (05): حجم الواردات الأمريكية من الصين خلال الفترة (2017-2024)

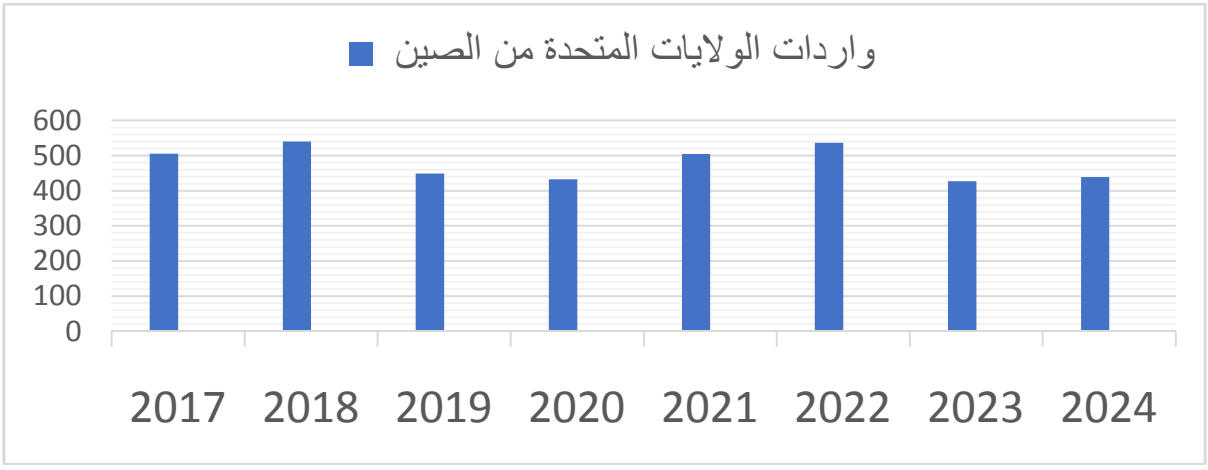

المصدر : بيانات المكتب الإحصاء الأمريكي

Bureau Census https://census.gov/freign-trade /balance/c5700.html

[1] international trade and finance, date , Congressional budjet office (CB0) , https://www.cbo.gov/topics/economy/international-trade-and-finance, of publication december18,2024 , date of entry 23/05/2025.

من خلال البيانات وعلى عكس الصادرات الأمريكية إلى الصين أظهرت واردات الولايات المتحدة مرونة نسبية في المراحل الأولى من الحرب التجارية من الحرب التجارية ففي 2017 بلغت الواردات 505.16 مليار دولار وارتفعت إلى 539.67 مليار دولار في 2018 و 449 مليار دولار في 2019 وارتفعت مرة أخرى إلى 435.55 مليار دولار في 2020 و 504.25 مليار دولار في 2022 وبدأت تظهر علامات تباطؤ و انخفاض في 2023 وبلغت 438.95 سنة 2024. لم تؤد الحرب التجارية إلى انخفاض فوري و كبير في واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين وحسب بيانات 2023 و2024 بدأت تتأثر الواردات بشكل ملحوظ مما ينذر بتغير محتمل في العلاقات التجارية وسلاسل الإمداد على المدى الطويل. [1]

3- هيكل الصادرات و الواردات الأمريكية الصينية

تعد العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة و الصين من أهم ركائز الاقتصاد العالمي، وبعد الخوض في حجم التبادل التجاري بين البلدين فمن الضروري استعراض أبرز السلع المتبادلة بين البلدين.

أ- أهم الصادرات الأمريكية إلى الصين :

تعد الصادرات الأمريكية من الركائز الأساسية لاقتصادها حيث تتميز بتنوعها وارتباطها بالتقدم الصناعي و التكنولوجي، والشكل التالي يوضح أهم الصادرات الأمريكية نحو الصين :

الشكل رقم (07): أهم المنتجات التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين خلال سنة 2023

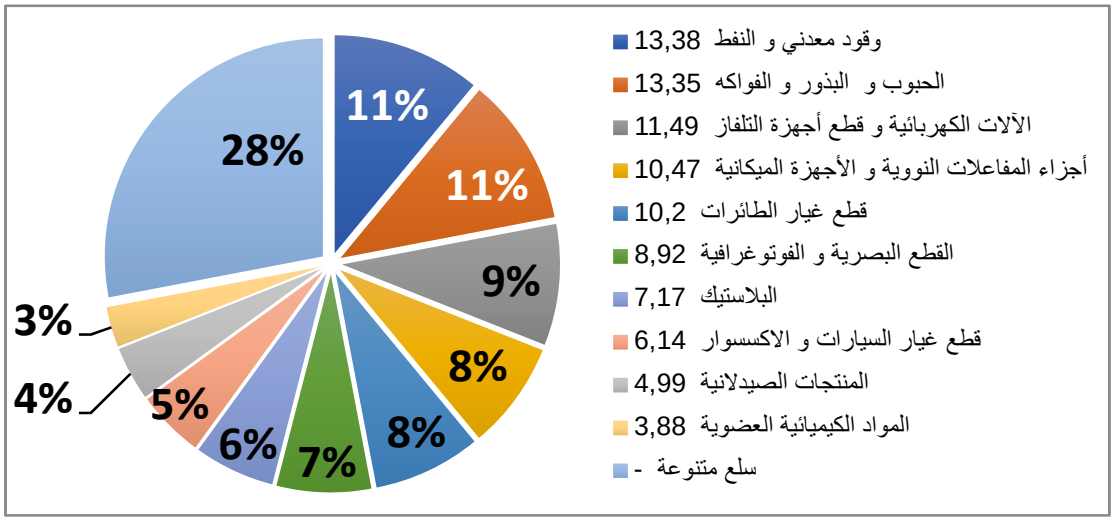

المصدر :لجنة التجارة الدولية الأمريكية (USITC)

https://www.usitc.gov

[1] DENISSE LOPEZ & JAVIER GALAN,five chart that explain the US-CHINA Trade Relationship, https://english.elpais.com/economy-and-business/2025-04-11/five-charts-that-explain-the-us-china-trade-relationship.html , date of publications April 11,2025 at 15:14 PM.

من الشكل أعلاه يتضح لنا أن أهم السلع التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين تتمثل في التالي : تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتصدير الوقود المعدني والنفط بقيمة 13.38 مليار دولا، وهو ما يمثل 11 % من إجمالي صادرات الصين ، أما نسبة 11 % من إجمالي الصادرات فتمثل الحبوب والبذور والفواكه بقيمة 13.35 مليار دولار ، أما حصة الآلات الكهربائية وقطع أجهزة التلفاز تبلغ قيمة 11.49 مليار دولار ما يعادل 9% من إجمالي الصادرات، وأجزاء المفاعلات النووية والأجهزة الميكانيكية تمثل بنسبة 8% أي بقمية 10.47 مليار دولار ، وفي حين قطع غيار الطائرات تمثل بنسبة 8%من الصادرات بقيمة 10.2 مليار دولار، ونسبة 7%من الصادرات تخص القطع البصرية والفوتوغرافية : بقيمة 8.92 مليار دولار ، أما البلاستيك يقدر بـ 6% بقيمة 7.17 مليار دولار ، أما بخصوص قطع غيار السيارات و الإكسسوارات تقدر بـ 6.14 مليار دولار، أي 5 % من الصادرات والمنتجات الصيدلانية تقدر بـ 4.99 مليار دولار، ما يعادل 4% من الصادرات، المواد الكيميائية العضوية : بقيمة 3.88 مليار دولار , بنسبة 3"%.[1]

ب-أهم الواردات الأمريكية من الصين :

تستورد الولايات المتحدة الأمريكية من الصين مجموعة واسعة من السلع، حيث تلعب هذه الواردات دورا حيويا في تلبية احتياجات الأسواق الأمريكية و الشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم (07): أهم الواردات الأمريكية من الصين خلال سنة 2023

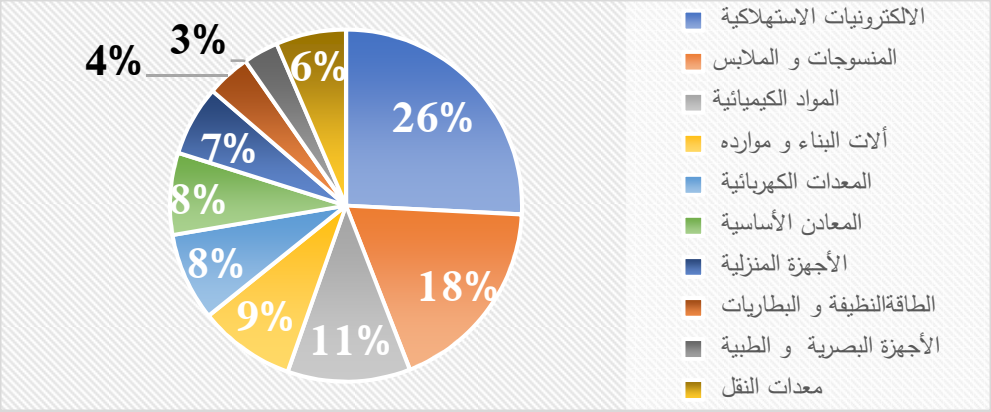

المصدر : لجنة التجارة الدولية الأمريكية (USITC)

https://www.usitc.gov

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن أهم الواردات تتمثل :

أن الواردات من الالكترونيات الاستهلاكية تمثل 96 مليار دولار والواردات من المنسوجات والملابس تقدر بـ68 مليار دولار، أما المواد الكيميائية تمثل 42 مليار دولار، وآلات البناء وموارده تمثل 33 مليـــــار دولار.

[1]Reiali ,Arizona Republic ,what does the U.S.Export to china ? here are the top 10 products affected by tariffs https://www.azcentral.com/story/entertainment/life/2025/04/09/china-us-tariffs-imports-exports-trump Date of publication April 9,2025 at 12 :11 pm.mt, date of entry 24/04/2025 AT 05 :00AM.

والمعدات الكهربائية (باستثناء أشباه المواصلات) تمثل 30 مليار دولار، والواردات من المعادن الأساسية تمثل 28 مليار دولار، الأجهزة المنزلية تقدر بـ 24 مليار دولار ، بالإضافة إلى الطاقة النظيفة والبطاريات بقيمة 15 مليار دولار، أما الأجهزة البصرية و الطبية تقدر بـ 12 مليار دولار، وأخيرا معدات النقل :24 مليار دولار.[1]

ثانيا:أثر الحرب التجارية على حجم التجارة الخارجية الصينية

أثرت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر على حركة التجارة الخارجية الصينية نتيجة الرسوم الجمركية المرتفعة و التوترات الاقتصادية المتصاعدة.وقد انعكس على تراجع صادرات الصين إلى السوق الأمريكية، كما تأثرت وارداتها من السلع الأمريكية ، خاصة في قطاعات التكنولوجية و الطاقة ، والجدول التالي يظهر حجم الصادرات و الواردات الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية .

جدول رقم (08):حجم الصادرات و الواردات الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2017-2024) بمليار الدولار

السنوات	واردات الصين من الولايات المتحدة	صادرات الصين إلى الولايات المتحدة
2017	130.4	505.5
2018	120.3	539.7
2019	106.4	451.7
2020	124.5	434.7
2021	151.4	504.9
2022	153.8	536.3
2023	147.8	426.9
2024	143.5	438.9

المصدر: مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة (USTR)

https://Ustr.gov/countries-regions

سنتطرق لتحليل أثر هذه الحرب على كل من الصادرات والواردات الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية كل على حدى بالتفصيل :

[1]محمد سنجالة ، جريدة الجزيرة ،تجارة أمريكا و الصين تربو على 600 مليار دولار فكيف ستدار حرب الرسوم ؟ متاح على الموقع : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/4/8/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8- ،تاريخ النشر 2025/04/08 على الساعة 20:45 ،تاريخ الاطلاع 2025/04/25 على الساعة 13.00 مساءا.

1-الأثر على صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية :

أثرت الحرب التجارية بشكل ملحوظ على صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة بعد فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الصينية كمحاولة للحد من العجز التجاري ، أدى ذلك إلى تراجع حجم الصادرات الصينية ، خاصة في قطاعات الالكترونيات والآلات، والشكل التالي يوضح حجم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2017-2024) بمليار الدولار :

شكل رقم(8): حجم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2017-2024)

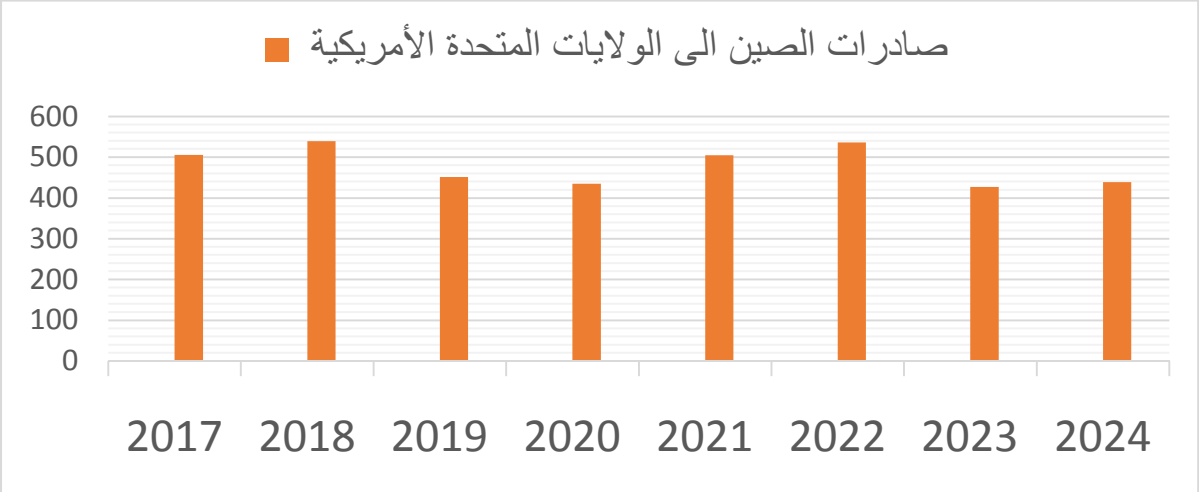

المصدر: مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة (USTR)

https://Ustr.gov/countries-regions

من خلال الشكل أعلاه وبيانات جدول رقم (08) يتبين أنه في سنة 2017 سجلت الصين صادرات قياسية إلى الولايات المتحدة بلغت 505.5 مليار دولار مع فائض تجاري ضخم ، وفي سنة 2018 ارتفعت إلى 530.7 مليار دولار رغم بداية فرض الرسوم الجمركية وذلك بسبب تسريع الشحنات قبل دخول الرسوم حيز التنفيذ وقوة الطلب الأمريكي على السلع الصينية ،لتنخفض الصادرات إلى 451.7 مليار دولار سنة 2019 بسبب الرسوم المفروضة بمئات المليارات ، وكذلك بسبب انتقال بعض الاستثمارات الصناعية من الصين الى الفيتنام ، وفي سنة 2020 تواصل الانخفاض 434.7 مليار دولار رغم بداية تخفيف التوترات وتوقيع اتفاق المرحلة الأولى و بسبب الكوفيد الذي تعطلت بسببه التجارة العالمية .[1]

[1] https://tradingeconomics.com/china/export/united-states.date of entry 31/05/2025 at 09:49 pm.

وفي سنة 2021 ارتفعت إلى 504.9 مليار دولار و في سنة 2022 بلغ حجم الصادرات 536.3 مليار دولار، لتعود للانخفاض سنة 2023 إلى 426.9 مليار دولار بسبب تشديد القيود على التكنولوجيا وتراجع الطلب الأمريكي بفعل التضخم ورفع أسعار الفائدة ،وفي سنة 2024 بلغت الصادرات 438.9 مليار دولار ، ومن خلال البيانات يظهر جليا أن الحرب التجارية أثرت بشكل كبير على صادرات الصين لكن مرونة الصين الاقتصادية وتكامل سلاسل توريدها وتنوع منتجاتها مكنتها من امتصاص الأزمة جزئيا .

2- الأثر على واردات الصين من الولايات المتحدة الأمريكية :

تأثرت واردات الصين من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح نتيجة الحرب التجارية،و أدى ذلك إلى انخفاض حجم الواردات ، خاصة في مجال الزراعة و الطاقة و التكنولوجيا .مما دفع الصين إلى تنويع مصادر استيرادها و تقليل الاعتماد على المنتجات الأمريكية ، والشكل التالي يوضح حجم واردات الصين من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2017-2024) بمليار الدولار .

شكل رقم (09): حجم واردات الصين من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2017-2024).

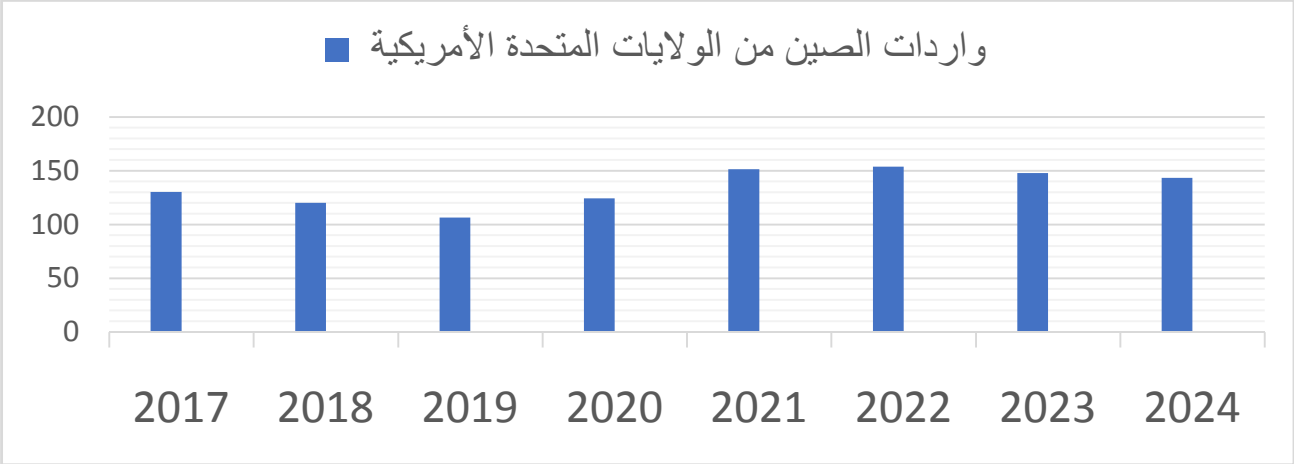

المصدر: مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة (USTR)

https://Ustr.gov/countries-regions

من خلال الشكل أعلاه وبيانات الجدول رقم (08) نلاحظ أن الواردات بلغت130.4 مليار دولار في سنة 2017، ثم تراجعت في سنتي 2018 و 2019 تراجعت إلى 120.3 ثم 106.4 مليار دولار ، نتيجة فرض الرسوم تحول الصين إلى موردين من دول أخرى ، وفي سنة 2020 استمر نمو الواردات إلى 124.5 مليار دولار وتعهدت الصين في اتفاقية المرحلة الأولى بزيادة وارداتها من السلع الزراعية والصناعية والطاقة ،وفي سنة 2021 بلغت 151.4 مليار دولار ،حيث لم تلتزم الصين بالتزاماتها في الاتفاق بسبب كوفيد 19 ، وفي سنة 2022 بلغت الواردات الذروة 153.8 مليار دولار ، وفي سنة 2023 و2024 انخفضت تدريجيا إلى 147.8 ثم 143.5 مليار دولار بسبب تباطؤ الطلب الصيني المحلي و تشديد اليود الأمريكية على تصدير

التكنولوجيا و الرقائق ، من خلال التحليل الاتجاه العام يشير إلى تحول استراتيجي صيني نحو تنويع مصادر **الاستيراد و تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية .**[1]

3- هيكل الصادرات و الواردات الصينية الأمريكية:

من الضروري استعراض أبرز السلع التي تشكل صلب الصادرات والواردات الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تظهر مدى الترابط والاعتماد المتبادل بينهما.

أ- أهم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية :

تتميز الصادرات الصينية بالتنوع الكبير، حيث بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2023 حوالي 501.22 مليار دولار أمريكي . والشكل التالي يوضح أهم الصادرات الصينية الى الولايات المتحدة الأمريكية .

الشكل رقم (10): أهم المنتجات التي تصدرها الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2023

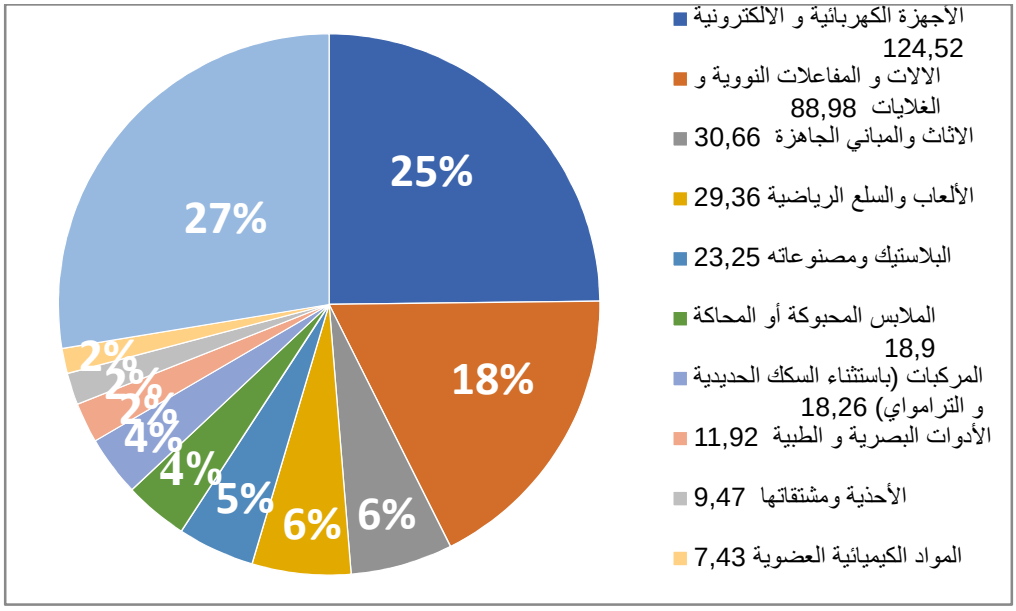

المصدر : Tranding Economics

https://zh.tradingeconomics.com/china/imports-by-category

من خلال الشكل أعلاه تظهر البيانات أن المنتجات ذات التقنية العالية تحتل الحصة الأكبر من الصادرات الصينية الى السوق الأمريكية ، ففئة الأجهزة الكهربائية و حدها تمثل نحو 24.8 % من إجمالي الصادرات ، بقيمة بلغت 124.52 مليار دولار ، تليها الآلات و المفاعلات و الغلايات بنسبة 17.8%، ما

[1] https://tradingeconomics.com/china/export/united-states.date of entry 31/05/2025 at 11:59 pm.

يعكس تمركز الصادرات الصينية حول السلع الصناعية و التقنية ، السلع الاستهلاكية و الأثاث تشكل فئات مثل الأثاث 6.1% ، الألعاب 5.9 % و الملابس 3.8% و الأحذية 1.9% حصة معتبرة من الصادرات ، ما يشير إلى استمرار الدور الصيني كمركز عالمي لإنتاج السلع الاستهلاكية منخفضة ومتوسطة القيمة ، نستنتج أن المنتجات الصناعية و التكنولوجية على هيكل الصادرات الصينية و الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بشكل كبير على السلع الاستهلاكية الصينية ، أظهرت الصين قدرة على التكيف بسبب تنوع صادراتها .

ب-أهم الواردات الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية :

تستورد الصين من الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة واسعة من السلع، حيث تلعب هذه الواردات دورا حيويا في تلبية احتياجات الأسواق الصينية ، حيث بلغ إجمالي الواردات الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2023 حوالي 165.16 مليار دولار و الشكل التالي يوضح ذلك أهم الواردات الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2023.[1]

شكل رقم (11): أهم الواردات الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2023

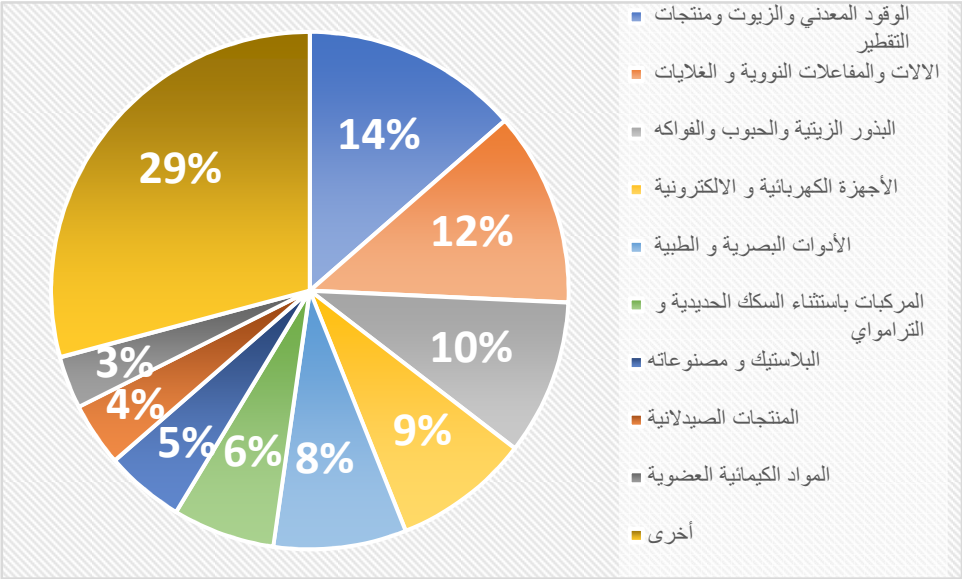

المصدر : Tranding Economics

https://zh.tradingeconomics.com/china/imports-by-category

من خلال الشكل يتضح أن هناك ترابط اقتصادي وتكنولوجي قوي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، تستورد الصين من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي المنتجات الطاقوية حيث بلغ الوقود المعدني و الزيوت ومنتجات التقطير 14%الآلات والمفاعلات النووية و الغلايات 12.1%، تليها البذور الزيتية و الحبوب والفواكه 9.7%،رغم الحرب التجارية استمرت الصين في استيراد المنتجات الأمريكية

[1] https://census bureau .gov/foreign-trade/balance/c5700.html ,date of entry 26/05/2025 at 16:20 PM

الأساسية خاصة في مجالات لا تزال تعتمد فيها على الجودة أو التكنولوجيا الأمريكية مثل : الطاقة ،الزراعة ، المعدات الدقيقة وهذا يشير إلى أن الروابط الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين تظل قوية رغم التوترات التجارية والسياسية .

ثالثا: أثر الحرب التجارية على الميزان التجاري الأمريكي الصيني

شهد الميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تغيرات ملحوظة بفعل الحرب التجارية التي اندلعت منذ 2017 ، نتيجة فرض رسوم جمركة متبادلة ، وقد أدت هذه الحرب إلى تقليص نسبي في العجز التجاري الأمريكي ، دون القضاء عليه بالكامل ، تجدر الإشارة إلى أنه في 2018 وصل حجم التجارة بين البلدين إلى 737 مليار دولار منها 179 مليار صادرات أمريكية مقابل 558 مليار دولار واردات من الصين، ينقسم حجم التجارة الكلي بين الدوليتين إلى منتجات و خدمات و تتمتع الصين بفائض في الفئتين ، وقد بلغ حجم لتجارة المنتجات بين الدولتين 660 مليار دولار سنة 2018 منها 120,28 مليار دولار صادرات أمريكية مقابل واردات من الصين قدرت بـ 539 مليار دولار أي هناك فائض بقيمة 419 مليار دولار لصالح الصين.أما عن حجم تبادل الخدمات بين الدولتين فبلغ سنة 2018 قيمة 77 مليار دولار منها 59 مليار دولار واردات خدمية من الصين مقابل صادرات خدمية أمريكية بلغ مقدارها 18 مليار دولار، أي هناك بقيمة 40 مليار دولار لصالح الصين.[1] والجدول التالي يظهر لنا تطور العجز خلال الفترة (2017-2025):

جدول رقم (09):جدول عجز الميزان التجاري الأمريكي الصيني خلال الفترة (2017-2025)

بمليار الدولار الأمريكي

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
العجز التجاري الأمريكي	- 375.17	- 419.39	- 345.80	- 307.97	- 352.97	- 382.13	- 279.11	- 295.40

المصدر : بيانات المكتب الإحصاء الأمريكي

Bureau Census https://census.gov/freign-trade /balance/c5700.html

[1] إلهام بشكر،مرجع سابق، ص 12،23.

من خلال بيانات الجدول يظهر لنا مايلي :سنة 2017 سجل العجز التجاري الأمريكي الصيني 375.17 مليار دولار أمريكي و في 2018 سجل العجز التجاري الأمريكي مع الصين أعلى مستوياته حيث بلغ 419 مليار دولار نتيجة لزيادة الواردات الصينية.

وفي سنة 2019 و2020 شهد العجز انخفاضا بسبب التوترات التجارية و فرض تعريفات جمركية متبادلة بين البلدين، وفي سنة 2021 و2022 عاد العجز إلى الارتفاع مدفوعا بزيادة الطلب الأمريكي على المنتجات الصينية بعد جائحة كورونا. وفي كل من سنة 2023 و 2024انخفض العجز مجددا، حيث بلغ 279 مليار دولار في 2023 و 295 مليار دولار 2024 نتيجة لتراجع الواردات و زيادة الصادرات نسبيا.

نلاحظ أن الميزان التجاري يميل لبكين إلا أن حجم التبادل التجاري في السلع بين الولايات المتحدة و الصين عام 2024 بلغ 582,4 مليار دولار موزعة على النحو التالي:

- الصادرات الأمريكية إلى الصين : 143,5 مليار دولار، بانخفاض قدره 2,9% مقارنة بعام 2023.
- الواردات الأمريكية من الصين: 426,9 مليار دولار، بزيادة قدها 2.8% عن العام السابق.
- العجز التجاري لمصلحة الصين : 295,4 بنسبة 5.8% عام 2023[1]

رابعا :أثر الحرب على التجارة الخارجية الصينية :

سجلت التجارة الخارجية الصينية لعام 2024 نموا قياسيا في حجم التبادل التجاري ، حيث بلغت القيمة الإجمالية للواردات والصادرات 43.85 تريليون يوان (نحو 5.98 تريليون دولار) بزيادة سنوية نسبتها 5 % ووصل عدد الشركات المنخرطة في التجارة الخارجية إلى نحو 700 الف شركة ، في مستوى غير مسبوق فيما نما حجم التجارة الالكترونية عبر الحدود بنسبة 10.8 % ليصل إلى 2.63 تريليون يوان ، حققت الصين نموا متوازنا من حيث الكمية والجودة خلال سنة 2024، مشيرا إلى ارتفاع حجم التجارة الخارجية بمقدار 11.63 % تريليون يوان مقارنة بعام 2020، وأظهرت بيانات منظمة التجارة العالمية ارتفاع حصة الصين في التجارة الدولية خلال الأرباع الأولى من العام الماضي إلى 14.5 % في الصادرات و 10.5 % في الواردات ، وسجلت المنتجات التكنولوجية الحديثة نموا ملحوظا و ارتفعت صادرات السيارات الكهربائية بنسبة 3.1 %، وسجلت في 2025 ما يقدر 315 مليار دولار صادرات من السلع والخدمات في الأشهر الأولى . [2]

[1] محمد سنجالة ،موقع الجزيرة، تجارة أمريكا و الصين تربو على 600 مليار دولار، فكيف ستدار حرب الرسوم ؟ متاح على الموقع:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/4/8/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%A7
تاريخ الاطلاع: 2025/04/24على الساعة 11:00 صباحا

[2] سكاي نيوز عربية ، 6 تريليونات دولار حجم تجارة الصين الخارجية في 2024، متاح على الموقع :
https://www.skynewsarabia.com/business/1768957-6-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%
تاريخ النشر :14 جانفي 2025 على الساعة 19:51 مساءا،تاريخ الاطلاع :2025/05/28 على الساعة 10:45 صباحا

المطلب الثاني: أثر الحرب التجارية على الاقتصاديات الأمريكية والصينية

في ظل تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ 2018 شهد اقتصاد البلدين تغيرات مملوسة في الحساب الجاري، ويعد تحليل تطورات هذا الميزان خلال فترة الحرب أداة مهمة لقياس مدى التأثر الاقتصادي للطرفين، وتقييم فعالية السياسات التجارية المتخذة في احتواء الاختلالات الخارجية.

أولا: أثر الحرب التجارية على ميزان المدفوعات

أثرت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بشكل مباشر على توازن الحسابات الخارجية ، حيث أعادت تشكيل مسارات الصادرات والواردات، وأسهمت التوترات الجمركية في تعميق العجز الأمريكي

1- ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية :

يوضح الجدول التالي تطور رصيد الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2017-2025). وهو مؤشر أساسي يعكس الفائض أو العجز في التعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي .

جدول رقم (10): الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية (%من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (2017-2025)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الحساب الجاري	- 1.87	- 2.13	-2.05	- 2.82	- 3.67	- 3.89	-3.27	- 3.25	-3.08

المصدر: بيانات البنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس (FRED)

/https://fred.stlouisfed.org

من خلال البيانات شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2025 اتساعا ملحوظا في عجز الحساب الجاري، حيث ارتفع من - 1.87 في عام 2017 إلى - 3.89 في عام 2022 ، وهو ما يعكس اختلالا بنيويا متزايدا في التدفقات التجارية والخدمية ، مما يعكس زيادة في الواردات وانخفاضا في الصادرات و الخدمات، وفي سنة 2023 بلغ العجز ثم بدأ في التراجع نسبيا في السنوات 2024 و2025، وأسباب التدهور تعود إلى تصاعد الرسوم الجمركية على الواردات الصينية ورغم أن الهدف منها تقليص العجز التجاري ، إلا أنها لم تحدث أثرا هيكليا مستداما وتحولت سلاسل الإمداد العالمية محو دول بديلة مما زاد الطلب على الواردات غير الصينية، إذا الحرب التجارية لم تقلص العجز الأمريكي بل زادته وهذا ما يعكس محدودية الأثر الفعلي للرسوم الجمركة في معالجة اختلال ميزان المدفوعات ،في ظل اقتصاد أمريكي يعتمد على الاستهلاك و الاستيراد .[1]

[1] Daniel Parsapour ,op.cit, p40.

2- ميزان مدفوعات الصين :

يوضح الجدول التالي تطور رصيد الحساب الجاري للصين خلال الفترة (2017-2025)، وهو مؤشر أساسي يعكس الفائض أو العجز في التعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي .

جدول رقم (11): الحساب الجاري للصين (%من الناتج المحلي الإجمالي)

خلال الفترة (2017-2025)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الحساب الجاري	1.4	0.2	0.7	1.7	2.0	2.2	1.5	1.3	1.2

المصدر : تقارير صندوق النقد الدولي

https://www.imf.org/ar/home

من خلال البيانات سجلت الصين خلال نفس الفترة فائضا معتدلا و متوازنا في الحساب الجاري ، حيث ارتفع من 1.4 % في 2017 إلى ذروته 2.2 % في 2022 ، قبل أن يتراجع تدريجيا إلى 1.2 % في 2025 .[1]تعود أسباب الحفاظ على الفائض إلى مرونة الصادرات الصينية وتنوعها ، ما مكنها من امتصاص أثر الرسوم الأمريكية عبر التحول نحو أسواق بديلة (آسيا ، أوروبا ، إفريقيا)، بالإضافة إلى سياسات نقدية مرنة حافظت على تنافسية اليوان الصيني ،مع حوافز تصديرية فعالة و ارتفاع تدفقات الحساب الجاري في ظل الطلب العالمي على المنتجات الطبية و التكنولوجية الصينية خلال جائحة كورونا (2020-2021)، رغم تصاعد القيود التجارية نجحت الصين في إعادة توجيه تدفقاتها التجارية واحتواء الصدمة عبر تعزيز الصادرات لدول الحزام و الطريق ، مما حافظ على استقرار ميزان المدفوعات ، حيث أظهرت الصين مرونة هيكلية عالية في مواجهة الضغوط التجارية الأمريكية، وحافظت على توازن الحساب الجاري عبر تنويع الشركاء التجاريين و تفعيل سياسات الصناعة الداعمة .[2]

ثانيا: أثر الحرب التجارية على الناتج المحلي الإجمالي

أدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في كلا البلدين والجدول التالي يظهر لنا نمو الناتج المحلي الإجمالي % السنوي العالمي والصيني والأمريكي

[1] US International Trade in goods and services March 2025 , https://www.bea.gov/ , date of entry 29/05/2025 at 07 :00AM.

[2] Daniel Parsapour ,op.cit, p40,41.

جدول رقم(12) : نمو الناتج المحلي الإجمالي % السنوي الصيني و الأمريكي و العالمي خلال الفترة (2017-2025)

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
العالم	3.4	3.3	2.6	-2.9	6.3	3.2	2.8
الولايات المتحدة الأمريكية	2.4	2.9	2.5	-2,1	6.0	2.5	2.8
الصين	6.9	6.7	5.9	2,2	8.4	2.9	5.2

المصدر : بيانات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

الشكل رقم (11) : نمو الناتج المحلي الإجمالي % السنوي الصيني و الأمريكي و العالمي خلال الفترة (2017-2025)

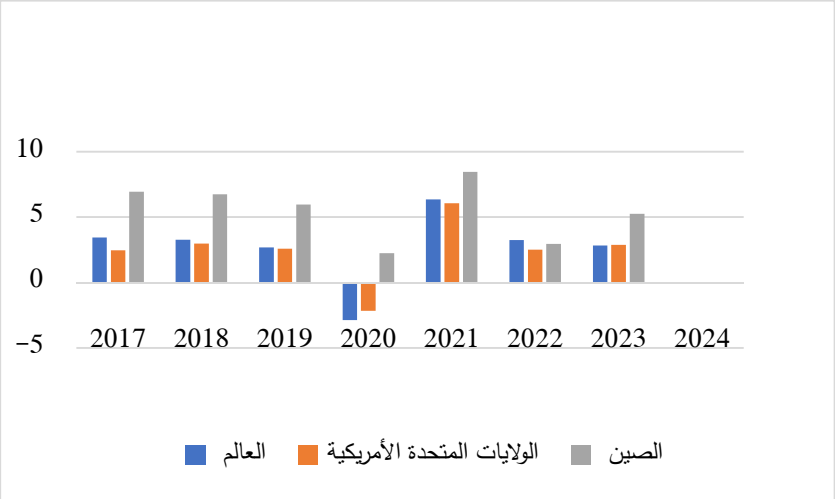

المصدر : بيانات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

من خلال الجدول و الشكل البياني يظهر أن هناك تباطؤ في النمو العالمي من 3.4 % في 2017 إلى 2.8 %، مع تراجع حاد في 2020 قدر بـ 2.2 % نتيجة الحرب وجائحة كورونا، وسجل ارتفاعا سنة

2021 بـ 6.3%، ثم انخفض وواصل الانخفاض وفي سنة 2022 قدر بـ3.2% و في سنة 2023 قدر بـ2.8%.

أما الصين تأثرت في 2020 بلغت نسبة 2.2% بانخفاض 3,71%عن عام 2019، وذلك راجع لجائحة كورونا وما تسببت فيه من أضرار اقتصادية بعدما فرضت الحكومة إغلاق صارم للمدن والمصانع في الربع الأول من 2020، وكذلك تعطل سلاسل الإمداد، أما في عام 2021 بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي في الصين نسبة 8,4%بزيادة قدرها 6,21%من عام 2020 ، وهذا بسب تراجع وباء كورونا ورفع القيود الصحية وزيادة الصادرات الصينية ونقص في تصعيد الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يظهر قدرة الصين على التكيف مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية،وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين لعام 2022 نسبة 2,9% بانخفاض قدره 5,46%عن عام 2021. أما في سنة 2023بلغ الناتج المحلي الإجمالي 5,2%وذلك بسبب تباطؤ الاستهلاك المحلي و التوترات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية وسنة 2024 بلغ 5,00%حيث انخفض عن سنة 2023 بسب بعض الشركات تعاني صعوبات في الإنتاج و التشغيل .وحسب المحللون سينخفض النمو إلى 4,4 في عام 2025 الصين لم تتعافى بعد من تبعات الجائحة، ومازال الإنفاق المحلي في حالة ركود والحكومات المحلية مثقلة بالديون ، وكلها عوامل تواصل الضغط على النمو مع تصاعد الحرب التجارية مع أمريكية.[1]

أما الولايات الأمريكية شهدت تباطؤ من 2.9% في 2018 إلى 2.2 % في 2020 ما يعكس تأثير الرسوم الجمركية المتبادلة و تراجع التجارة مع انتعاش مؤقت في 2021 قدر بـ 6% بفضل التحفيز المالي ثم عودة النشاط الاقتصادي بعد تراجع وباء كورونا، وفي سنة 2022 بلغ 2.5%، وفي سنة 2023 بلغ 2.9%، و في سنة 2024 بلغ 2.8% وهذا بسبب مرونة الاقتصاد الأمريكي على الرغم من أسعار الفائدة المرتفعة.يتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 2,4 خلال عام 2025 وذلك بسبب الطلب المحلي القوى الذي تقوده الاستثمارات في القطاع الخاص، خصوصا في مجالات الذكاء الاصطناعي، من خلال هذا التحليل نستنتج أن الحرب التجارية أضعفت التجارة العالمية أثرت على الاستثمارات و سلاسل التوريد أظهرت الصين مرونة أكبر في استعادة نموها مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الحرب قد امتدت أثارها إلى الاقتصاد العالمي بأكمله. [2]

[1] معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين 1961-2025 ماكروترندز ، متاح على الموقع : https://www.macrotrends.net ،تاريخ الاطلاع :2025/05/30 على الساعة12:00 صباحا .

[2] الاقتصاد الأمريكي في عام 2025 10 أسئلة وأجوبة رئيسة، متاح على الموقع :
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/1/3/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D
تاريخ النشر 01/03/ 2025 تم الاطلاع يوم 2025/05/26 علي الساعة 08.00 صباحا.

ثالثا: عدم الاستقرار الاقتصادي:

أدى عدم اليقين في الأسواق العالمية إلى تذبذب كبير في العملات وسلاسل التوريد وأسعار النفط، مما رفع تكاليف الإنتاج و الاستهلاك على مستوى العالم.[1] كما أثرت التعريفات الجمركية على الطلب العالمي مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي في 2019.[2] ويمكن القول أن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لتقتصر آثارها على طرفي النزاع فحسب، بل امتدت لتشمل الاقتصاد العالمي بأكمله من خلال اضطراب سلاسل التوريد، وتباطؤ نمو التجارة الدولية، وارتفاع مستوى عدم اليقين في الأسواق. و قد كشفت هذه الحرب عن هشاشة الترابط الاقتصادي العالمي، ودفعت العديد من الدول و الشركات إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها التجارية و الإنتاجية. مما يشير إلى تحولات طويلة الأمد في بنية الاقتصاد العالمي .وأبرز هذه التأثيرات :

1-تعطيل سلاسل الإمداد والتوريد:

بدأت الحرب التجارية تؤثر بشكل أوسع حيث أفاد مشغلو موانئ الحاويات ومديرو شحنات النقل الجوي بتراجع كبير في البضائع المنقولة من الصين، وأشارت مجموعات اللوجستيات إلى أن حجوزات الحاويات إلى الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت بشكل حاد منذ فرض الرسوم الجمركية بنسبة 145% سنة 2025 على الواردات الصينية . ومن المتوقع أن تكون الواردات المجدولة في ميناء لوس أنجلس ، وهو الممر الرئيسي لدخول البضائع من الصين ، أقل بنسبة الثلث عن 2024 في الأسبوع الذي يبدأ في الرابع من ماي سنة 2025 . كما أفاد معالجو الشحن الجوي بتراجعات كبيرة في الحجوزات.وتظهر خدمة تتبع الحاويات "فيزيون" أن حجوزات الحاويات القياسية البالغة 20 قدما من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية كانت أقل بنسبة 45% مقارنة بالعام السابق2024 في منتصف أفريل.[3]

وهذه التعطيلات في سلاسل الإمداد أدت إلى التوترات التالية :

[1] ماهي الاثار الناتجة عن الحرب التجارية الأمريكية وماهي فرص الأفراد للاستفادة منها ؟ متاح على الموقع :
https://ibsacademy.org/knowledge-base/US-trade-war ,date of publication 04/04/2025 ,date of entry 01/05/2025 at 22 :20 PM.

[2] الحرب التجارية بين الصين و أمريكا و أثرها على العالم ومصر، متاح على الموقع :
https://www.infinity –economy.com تاريخ النشر 2025/03/23 الاطلاع 2025/05/01 على الساعة 22:25 مساءا

[3] الحرب التجارية تلقي بظلالها على الاقتصاد الأمريكي : تراجع حاد في الشحنات القادمة من الصين ، متاح على الموقع:
https://www.cnbcarabia.com/137234/2025/28/04/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8 ،
نشر في 28 أفريل 2025 على الساعة 10:54 صياحا، تاريخ الاطلاع2025/05/30 على الساعة 16:55 مساءا .

أ-تحول مراكز الإنتاج الى جنوب و جنوب شرق أسيا :

و حسب الرئيس التنفيذي لشركة ابل فإن غالبية أجهزة الايفون المباعة في الولايات المتحدة الأمريكية سيتم الحصول عليها من الهند ، في حين ستأتي أجهزة ايباد أخرى من فيتنام حيث تعمل الشركة على تجنب تأثير الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب على أعمالها.[1]

ب-تراجع الشحنات و التأخر في التسليم :

تسببت الحرب التجارية غير المنظمة التي يشنها ترامب في تراجع الشحنات إلى أهم الموانئ في الولايات المتحدة الأمريكية وسط تزايد خطر الركود في أكبر اقتصاد في العالم ، تظهر الأرقام أن عدد السفن المقرر وصولها إلى ميناء لوس أنجلس انخفض بنحو الثلث مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي .

و حسب بيانات شركات النقل البحري ، من المتوقع أن ينخفض عدد الواصلين هذا الأسبوع بنحو 11%. وحجوزات الحاويات من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت بنسبة 45 % بحلول منتصف أفريل 2025 بالعام الماضي .

تأثرت سلاسل التوريد العالمية بشكل كبير بالحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدت التعريفات الجمركية المرتفعة والإجراءات الانتقامية المتبادلة إلى اضطرابات واسعة في تدفق السلع و الخدمات. وقد سعت العديد من الشركات متعددة الجنسيات إلى نقل جزء من عملياتها الإنتاجية خارج الصين إلى دول أخرى مثل : الفيتنام ، الهند، المكسيك ، لتفادي الرسوم الجمركية ، مما أعاد رسم الخريطة الجغرافية للإنتاج العالمي.[2]

كما أدى فرض الرسوم الجمركية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتباطؤ حركة البضائع، خاصة التي تعتمد على مكونات صينية ، مما أثر على سلاسل التوريد التي تعتمد على السرعة والدقة.[3]

[1] Michael Liedtke and Barbara Ortutay ? Apple posts stronger-than-ewcepted Q2 results ,says majority if US Iphone sold will from India ،https://apnews.com/article/apple-iphone-second-quarter-earnings-70e4b60e081814ca11a75fe02622535,date of publication 01/05/2025 at 08:00 AM ,date of entry 28/05/2025 at 07:00 AM.

[2] Parsapour,D,op-cit , page15.

[3] Bown,C.P.US6CHINA trade war tariffs :An Up-to-Date chart.peterson institute for international economics,2020,p07.

2-أثر الحرب التجارية على أسعار النفط :

إن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والانحدار الأوسع في النمو الاقتصادي العالمي يضعفان الطلب على النفط ويدفعان الأسعار إلى الانخفاض، وتفاقم النزاع التجاري يؤدي إلى تباطؤ النمو العالمي ويقلل الطلب على الطاقة، وقد انخفض سعر النفط الخام ، خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب على النفط بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا ، إلى 1.3 مليون برميل في عام 2020، حيث وصل المؤشر العالمي إلى أدنى مستوى له منذ جانفي سنة 2024 تراجعا عن 57 دولار للبرميل [1].

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.13 دولار أو 1.76 % لتصل إلى 63.12 دولار للبرميل عند التسوية. وتراجعت العقود الآجلة للخام الأمريكي 2.21 دولار 3.66% لتبلغ عند التسوية 58.21 دولار للبرميل وهو أقل مستوى تسوية منذ مارس 2021 ، و بذلك تراجع خام برنت بنسبة 15.55% و الخام الأمريكي بنسبة 18.56% خلال شهر نوفمبر 2021 .

استمر القلق بشأن ضعف الاقتصاد العالمي وبالتالي الطلب على النفط في الضغط على أسعار الخام بعد اندلاع الحرب وفرض تعريفات جمركية على جميع الواردات من الخارج في الثاني من أفريل2025 ، ورد بكين بفرض رسوم مضادة، وكشفت بيانات صدرت عن انكماش اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلا ل الربع الأول من عام 2025 تحت تأثير من زيادة الواردات من بعض الشركات بهدف تجنب زيادة التكاليف عند فرض الرسوم الجمركية فتراجعت مخزونات النفط الخام الأمريكية 2.7 مليون برميل إلى 440.4 مليون برميل خلال 25 أفريل 2025 مقابل توقعات بزيادة 429 برميل.[2]

3- ارتفاع تكاليف الإنتاج و زيادة الأسعار على المستهلك

فرضت رسوم جمركية على الواردات الصينية بقيمة مئات المليارات من الدولارات أدى ذلك إلى زيادة أسعار المواد الخام و السلع الوسيطة. مما رفع تكاليف الإنتاج على الشركات الأمريكية و أثقل كاهل المستهلك الأمريكي قدر معهد بيترسون للاقتصاد الارتفاع بنحو 831 دولار سنويا بسبب الرسوم الجمركية .[3]

وتباطأ التضخم في مارس إلى 2.4 % على أساس سنوي من 2.8 % في فيفري، وسجل مؤشر أسعار المستهلك الأساسي أصغر زيادة على أساس سنوي منذ مارس 2021 . حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك الأساسي بنسبة 0.1 % خلال الشهر ، وهي زيادة لأقل من نسبة 0.2% السابقة و ارتفاع أقل من التوقعات

[1] Us-China trade war weaking demand fo ail date of publication https://apnews.com/general-news-7289e5c8acad49d78d3b8f3ce687115c,date of publication August ,9 th 2019 12.48 PM utc+1,date of entry 26/05/2025 at 03:49 AM.

[2] أسعار النفط تسجل أكبر هبوط شهري منذ نوفمبر ، متاح على الموقع : https://www.cnbcarabia.com/137336/2025/30/04/%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9% تاريخ النشر الاربعاء 30 أفريل 2025 على الساعة 8:38 مساءا ، تاريخ الاطلاع 2025/05/21 على الساعة 11:00 صباحا.

[3] PIIE Peterson institute for international economics . https://www.piie.com.

البالغة 0.3%. وقال جريج ماكبرايد كبير المحللين الماليين:" كان ذلك لطيفا و لكن لا تعتادوا عليه " ، مضيفا أن المستهلكين والشركات ، وحتى بنك الاحتياطي الفيدرالي يستعدون لارتفاع الأسعار في الأشهر المقبلة قدمت أسعار الغاز بعض الراحة ، حيث انخفضت بنسبة 6.3% بين فيفري و مارس ، ساهم ذلك في انخفاض مؤشر الطاقة بنسبة 2.4% خلال الشهر، وانخفض مؤشر الغاز بنسبة 9.8% في مارس بالعام السابق على أساس سنوي في فيفري.[1] بدأ المصدرون الصينيون في تحمل جزء من تكاليف الرسوم الجمركية عبر انخفاض أسعار التصدير ، و يعد قطاع التصنيع الصيني الأكثر تضررا بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر وغيرها من الآلات المكتبية و معدات الاتصالات ، حيث انخفضت الصادرات الصينية بمقدار 15 مليار دولار .و يبين تقرير الأونكتاد أن الصناعات الأخرى التي انخفضت بشكل كبير تشمل المواد الكيميائية والأثاث والأجهزة الدقيقة و الآلات الكهربائية[2].

رابعا: أثر الحرب التجارية على تكاليف قطاع الزراعة :

كان المزارعون الأمريكيون من بين أكبر المتضررين مما دفع الحكومة إلى تخصيص حزم دعم مالي لهم بتعويض الخسائر، حيث أن وزارة الزراعة الأمريكية خصصت 28 مليار دولار لدعم عامي 2018و 2019 المزارعين المتأثرين بالحرب. وأدت الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب إلى إدخال صناعة الزراعة الأمريكية في "أزمة كاملة" حيث أجبرت الطلبات الملغاة من الصين المزارعين على تسريح العمال أو إغلاق أعمالهم وفقا لمجموعة تجارية. وفي2025 قامت الصين بإلغاء أكبر طلبيات لحم الخنزير منذ جائحة كوفيد 19 في عام 2020، و هذا ما أدى إلى إيقاف شحنة قدرها 12 ألف طن فقط في 17 أفريل من سنة 2025 بانخفاض كبير عن 72800 طن تم شراؤها وفقا لوزارة الزراعة الأمريكية.[3]

خامسا : انخفاض النشاط الصناعي

تباطأ نشاط المصانع في الصين في أفريل من سنة 2025 ، حيث ألقت بكين اللوم على التغيرات الحادة في الاقتصاد العالمي، في ظل خوضها حربا تجارية متزايدة الاتساع مع الولايات المتحدة وتبادل الرسوم الجمركية.

---

[1] Madison Hoff Inflation cooled more than expected in match despite Trump's warning of more tariffs to come . https://africa.businessinsider.com/news/inflation-cooled-more-than-expected-in-march-despite-trumps-warnings-of-more-tariffs/jfwpy8, date of publication april10,2025 ,1 :33 pm utc +1 ,date of entry 01/05/2025 at 21 :58 PM .

[2] اقتصاديو الأمم المتحدة :الحرب التجارية بين الولايات المتحدة و الصين هي حرب خاسرة لكلا البلدين و العالم بأسره ، متاح على الموقع: https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043221، تاريخ النشر 5 نوفمبر 2019.
تاريخ الاطلاع 2025/05/02 على الساعة 04:29صباحا.

[3] Taylor Herzlich &Lisa Frckencher .US farmers in « full-blown crisis'as chines orders for pork Ksoybeans plunge over Trump tariffs. https://www.nypost.com. date of publication April28,2025 at7:21, date of entry 01/05/2025.

بدأ تأثير الإجراءات يظهر في البيانات الرسمية ،حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات وهو مقياس رئيسي للإنتاج الصناعي إلى 49 في أفريل 2025 وفقا للمكتب الوطني للإحصاء و هو أدنى قراءة منذ 2023،أي شيء أقل من علامة 50 نقطة ، والتي كانت أعلى رقم في 12 شهرا .

ويؤكد المكتب الإحصائي أن الانخفاض يعود إلى حد كبير إلى التغيرات الحادة في البيئة الخارجية ، وحذر خبراء الاقتصاد أن الاضطراب في التجارة بين الاقتصادين الأمريكي والصيني المتكاملين بشكل وثيق قد يهدد الشركات و يرفع الأسعار على المستهلكين و يسبب ركودا عالميا.[1]

سادسا : أثر الحرب التجارية على بورصات العالم :

تراجعت معظم البورصات في العالم بسبب مخاوف من ركود عالمي وحرب تجارية عالمية ناجمين عن الرسوم الجمركية التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ، حيث عاشت البورصات العالمية الاثنين السابع من أفريل 2025 أسوأ الانهيارات منذ أزمة الخميس الأسود سنة 1929، سجلت بورصة نيويورك أداء متفاوتاً الاثنين السابع من أفريل 2025 بعد انخفاض حاد عند الافتتاح ، الانخفاض في وول ستريت كان محدوداً مقارنة بالهبوط الذي شهدته الأسواق الأسيوية والأوروبية، وكذلك انخفض مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 0.85%، وارتفع مؤشر ناسداك بنسبة 0.82% وارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 الأوسع نطاقاً بنسبة 0,26%.وأتى ارتفاع وول ستريت. يتهم ترامب شركاء الولايات المتحدة الاقتصاديين بـ"نهب" بلاده. ونتيجة لذلك فرض تعريفة إضافية عامة بنسبة 10% على جميع المنتجات المستوردة إلى الولايات المتحدة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي 20 والصين 34 وردت الصين بالإعلان عن فرض رسوم جمركية بنسبة 34% على الواردات الأمريكية اعتباراً من 10 أفريل، أما البورصات الخليجية والعربية فقد سجلت انخفاض ، وانخفض مؤشر دبي 3.1 %، وكان قد هبط بأكثر من 6 % تراجع سهم أدنوك للغاز 5 %، في وقت سابق من الجلسة وتأثر المؤشر بانخفاض 57 % لسهم بنك دبي الإسلامي، وهي محفز للأسواق المالية الخليجية خسائرها، إذ انخفضت 3 % على خلفية مخاوف من أن يقلل الركود المحتمل الناجم عن حرب تجارية الطلب على الخام، حتى مع استعداد تحالف أوبك لزيادة المعروض.[2]

[1]Amy Hawki,s and agencies ? China manufacturing activity plimmets amid Trùp tariff war K wrd , https://www.theguardian.com, date of publication 30apr2025 06.300bst ,date of entry 02/05/2025 at 04.43 AM.

[2] لم يحدث منذ 1929.رسوم ترامب تهز العالم ، متاح على الموقع: https://www.dw.com/ar/%D9%84%D9%85 تاريخ النشر 2025/04/07 ، تاريخ الاطلاع 2025/04/27 على 15:00 مساءا.

سابعا: أثر الحرب على الاستثمار الأجنبي العالمي:

في عام 2023، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 2% إلى 1.3 تريليون دولار، وفقًا لتقرير (UNCTAD) في 20 جوان . و كشف التقرير عن انخفاض حاد في الاستثمارات الأجنبية العالمية بنسبة تزيد عن 10% للعام الثاني على التوالي. في 2024 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2% لتصل إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي خلال العام. وفي الدول النامية انخفضت بنسبة 7% لتصل إلى 867 مليار دولار أمريكي. وتظل الاستثمارات الأجنبية ضعيفة في ظل التباطؤ الاقتصادي العالمي وتصاعد التوترات الجيوسياسية. وفي حين تظل آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر صعبة في عام 2024، حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية بشكل معتدل في معظم المناطق وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بنسبة 7% إلى 867 مليار دولار في العام الماضي، وهو ما يعكس انخفاضا بنسبة 8% في البلدان النامية في آسيا وانخفض هذا الرقم بنسبة 3% في أفريقيا وبنسبة 1% في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن ناحية أخرى، تأثرت التدفقات إلى البلدان المتقدمة بشدة بالمعاملات المالية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، ويرجع هذا جزئيا إلى الجهود الرامية إلى تنفيذ معدل ضريبة أدنى عالمي على أرباح هذه الشركات. وانخفضت التدفقات إلى معظم أنحاء أوروبا وأميركا الشمالية بنسبة 14% و5% على التوالي. تتوقع منظمةWTO أن ينكمش إجمالي التجارة العالمية بنسبة 0.2%، مقارنةً بتوقعات نمو بنسبة 2.7% بدون رسوم جمركية.كما أعلنت منظمة التجارة العالمية أنها تتوقع نمو الناتج الاقتصادي العالمي بنسبة 2.2% في سنة 2024، وفي عام 2025 سجل الاستثمار تراجعا ملحوظ حيث انخفض إلي 4%في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وحوالي 2% في منطقة اليورو والمملكة المتحدة.[1]

[1]Global foreighn investment weak in 2023 funding for sustainable development sectors drops over 10% , https://unctad.org/news/global-foreign-investment-weak-2023-funding-sustainable-development-sectors-drops-over-10, date of publication :date of publication june20 ,2024 ,date of entry 01/05/2025 at 14 :16 PM.

المطلب الثالث :السيناريوهات المستقبلية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من أهم الصراعات التجارية في العصر الحديث ،لأن آثارها تعدت حدود البلدين ، ومع ازدياد تبادل الرسوم الجمركي وتصاعدها وزيادة التنافس التكنولوجي بات العالم يترقب ما سيؤول إليه هذا الصراع ، ويتوقع الخبراء " سيناريوهات أولا هل ستبقى الأوضاع كما هي في الوقت الحالي ؟ أم ستكون هناك تهدئة للأوضاع تعيد التوازن لسابق عده ؟ أم سنشهد تصعيدا يؤدي لانقسام اقتصادي عالمي؟

أولا : السيناريو الأول الأوضاع ستبقى على حالها

في هذا السيناريو تستمر الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية دون التوصل إلى اتفاق شامل ، بل ستشهد مراحل متقدمة من التصعيد المتبادل ، سيقود لخلق أوضاع محفزة للمواجهة الشاملة ،رغم أن الطرف الصيني حريص على تجاوز عملية البناء والاستعداد للسيطرة العالمية بنوع من الصبر الاستراتيجي الذي يأخذ بعين اعتباره الهدف الأسمى والتركيز عليه دون الدخول في مواجهات فرعية يمكن أن تعوق بكين عن الوصول لهدفها .ورغم أن ترامب أعلن عن وقف الإجراءات الحمائية لمدة 90 يوما فان ذلك لن يغير من معادلة التصادم الاستراتيجي المحتمل بين القوتين حل استئنافها لاحقا .ومن المتوقع أن الحمائية التي ينتهجها ترامب ستؤدي إلى تراجع عالمي في الإنتاجية ، وزيادة الصراع بين واشنطن وبكين ، و بالتالي فان تلك المواجهة المحتملة سيكون لها أثار جيوسياسية خطيرة للغاية ، و التي ليس أقلها الدفع بتقوية المشاريع المتصادمة بين القوى الكبرى وإحداث نوع من التغيير في موازين القوى العالمية .[1]

إن مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية يبدو في مفترق طرق حاسم و يتوقع الكثير من المراقبين أن تستمر الحرب التجارية بين الدولتين وحجتهم استمرار الرئيس ترامب في السلطة، الذي دائما ينظر إلى صعود القوة الاقتصادية و العسكرية الصينية باعتباره تهديدا خطرا على الأمن القومي الأمريكي . [2]

كان لهدف من الحرب التجارية هو إعادة التوازن إلى تدفقات التجارة و مواجهة العدوان الاقتصادي الملحوظ من جانب الصين ، ولكنها بدلا من ذلك أدت إلى حالة واسعة النطاق من عدم اليقيين الاقتصادي و الاضطراب الاستراتيجي و خاصة شرق آسيا ، تتوقع منظمة التجارة العالمية انخفاضا بنسبة 80 % في حجم التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، مما يحدث صدمة في الأسواق العالمية .و قد خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.1% في عام 2025 و 3% في

[1] عبد العزيز الزارع ، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، تصعيد نحو الانفصال أم أمل في التسوية ، متاح على الموقع :
https://sa.investing.com/analysis/article-200494881
تاريخ النشر :02 أفريل 2025 ، على الساعة صباحا 10:32، تاريخ الاطلاع 2025/05/28 على الساعة 07:00 صباحا.

[2] أحمد قنديل ،تعايش أم صدام الترامبية الجديدة و مستقبل العلاقات الأمريكية ، متاح على الموقع :
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9959/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%B4-%D8%A3%D9%85
تاريخ النشر :28 جانفي 2025 ، تاريخ الاطلاع 2025/04/26 على الساعة 13:00 مساءا .

عام 2026.وانخفاض النمو الاقتصادي الأمريكي إلى 2.2% في عام 2025 ،ثم 1.6% في عام 2026 ، وهو مالا يعكس فقط التحديات التجارية ، بل أيضا ارتفاع التضخم وتراجع ثقة المستثمرين .[1]

ثانيا :السيناريو الثاني الأوضاع ستشهد هدنة للعودة للتوازن

أقامت الولايات المتحدة الأمريكية والصين " آلية تشاو ر تجاري " مؤقتة في 12 من ماي 2025، حيث خفضت بموجبها الرسوم الجمركية بنسبة 115 %"لمدة 90 يوما . ورغم أن هذا قد يخفف التوترات إلا أنه من المتوقع أن تشكل الرسوم الجمركية المرتفعة ضغطا ايجابيا على الأسعار الأمريكية ، و قد تؤثر تقلبات التجارة سلبا على النمو الاقتصادي في الصين .رغم أنها تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح ،إلا أنها تمثل هدنة أكثر منها اتفاقية تجارية شاملة ،اتفقت الدولتان على خفض التعريفات الجمركية المتبادلة مؤقتا ،حيث خفضت الولايات المتحدة الأمريكية معدلاتها من 145 % الى30%، و خفضت الصين معدلاتها من 125 % الى 10"% لمدة 90 يوما . ولا تزال التدابير الحالية التي أعلن عنها قبل فرض الولايات المتحدة تعريفات 7 مارس دون تغيير ووفقا للمثل الأمريكي فان تعريفات المرحلة الثانية التي فرضها ترامب على السلع الصينية تبلغ الآن حوالي 30%. إلا انه لابد من اتفاق تجاري ملموس لتوقعات أكثر تفاؤلا.

كلا الجانبين لا يرغب في فك الارتباط ، إلا أنه لم يستطع تحديد أهداف واضحة للأيام التسعين المقبلة ، مما يشير إلى أن السياسة التجارية الأمريكية لا تزال في معظمها تفاعلية ودون خطة عمل مفصلة . قد يشير تفسير متفائل إلى تحول في أولويات الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تم التشديد على ضرورة إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية وتوسيع نطاق المفاوضات لتشمل الإصلاحات التي قد تقاومها الصين ، فكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين لابد أن تدير الخلافات من خلال الحوار والتعاون المربح للجانبين. تتمتع الشركات الأمريكية بفرص كبيرة لتوسيع وجودها في الصين وخاصة قطاع الخدمات يمكن أن يوفر هذا طريقة أسرع لإعادة التوازن إلى ميزان حسابها الجاري القطاع .هذه فرصة قد تكون الصين أكثر انفتاحا للسماح للشركات الأمريكية بالمشاركة في اقتصادها المحلي ، حيث يمكن أن يوفر ذلك حماية من اضطرابات التجارة في المستقبل .

ورغم أن خطوة هدنة 90 يوم ساهمت في تهدئة الأسواق مؤقتا ، إلا أن الخبراء يرون أنها لا تعالج الاختلالات التجارية العميقة بين البلدين، يجب أن نكون مستعدين لاحتمالية تجدد التوترات الجيوسياسية بحلول أوت ، حيث قد يستغرق التوصل الى أي اتفاق وقتا أطول من المتوقع .السيناريو المثالي هو أن يتحرك كلا

[1] Lakhvinder singh, US6CHINA trade war :economic fallout and strategic realignment https://asiatimes.com/2025/04/us-china-trade-war-economic-fallout-and-strategic-realignment/# ,date of publication :April11,2025 , date of entry 31/05/2025 at 17:49 pm.

الطرفين بشكل ايجابي دون تصعيد التوترات مع اقتراب الموعد النهائي ، مما يعكس فهما أوسع بأن المحادثات تتقدم بشكل بناء وربما تمديد فترة التوقف لمدة 90 يوما. [1]

ثالثا:السيناريو الثالث تفاقم الأوضاع و التوجه للانفصال

لقد وصلت الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية إلى نقطة حرجة و هذا التصعيد قد يؤدي مستقبلا إلى تصعيد نحو الانفصال ، وهذا التصعيد بدأ في فيفري 2025 ، هو ليس مجرد نزاع اقتصادي عابر ، بل صراع يهدف إلى إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي مع ارتفاع التكاليف السلع و اضطرابات التجارة الدولية ، تتجه الأنظار نحو مستقبل هذا الصراع وهل سينتهي لانفصال اقتصادي بين القوتين العظمتين أم سيبقى الأمل في تسوية مفاوضة ؟

وحسب الوضع الحالي هناك تصعيد متبادل وتداعيات فورية ، بدأت الجولة الأخيرة من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين فبعد سلسلة الردود المتبادلة في الرسوم الجمركية شهد شهر أفريل ذروة التصعيد رفعت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية إلى 145% و الصين ردت بـ125 %هذه الإجراءات أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الالكترونيات و المنتجات الزراعية ،مما أثر بشكل مباشر على المستهلكين و الشركات في كلا البلدين في الولايات المتحدة الأمريكية يتوقع خبراء جامعة ييل انخفاض دخل لأسر المتوسطة بنحو 4.689 دولار سنويا ، مع تأثير أكبر على الفئات الأقل دخلا ، و في الصين يشير بنك مورغان إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة0.7% ، لكن الاقتصاد الصيني لا يزال متوقعا أن يحقق نموا يتجاوز 4%، هذا التصعيد لم يقتصر على الاقتصاد فقط ، بل يعكس صراعا جيوسياسيا أعمق ،حيث تسعى كل دولة لتعزيز نفوذها الاستراتيجي على الساحة العالمية .

وتشير الأدلة إلى أن الصين قد تكون أكثر قدرة على الصمود في وجه هذه الحرب مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تواجه تحديات داخلية متزايدة فبوادر الانفصال الاقتصادي تتحقق إذا لم يتراجع أي من الطرفين وقد يتجه البلدان نحو تقليل اعتمادهما المتبادل ، مما يعني إعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية و هذا السيناريو سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلع واحتمال نقص في المنتجات الحيوية وقد تتدخل بعض الدول مثل الاتحاد الأوروبي كوسيط لتهدئة التوترات ، لكن ذلك يعتمد على استعداد البلدين للتنازل، وباستمرار التصعيد قد يشغل ركودا عالميا ، مما يضغط على الطرفين لإيجاد حل سريع .[2]

---

[1] US-CHINA Trade Talks :A fragile rapprochement , date de publications 22/05/2025, date of entry 25/05/2025 AT 02:00 AM https://www.ubp.com/en/news-insights/newsroom/us-china-trade-talks-a-fragile-rapprochement

[2] الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين تصعيد نحو الانفصال أم أمل في التسوية ،
تاريخ النشر :2025/04/20 على الساعة 10:32 صباحا و تاريخ الاطلاع :2025/05/30 على الساعة 07:00 صباحا.
https://sa.investing.com/analysis/article-200494881

خلاصة الفصل الثاني:

يتضح من خلال هذا الفصل أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لم تكن وليدة لحظة، بل نتيجة تراكمات من التوترات الاقتصادية، السياسية و الإستراتيجية، وقد شكلت هذه الحرب تحولا كبيرا في مسار العلاقات بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم ، كان أبرز أسبابها اختلال الميزان التجاري بين البلدين ، واتهامات الولايات المتحدة الأمريكية للصين بممارسات غير عادلة كسرقة الملكية الفكرية والدعم الحكومي للشركات ، وقد استخدمت في هذه الحرب أدوات متعددة ، أهمها فرض الرسوم الجمركية المتبادلة و قيود الاستثمار والتضييق على شركات التكنولوجيا .

أما فيما يخص الآثار الاقتصادية ، فقد انعكست الحرب بشكل واضح على حجم الصادرات و الواردات بين الطرفين بحيث سجلت تراجعا ملحوظا بسبب ارتفاع التكاليف و تقلص الطلب ، كما أثرت سلبا على حجم التجارة الخارجية للبلدين ، محدثة تحولات في سلاسل التوريد الدولية و تسببت هذه الحرب في تباطؤ النمو الاقتصادي لكلا الاقتصاديين ، وخلقت حالة من عدم اليقين في الأسواق العالمية ، ما أثر بدوره على الاستثمار و التوظيف و الابتكار .

الخاتمة

الخـــــاتمة :

بعد التعمق في مسار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة (2017-2025) ، يمكن القول إن هذا الصراع لم يكن مجرد نزاع اقتصادي عابر ، بل مثل تحول بنيويا في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وكشف عن بوادر إعادة تشكيل النظام التجاري العالمي في ظل التنافس بين القوتين الاقتصاديتين التي تسعى كل منهما إلى الهيمنة ، لقد كشفت الدراسة أن الحرب التجارية جاءت نتيجة تراكمات اقتصادية و سياسية ، أبرزها تنامي العجز التجاري الأمريكي ، وتنامي القلق من صعود الصين كمنافس اقتصادي و تكنولوجي، ومع تصاعد النزاع و تعدد أدواته بين الرسوم الجمركية، والقيود الاستثمارية و التكنولوجية ، والتلاعب بأسعار صرف العملات ، تبين أن كلا البلدين قد تأثرا على نحو متفاوت ، وفقا لمرونة اقتصادهما وتنوع قاعدتهما الإنتاجية.

إن تقييم نتائج الحرب التجارية يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتمكن من الحد من الطموح الصيني ، بل ساهمت في تسريع مساعي بكين نحو الاكتفاء الذاتي التكنولوجي وتعزيز شراكاتها الإستراتيجية مع قوى اقتصادية ناشئة ، في المقابل تضررت بعض القطاعات الحيوية في الاقتصاد الأمريكي ، خاصة الزراعة و الصناعات التحويلية ، نتيجة الإجراءات الانتقامية الصينية . و عليه فان الإجابة الجوهرية على الإشكالية المحورية : كيف انعكست الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين على اقتصاد كلا البلدين ؟ تكمن في أن هذه الحرب تركت أثارا اقتصادية واضحة على كلا الطرفين ، ولكن بدرجات متفاوتة ،حيث تأثرت بعض القطاعات الأمريكية بشكل مباشر وسريع ، في حين أظهرت الصين مرونة نسبية مكنتها من التكيف التدريجي مع الضغوط .كما لم تقتصر الآثار على البلدين فقط ، بل امتدت لتطال بنية الاقتصاد العالمي مما تجعلها مهمة لفهم توازنات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين .

ختاما تؤكد هذه الدراسة أن الحروب التجارية ، وان بدت أداة لضمان المصالح القومية على المدى القصير ، فإنها تخلف أثارا على استقرار الاقتصاد العالمي وتكامل الأسواق ، لذلك فان المرحلة القادمة تفرض على صناع القرار ضرورة إعادة التفكير في آليات إدارة النزاعات الاقتصادية ، بالاعتماد على الحوار متعدد الأطراف والإصلاح المؤسسي للتجارة العالمية ،خصوصا في ظل سيناريوهات مستقبلية تتسم بعدم اليقين و بتزايد التنافس على التكنولوجيا والموارد .

نتائج الفرضيات : من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- **الفرضية الأولى** : لم تتأكد الفرضية، حيث أن تفاقم العجز التجاري الأمريكي يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في كبح الصعود التكنولوجي والاقتصادي الصيني .

– **الفرضية الثانية :** تم التأكد من صحة هذه الفرضية ، حيث أن الحرب التجارية تطورت خلال الفترة (2017–2025) بشكل تصاعدي من مواجهة تجارية إلى صراع استراتيجي ، حيث بدأت بفرض الرسوم الجمركية المتبادلة ثم توسعت لتشمل قطاعات التكنولوجيا و الاتصالات .

– **الفرضية الثالثة** : : تم التأكد من صحة هذه الفرضية ، حيث أثرت أدوات الحرب التجارية بشكل سلبي على الاقتصادين الأمريكي والصيني ، و قد تسببت في تباطؤ النمو واضطراب سلاسل التوريد مع ارتفاع التكاليف الإنتاجية مع تفاوت في حدة التأثير على الاقتصاديين ، إذ أظهرت الصين قدرة أكبر على المناورة بفضل سياستها التحفيزية وتنويع أسواقها ، في حين تكبدت قطاعات أمريكية حساسة خسائر كبيرة أبرزها الزراعة و الصناعات التصديرية .

الفرضية الرابعة : لم تتأكد الفرضية حيث أن مستقبل العلاقات يركز على ثلاثة احتمالات ، استمرار الوضع الراهن دون تحسن تدريجي نحو استعادة التوازن ،أو تصاعد التوتر وصولا إلى الانفصال التجاري ، الاحتمال الثالث أن الوضع سيشهد هدنة .

نتائج الدراسة :

– تعددت أسباب الحرب التجارية الأمريكية الصينية بين أسباب اقتصادية وأخرى غير اقتصادية ، وكان أبرزها العجز التجاري لأمريكا

– كشفت الحرب عن محدودية فعالية منظمة التجارة العالمية في حل النزاعات التجارية الكبرى .

– تزايد مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من فقدان مكانها كقوة عظمى عالمية نتيجة تزايد القوة الصينية

– شكلت الحرب التجارية تجليا لصراع بنيوي طويل الأمد بين قوتين اقتصاديتين ، يتجاوز مجرد توازن تجاري إلى صراع نفوذ وهيمنة .

– تعاظم التأثير الجيوسياسي للتجارة ، وتحول الحرب التجارية إلى أداة للهيمنة العالمية .

– أثرت الحرب بشكل مباشر على مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلدين كتراجع الصادرات واختلال الميزان التجاري واضطراب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– السياسات الحمائية تعود إلى الواجهة كممارسة شائعة في العلاقات الدولية.

– أدت هذه التوترات إلى حدوث انكماش في الاقتصاد العالمي وتراجع معدلات النمو والتجارة العالميين .

– أثرت الحرب سلبا على الأسواق المالية العالمية وزادت من تقلبات أسعار الصرف و تكلفة التمويل التجاري .

– كشفت محدودية آليات النظام التجاري المتعدد الأطراف ، ما يطرح تحديا أمام منظمة التجارة العالمية ودورها في تسوية النزاعات المستقبلية.

آفاق الدراسة:

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- تحليل دور التحالفات الاقتصادية الجديدة كالبريكس في الحد من الهيمنة الأمريكية الصينية .
- الحرب بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي من خلال تحليل الأثر طويل الأمد خصوصا على سلاسل الإمداد والصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا العالية .
- دور العملة الصينية اليوان في إعادة تشكيل النظام المالي العالمي في ظل الحرب التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية .
- مقارنة تأثير الحرب التجارية على الدول النامية مقابل الدول المتقدمة
- استشراف مستقبل العلاقات الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر ،2008.

2. جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، للنشر و التوزيع ، الطبعة 1 ، عمان ، الأردن،2014.

3. زينب حسين عوض اللّه ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، الإسكندرية للطباعة و النشر ، مصر،1998.

4. عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دارالجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، مصر ،2000.

5. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ،أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي ، بيروت ، لبنان،2003.

6. علي محمد الخوري، الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، إلى أين ؟ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،القاهرة ، مصر ، سبتمبر ،2019.

7. فريد راغب محمد نجار ،الحروب التجارية المعاصرة ،الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر،2010 .

8. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر،2007.

9. محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 2010 .

10. محمود عبد العزيز عجمية ، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية، مصر ،2000.

11. يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية ، دار هومة ، الجزائر ،2010.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. سارة داي، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة و الصين ،أطروحة دكتوراه ، تخصص بسكرة ، تجارة دولية ، جامعة بسكرة ،2017.2018.

2. عمار جعفري ، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ، سياسة تخفيض العملة نموذجا مع الإشارة إلى حالة الصين ،أطروحة دكتوراه ،تخصص اقتصاد دولي، جمعة بسكرة ،2017،2018.

3. مراد زايد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه ، تخص العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006.

4. نجية دلامي ، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات ، مذكرة ماجستير ،تخصص مالية و اقتصاد دولي،جامعة الشلف ،2011-2012.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1. الهام بشكر ،آثار الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي، مجلة البشائر الاقتصادية ،مجلد السابع،العدد 03، 2021.

2. ايمان بلوفة، علاء الدين القادري، أثر تخفيض العملة على ميزان المدفوعات الجزائرية، دراسة قياسية (1990–2000) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة، مجلد الاقتصاد و البيئة، المجلد 06، العدد 02، أكتوبر 2023.

3. حليمة عطية ،محمد لمين علون، صبرينة كردودي ، دراسة تحليلية لأثر الحروب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى على الاقتصاد العالمي الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ،المجلد 16، العدد 01، 2024.

4. خالد عبد الوهاب الباجوري، دراسة حول تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي و العربي، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، سبتمبر،2008.

5. خيام محمد الزغبي، الحرب التجارية الأمريكية الصينية و انعكاساتها على الاقتصادي العالمي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية، المجلد (38) العدد الأول ، 2022.

6. دونية تواتي، أحمد بودغدغ ، دور السياسة التجارية في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19 في الجزائر، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة ، المجلد 08، العدد 2 ، 2023.

7. زهيرة بن طاع الله ، العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية العراق نموذجا ، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية ،2019 .

8. شريفة كلاع، الحرب الباردة الجديدة من خلال الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني هل ستخلق الصين عالما متعدد الأقطاب ، مجلة الدراسة القانونية و السياسية ، المجلد 08 العدد 01 جانفي 2022 .

9. شهيرة منازل، ياسمين بوحلاسة ،أثر الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، المجلد 05، العدد 2021،2.

10. شيبوط سليمان، مسلم ابراهيم، قندوز عائشة، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين و تداعياتها على الاقتصاديات النامية، دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 14، العدد01، 2021.

11. شيماء خليل محمد خليل، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، جويلية،2020.

12. صابر بلول، أسباب الخلل في الميزان التجاري بين الصين و الولايات المتحدة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية، المجلد 37 العدد الثالث ،2020.

13. صليحة بن طلحة و بوعلام معوشي، تخفيض قيمة العملة بين الواقع و الطموح، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 29، 2018.

14. عطا الله بن المسعود، مصطفى يونسي، عامر فكرون، أثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، مجلد 04.عدد02، سبتمبر 2020.

15.علي صاري، محمد مولود غزيل ،حرب العملات –الأزمة القادمة– ،دراسات العدد الاقتصادي –المجلد ، العدد 7 ، العدد3،سبتمبر ،2016.

16. لعلمي سمية، طافر زهير، تداعيات الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الجزائري، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 09، العدد2022،02.

17. مخنف سفيان، مستقبل التجارة العالمية في ظل إجراءات ترامب الحمائية، مجلة جبل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد 21، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ديسمبر ،2018.

18. مسعود بالغ، عمار براهمية، تأثير الحمائية الجديدة و حرب العملات على الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا دراسة حالة الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين،دراسة قياسية (2000–2021)، الآفاق للدراسات الاقتصادية،العدد2، المجلد 08،السنة 2023.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Bown, C. P. (2020). US-China trade war tariffs: An up-to-date chart. Peterson Institute for International Economics, 14.
2. Kwalingana, S., Simwaka, K., Munthali, T., & Chiumia, A. (2012). The short-run and long-run trade balance response to exchange rate changes in Malawi.
3. Liang, G., & Ding, H. (2020). The China–US Trade War. Routledge.
4. Parsapour, D. (2024). US-China Trade War: Causes, Impacts and The Unclear Future of Bilateral Relations.
5. Remend bonret.(1994). relations économique internationales, me grow hill, Québec.
6. Schneider-Petsinger, M., Wang, J., Jie, Y., & Crabtree, J. (2019). US–China strategic competition. The Quest for Global Technological Leadership. London: Chatham House. The Royal Institute of International Affairs.
7. Wang, L. (2022, July). China's Huawei in the US-China Trade War in the communications sector game. In 2022 2nd International Conference on Enterprise Management and Economic Development (ICEMED 2022) (pp. 485-497). Atlantis Press.

المواقع الإلكترونية

المواقع باللغة العربية :

1. إبراهيم التميمي، الحروب التجارية و أبعادها السياسية، مجلة الوعي، العدد 388، جامعة فلسطين، متاح على الموقع : https://www.alwaie.org/archives/article/13724

2. إبراهيم الخازن ، حرب الذكاء الاصطناعي "ديب سيك" الصيني يصدم "انفيديا" و يهدد "تشات جي بي تي"، متاح على الموقع : https://www.aa.com.tr/ar

3.أحمد عقل، مع أشغال حرب التعريفات الجمركية ما هو حجم التبادل التجاري بين أمريكا و الصين؟ الموقع : https:// www.alhura.com

4. أحمد قنديل ،تعايش أم صدام الترامبية الجديدة و مستقبل العلاقات الأمريكية ، متاح على الموقع : https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9959/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9

5. أسعار النفط تسجل أكبر هبوط شهري منذ نوفمبر ، متاح على الموقع : https://www.cnbcarabia.com/137336/2025/30/04/%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8

6. اقتصاديو الأمم المتحدة :الحرب التجارية بين الولايات المتحدة و الصين هي حرب خاسرة لكلا البلدين و العالم بأسره ، متاح على الموقع:
https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043221

7.الاقتصاد الأمريكي في عام 2025 10 أسئلة وأجوبة رئيسة، متاح على الموقع : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/1/3/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%8

8. الحرب التجارية بين الصين و أمريكا و أثرها على العالم ومصر، متاح على الموقع :
https://www.infinity –economy.com

9. الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين تصعيد نحو الانفصال أم أمل في التسوية ، https://sa.investing.com/analysis/article-200494881

10. الحرب التجارية تلقي بظلالها على الاقتصاد الأمريكي : تراجع حاد في الشحنات القادمة من الصين ، متاح على الموقع:
https://www.cnbcarabia.com/137234/2025/28/04/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8

11.-الصين تنتج أكثر من نصف العالم في الصلب الخام .متاح على الموقع:
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1739259.

12. أيوب عبد الوهاب، الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ،الحزب الشيوعي العراقي ، متاح على الموقع : https://www.iraqicp.com/index.php/sections/orbits/22030-1

13. سكاي نيوزعربية ، 6 تريليونات دولار حجم تجارة الصين الخارجية في 2024، متاح على الموقع : https://www.skynewsarabia.com/business/1768957-6-%D8%AA%D8%

14.عبد العزيز الزارع ، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، تصعيد نحو الانفصال أم أمل في التسوية ، متاح على الموقع – https://sa.investing.com/analysis/article-200494881

15. عبد العزيز السند، حروب التجارة الدولية، الشرق الأوسط العربية، ، متاح على الموقع: https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2022/11/21/%D8%AD%D8%B1%D9%88

16. علاء المنشاوي، سيناريوهات الحرب التجارية الشاملة بين أمريكا و الصين، الاحتمال الأقوى أن تتصاعد وتيرة الصراع خلال الفترة المقبلة، متاح في الموقع : https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2018/06/19

17. لم يحدث منذ 1929.رسوم ترامب تهز العالم ، متاح على الموقع: https://www.dw.com/ar/%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AB

18. ماهي الاثار الناتجة عن الحرب التجارية الأمريكية وماهي فرص الأفراد للاستفادة منها ؟ متاح على الموقع : https://ibsacademy.org/knowledge-base/US-trade-war

19. محمد سنجالة ، جريدة الجزيرة ،تجارة أمريكا و الصين تربو على 600 مليار دولار فكيف ستدار حرب الرسوم ؟ متاح على الموقع : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/4/8/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%8

20. محمد فرحات، ماذا يعني الانفصال الاقتصادي بين أمريكا و الصين؟ متاح على الموقع: https://al-ain.com/article/trump-raises-idea-eco-china-this-mean

21. محمد مكوم بلعاري .توفيق حميد .مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية في ظل كورونا، متاح على الموقع: https://eipss-eg.org/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D/

22. محمود البازي، من الحروب التجارية الى الذكاء الاصطناعي المنافسة الأمريكية الصينية، ، ،متاح على الموقع : https://arabi21.com/story/1608659/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%

23.معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين 1961-2025 ماكروترندز ، متاح على الموقع : https://www.macrotrends.net

24. مقالة خاصة، صحيفة الشعب اليومية أون لاين ،ارتفاع حجم التجارة الدولية مع الصين في عام 2022 محطما نظرية فك الارتباط خلال تدفقات حقيقية ، متاح على الموقع : http://arabic.people.com.cn/n3/2023/0223/c31659-10212145.html

25. م.م.زينة مالكك عربي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، تحدى الإغراق التعاون الأمريكي الأوروبي لمواجهة الإغراق السلعي الصين، متاح على الموقع : https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads/2024/07/%D8%AA%D8%AD%D8% -

26. موقع الجزيرة، "تحقيق أمريكي رسمي بانتهاك الصين للملكية الفكرية https://www.aljazeera.net/ebusiness/2017/8/19/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%

27. موقع الجزيرة ، كسلاح في الحرب التجارية .هل تتخلص الصين من السندات الأمريكية ، ، متاح على الموقع : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/5/28/%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%

28. موقع CNBC عربية، الصين تقلص حيازتها من سندات الخزينة الأمريكية في أغسطس الى أدنى مستوى لها في 14 شهر، متاح في الموقع :https://www.cnbcarabia.com/45928/2018

29. نتاليا أوسمان، الحروب التجارية الكبرى في تاريخ العالم، المصدر فيستي، متاح على الموقع: https://arabic.rt.com/world/936145-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D

30. نسيبة أشرف، ، الحرب التجارية الأمريكية الصينية و التنافس على الهيمنة الاقتصادية، ، متاح على الموقع : https://hadaracenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-

31. نيران اركيل كايا و محمد كارا ماريام ، ضعف الرقم العالمي ....الصين تبيع 11.3 مليون سيارة كهربائية، متاح على الموقع : https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%B6%D8%B9

32. نيك مارتن ،قلق إزاء إغراق الصين الأسواق العالمية بمنتجات خضراء رخيصة، متاح على الموقع : https://www.dw.com/ar/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A

33. ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، متاح على الموقع : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%

المواقع باللغة الأجنبية :

1.Amy Hawki,s and agencies ? China manufacturing activity plimmets amid Truùp tariff war K wrd , https://www.theguardian.com,

2. Chad P.Brown (PIIE), China bougha none of the extra 200 dollars Billians of us export in trump's trade deal, https://www.piie.com/blogs/realtime-economics/2022/china-bought-none-extra-200-billion-us-exports-trumps-trade-deal,

3. DENISSE LOPEZ & JAVIER GALAN, five chart that explain the US-CHINA Trade Relationship, https://english.elpais.com/economy-and-business/2025-04-11/five-charts-that-explain-the-us-china-trade-relationship.html

4.Editorial Staff, economic Impact of the Trade War ,The American Legal Journal , https://americanlegaljournal.com/economic-impact-of-the-trade-war/

5.Fact sheet :The Biden-Harris administrations new approach to the U.S China trade relationship https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2021/october/fact-sheet-biden-harris-administrations-new-approach-us-china-trade-relationship

6. Global foreigh investment weak in 2023 funding for sustainable development sectors drops over 10% , https://unctad.org/news/global-foreign-investment-weak-2023-funding-sustainable-development-sectors-drops-over-10

7. impact of fond safety regulayions on agricultural trade :evidence from china's import refusal data, , https://www.sciencedirect.com

8. Ka Zeng AND Wei Liang, Trade wars Past and Present : Causes ,dynamics and consequences ,2022,P1. https://www.elgaronline.com/edcollchap/book/9781839105708/book-part-9781839105708-7.xml.

9. Lakhvinder singh, US6CHINA trade war :economic fallout and strategic realignment
https://asiatimes.com/2025/04/us-china-trade-war-economic-fallout-and-strategic-realignment/

10. Madison Hoff Inflation cooled more than expected in match despite Trump's warning of more tariffs to come
https://africa.businessinsider.com/news/inflation-cooled-more-than-expected-in-march-despite-trumps-warnings-of-more-tariffs/jfwpy8

11. Michael Liedtke and Barbara Ortutay ? Apple posts stronger-than-ewcepted Q2 results ,says majority if US Iphone sold will from India ،https://apnews.com/article/apple-iphone-second-quarter-earnings-70e4b60e081814ca11a75fe02622535.

12. NPR'S Don Gonyea speaks with author and all .Around expert A.J.Jacobs about history most bizarre trade wars ,A History of trade wars , https://www.npr.org/2018/03/10/592565991/a-history-of-trade-wars

13. Paul Goldstein ,Q&a With Sharon Driscoll, Intellectual propperty and china stealing american ip ?
https://law.stanford.edu/2018/04/10/intellectual-property-china-china-stealing-american-ip/

14. PIIE Peterson institute for international economics .
https://www.piie.com

15. Reiali ,Arizona Republic ,what does the U.S. Export to china ? here are the top 10 products affected by tariffs
https://www.azcentral.com/story/entertainment/life/2025/04/09/china-us-tariffs-imports-exports-trump

16. Taylor Herzlich &Lisa Frckencher .US farmers in « full-blown crisis'as chines orders for pork Ksoybeans plunge over Trump tariffs. https://www.nypost.com.

17.U.S, **Bureau Census https://census.gov/freign-trade /balance/c5700.html**

- international trade and finance, date , Congressional budjet office (CB0) , https://www.cbo.gov/topics/economy/international-trade-and-finance

18.Us-China trade war weaking demand fo ail date of publication https://apnews.com/general-news-7289e5c8acad49d78d3b8f3ce687115c

19.US-CHINA Trade Talks :A fragile rapprochement https://www.ubp.com/en/news-insights/newsroom/us-china-trade-talks-a-fragile-rapprochement

20.US International Trade in goods and services March 2025 , https://www.bea.gov/

21. https://tradingeconomics.com/china/export/united-states.

22. https://census bureau .gov/foreign-trade/balance/c5700.html

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ– د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحروب التجارية	36–5
تمهيد	6
المبحث الأول: الإطار النظري للحروب التجارية	25–7
المطلب الأول: مدخل عام حول السياسة التجارية	10–7
المطلب الثاني: مدخل عام للحروب التجارية	17–11
المطلب الثالث: أدوات و آليات الحروب	25–17
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	36–26
المطلب الأول:الرسائل الجامعية باللغة العربية	28–26
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	31–29
المطلب الثالث: المقالات العلمية باللغة الأجنبية	35–32
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: انعكاسات الحرب التجارية على الاقتصاديات الأمريكية و الصينية خلال الفترة (2017–2025)	85–38
تمهيد	38
المبحث الأول: واقع الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين	60–39
المطلب الأول: نشأة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	47–39
المطلب الثاني: أسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	53–48

المطلب الثالث: أدوات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	60-54
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للحرب على الولايات المتحدة الأمريكية والصين	85-61
المطلب الأول: أثر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	72-61
المطلب الثاني: أثر الحرب التجارية على الاقتصاديات الأمريكية والصينية	81-72
المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	84-82
خلاصة الفصل الثاني	85
الخاتمة	89-87
قائمة المراجع	99-91
فهرس المحتويات	102-101

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2017–2025) والوقوف على أسبابها وأدواتها وآثارها الاقتصادية على كل منهما، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة هي تحليل البيانات الاقتصادية من خلال تقارير ومنشورات رسمية وأكاديمية .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الحرب التجارية بين القوتين الاقتصاديتين انعكست سلبا على اقتصاد الصيني والأمريكي على حد سواء، وأسهمت في خلق حالة من عدم الاستقرار التجاري، كما أثرت على سلاسل التوريد وأسعار السلع مع ظهور مؤشرات لتحول جزئي لموازين القوى الاقتصادية العالمية

الكلمات المفتاحية: الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، الرسوم الجمركية الأمريكية الصينية، أثر الحرب التجارية على الاقتصاد الأمريكي و الصيني ، الاقتصاد العالمي .

Abstract:

This study aims to analyze the trade war between CHINA and the UNITED STATES of AMERICA during the period (2017-2025) and to identify its causes, tools and economic effects on both of them, and for this, the descriptive-analytical method is relied upon, with the use of a tool that is the analysis of economic data through official and academic reports and publications.

The study reaches several results, the most important of which is that the trade war between the two economic powers reflects negatively on the Chinese and American economies alike, and contributes to creating a state of trade instability, as well as affecting supply chains and commodity prices with indications of a partial shift in the balance of global economic power .

words: U.S.-CHINA trade war, U.S.-CHINA tariffs, the impact of the trade war on the U.S. and Chinese economies, global economy